

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00992 3701

HB
36
.A
A2

EGAG95-B3177



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

HB
3661.7
A3
A43

حسين جبر الله

السكان وموارد الثروة في مصر

البحث الفائق بجائزة المنقور له أحمد عبد الوهاب باشا لعام ١٩٥٢

١- ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي - إسماعيلية

129, 4
5 92

39544

الاهداء

إلى كل من شب في أحضان هذا الوادي ، وروى من مائه ..
إلى كل من عرف لهذه الأرض فضلها ، فأحبها وسمى إلى
خير أهلها ..

إلى الباحثين عن الحقيقة ، أبا ما كانت وأيا ما تكون ..
إلى هؤلاء جميعا ، ثم إلى الاستاذ الجليل محمد عزت طاهر ،
الوكيل المساء. لديوان الماشية ، أهدى هذا الكتاب .

مبين عبير الله

المحرس

سجدة

تصدير : بقلم الأستاذ وهيب مسيحه

مقدمة البحث ١

القسم الأول - عرض المشكلة

أولاً - الدخل الألفى ١٠

ثانياً - مصادر الدخل ١٢

ثالثاً - توزيع السكان على الحرف المختلفة ١٣

رابعاً - مستوى المعيشة ١٨

خامساً - موارد الثروة وعلاقتها بزيادة السكان ٢٣

(١) الزراعة ٢٣

(٢) الصناعة ٢٩

(٣) الاستعمار ٣٣

(٤) التجارة الخارجية ٤٢

(٥) المالية العامة ٥١

القسم الثاني - زيادة الإنتاج

تمهيد ٥٦

الفصل الأول - لابد من خطة وسياسة مرسومة ٦٠

الفصل الثاني - التوسع الزراعي ٦٦

أولاً - تنويع الإنتاج ٦٦

ثانياً - زيادة غلة الفدان ٦٧

ثالثاً - تحديد الملكية ٦٨

رابعاً - زيادة المساحة المزروعة ٦٩

Electro

صحة

٧٩ الفصل الثالث - مشاكل الصناعة

٧٩ أولاً - التصنيع

٧٩ (١) السوق الداخلية

٨٣ (٢) مبدأ التوازن

٨٤ (٣) الأسواق الخارجية

٨٨ ثانياً - التمويل

٨٨ (١) الجهاز المصرفي

٩٢ (٢) بنك مصر والبنك الصناعي

٩٤ (٣) التعاون المصرفي العربي

٩٦ (٤) المدخرات القومية

١٠٠ (٥) الادخار الإجباري ✓

١٠٧ (٦) المدخرات الصغيرة

١٠٨ (٧) رؤوس الأموال الأجنبية

١١٧ ثالثاً - الدولة والصناعة

١١٧ (١) السياسة التجارية

١١٩ (٢) السياسة التعليمية

١٢٠ (٣) الاداة الحكومية

القسم الثالث - السياسة السكانية

١٢٥ الفصل الأول - نمو السكان

١٢٢ الفصل الثاني - تحديد النسل

١٢٨ الفصل الثالث - الهجرة

Am

b

فهرس اللوحات

- ١ الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة .
- ٢ متوسط دخل الفرد في مصر مقارنة بظهيره في البلدان الأخرى .
- ٣ اطراد زيادة الواردات من المواد الغذائية .
- ٤ التغير في مقدار وقيمة المحاصيل الزراعية .
- ٥ الأرقام القياسية لأسعار القطن .
- ٦ نصيب الفرد من الأروة الزراعية .
- ٧ الزيادة في عدد السكان مقارنة بالزيادة في مساحة الأرض .
- ٨ الأرقام القياسية لمقدار وقيمة المنتجات الصناعية .
- ٩ التوزيع النسبي لرؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة .
- ١٠ قيمة صادرات والواردات بملايين الجنيهات .
- ١١ الأرقام القياسية لكمية الصادرات والواردات .
- ١٢ نسبة التبادل والأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات .
- ١٣ الباقي لحساب المودعين في صندوق التوفير في آخر كل سنة .
- ١٤ تقسيم الدخل الفردية حسب أحجامها في مصر وفي بعض البلدان الأخرى .
- ١٥ المواليد والوفيات لكل ألف من السكان .
- ١٦ الزيادة الطبيعية للسكان في الألف .
- ١٧ بحث احصائي في تطور الدخل الأهل في مصر .

اللوحة ٢

{ 4 km² }

Handwritten signatures and notes at the bottom left corner.

المراجع

مراجع أساسية :

- Ragnar Nurkse : Some Aspects of Capital Accumulation in Under-Developed Countries, (N. B. E. 1952)
- Charles Issawi : Egypt, An Economic & Social Analysis, (1947)
- United Nations : Domestic Financing of Econ. Development (1951)
- : Measures for the Economic Development in Under-Developed Countries, (1951)
- : Methods of Financing Economic Development in Under-Developed Countries, (1949)
- Milbank Memorial Fund : Demographic Studies of Selected Areas of Rapid Growth, (1944)

الأستاذ مريت عمالي : تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٢)

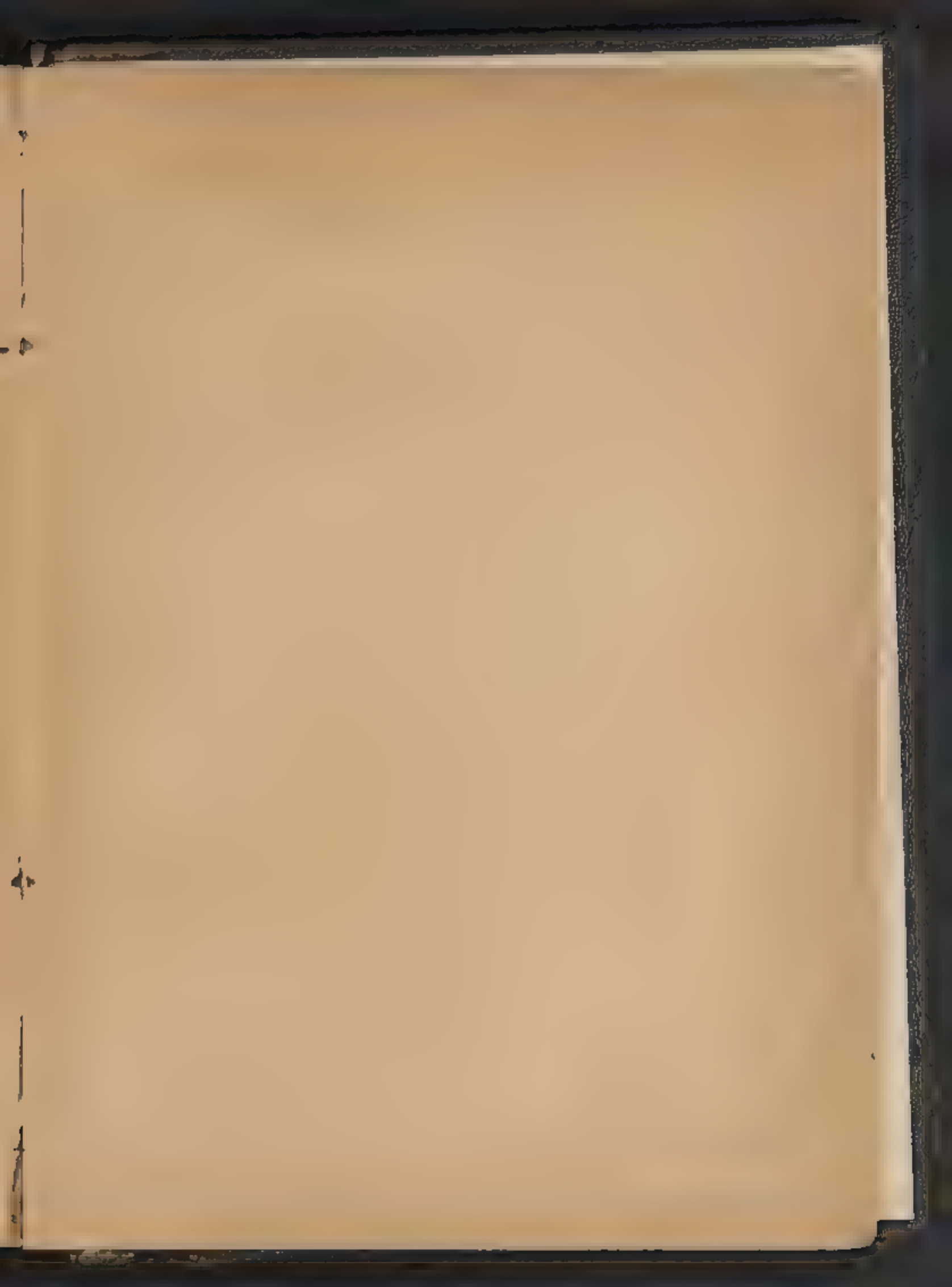
- الدكتور محمد عوض محمد : سكان هذا الكوكب (١٩٤٧)
- الدكتور جمال الدين سميد : دراسة إحصائية نمو السكان في مصر (١٩٥٢)
- الدكتور راشد الراوي : مشروع السنوات الخمس (١٩٤٨)
- المؤتمر الاقتصادي الأول : كتاب مجموعة أعمال المؤتمر (١٩٤٦)

مراجع إحصائية :

- مصلحة الإحصاء والتعداد : الأطلس الإحصائي (١٩٥٢)
- : إحصاء الجيب (١٩٥١)
- : إحصاء الإنتاج الصناعي (١٩٤٧)

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

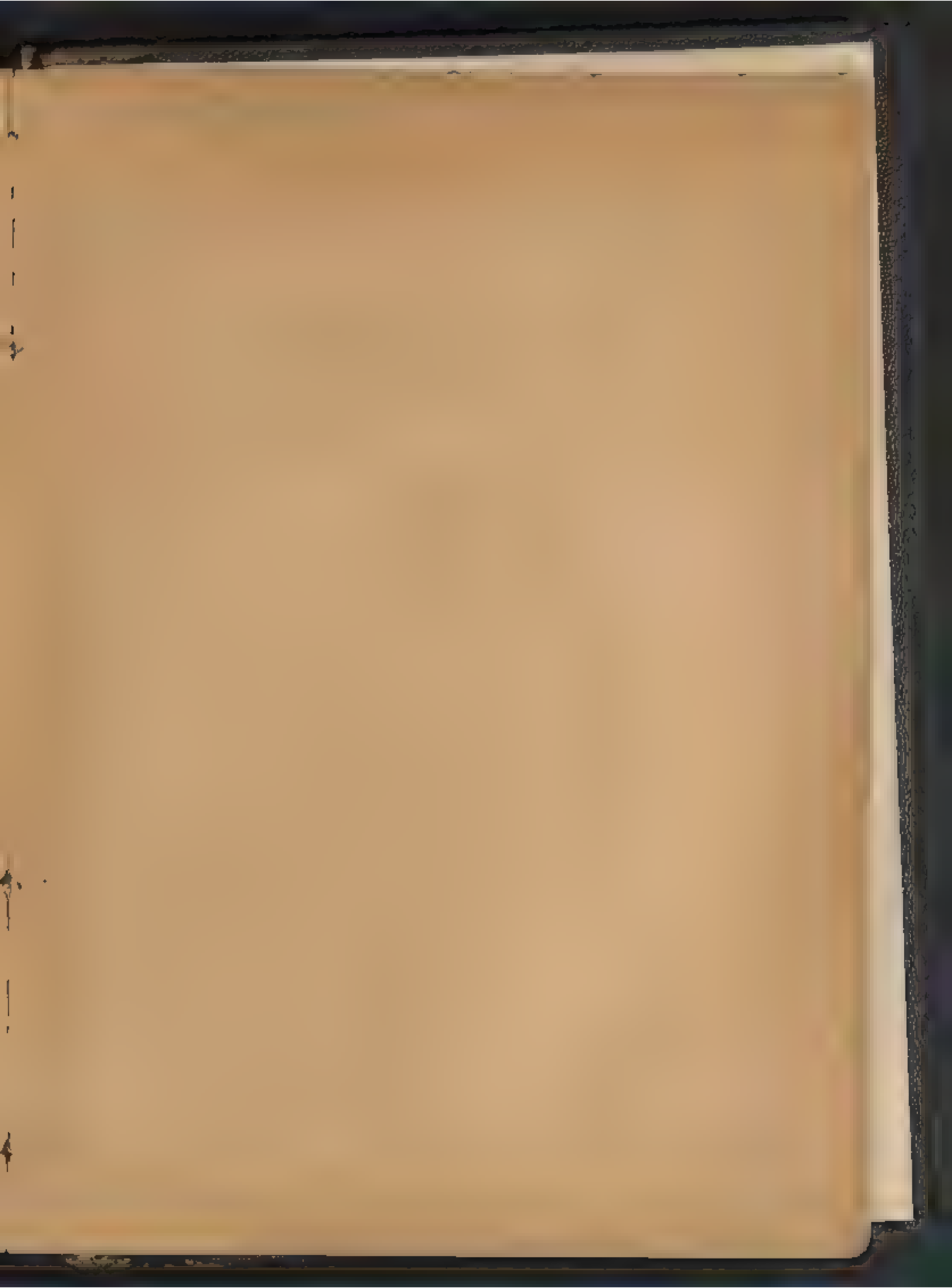
2 3 4 5



تصدیق

فہم الوہد وحبیب مہم

نہ وراقتہ نہ تاجہ حامدہ امہ



و اما در مورد این که آیا این عمل
در حدیث آمده است یا نه
در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

در حدیث آمده است

12

فصل در بیان احوال و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات

و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات
و عادات و عادات و عادات

بيده ، بل يفكر في الخطوى برضاء رئيسه . وهو الذي يمسك في يديه مصائر
وأقداره . ومن ثم شاعت في روادير الدولة ومصاحبا روح خبيث من الاستهتار ،
والميل للرقضاء . والرغبة في مجاراتهم والتشبي مع رغباتهم ، حتى ولو كان ذلك
على حساب الصالح العام .

أما القسم الثاني فهم فريق لموظفي حريش ، بمحوظين ، الذين لا يمكن ترقى
حكومة بواوئها مناصب الحكم ، حتى بعد عديدهم لمبات والتعيينات والمناصب
ولا حساب ، ودون مبالاة بالحاجة اليهم في المناصب التي يشبهون ايها ، ودون
رعاية لأهائهم وكفائهم في الأعمال التي يعهد بها اليهم والواجبات التي ينبغي منهم
وبين أداؤها . ولكن ما تكاد الحكومة التي بناصرونها تهجر مناصب الحكم ، حتى
يبعد الكثيرون منهم عن مناصبهم . ليحل مكانهم طبقة جديدة من الحزبيين
المحطوطيين ، الذين عرف عنهم الولا . لا يحجب عنهم الجديد من ألوان الحكم
وهو الذي شامت الأقدار السعداء بأن يركب نسيجه مركب أهواوين الميودين .

وسواء كان موضوع الدولة . من الفريق الأول ، الذي لا يعني أفرادها ، بأن
يكون لهم لون ثابت لا يغير ، أو كانوا من الفريق الثاني ، الذي يعني أفرادها ،
بأن يعرف عنهم . أنهم أنصار حكومات معينة بالذات . سواء كانوا هذا أو ذاك ،
فإن كثرتهم لا يلفون بالآلة كما أشرت إلى واجباتهم الأصلية في خدمة مصالح الدولة
والشعب ، ولكنهم يصون أول ما يصون بالظفر برضاء السادة من الرقضاء
والوزراء . ولن يتأق لهم هذا الرضاء إلا إذا ساروا في الشروط إلى هباته ،
متمدين في التحايل على القانون كلما دعا الأمر إلى هذا التحايل ، وما كبر ما كانت
بذل الجهود المصيبة ، لتعويض نقص من نصوص القانون ، أو لتعويض في الخروح
على روحه ومراميه . وإذن خرجت أداة الحكم كلها عن غرضها الأصل . في
العمل على خدمة الشعب وتحقيق مصالحه . إلى العمل على تحقيق مصالح تلك الفئة

القبية ، ثم ذكر من الحكم ووراءه ، وإلى تدعيم صوالح أوصافهم
 وأبهر وكل من في ضيعة الحال إلى شعور الموظف الحكومي ، بأنه إذا
 كان هذا هو ما ينبغي من السياسة من الحكيم ، فإنه ينبغي عليه أن يعرض أمام
 نفسه هذا من الناحية التي يمتد إليها نطاقه صميم ، على نطاق ظهوره أمام
 أرباب الشعب ، من جهة مصاحبه رعاياه ، ثم من جهة انتصاف قوى
 المهزول تحت مظلة العدل ، لا يمكن أن يبرأه قرار ، والذي يقتضي في بعض
 السنين ، أن يتركه مصراع من يدي ، وإذا شاء ضيع به مصالح من
 لا تصح له أن يحكمهم ، وهو كل هذا السبيل غير المأمور إليه
 احكومي ، كما ينبغي ، ومدة التي سار بها نظام الحكم ، والتي حالت دون
 الطرق في كبرى المقاص ، وعدم فسح المجال لإيفائهم ، باعتنا إلى انتشار الرشوة
 بين طوائف موصفي كسبهم وصغارهم ، واضطر أفراد الشعب اضطرابا
 إلى اللجوء في هذا السبيل العائر المشين ، إلى كسبهم ، مصالحهم وبصموا قضاة
 آمورهم .

وهكذا يجد أئمة أمامه ديدن يعلو في كل ناحية من نواحي الحكم ، ومع
اثره ، ويبتدر شره حتى يمتلئ الحياء المصرية في كل ناحية من نواحيها وحتى
يبدو في أعنف مظهر من مظاهره في شكل « يروقراطية » مصرية مستبدة ،
ومستهرة عابثة ، لا داء على داء واجباتها ، ومعمة في تحصيل أكبر قدر من الثراء ،
كلها مكنتها الفرص من ذلك ، وكلها مولت لها مآربها أن تخرج على قواعد الأمانة
والإتقان والشفافية

لم يعمل لئلا يسهل له معرفة إرادته كما كان يجب عليها أن تعمل على حياطة أداة الحكم والمحافظة عليها من عوامل الفساد والانحراف . ولم تقم بحلتي جو نريه برى .

يصح فيه المجال لتربية موظفي الدولة تربية استقلالية ، يراعى فيها تعويدهم على
الاضطلاع بالمسؤوليات ، وتحدد اختصاصات كل واحد وصلاحيات تحديد اذوية ،
وله تمام الرقابة المصرية ، بالرساء المواعيد الادارية على أسس صيغة ، بحيث
يعنى من المراجعين ان يحكموا حكم القانون هو التمسك به رجوع اليه في كل
من لم يمتد من شئون وظائفهم وواجباتهم ، وقد اتفق القائد السامية في بقعة التي
عزل من مومن مهما حال عمه ، وصغر شأنه ان يقول لرئيسه مكانك قف ،
حيث ان المطالب بانتهك حرمة القانون والخروج على أوصائه في هذه
هذه الامور صرحا ناعما من الاداء للحكومة ، كانت اذاه الواجب وتحمل
المسؤولية ، وتحقيق المساواة بين جميع افراد الشعب ، ولم تشع من التوسل روح
الحسد والمناورة والامانة ، ولم تفت في عوسه انهم جميعا صعدهم وكبرهم ، قد
ولوا مناصبهم لبيد ، موا الشعب الذي يدع اليهم مراتبهم ، لانه سودوه ولا ليرفقوه
من اموره عتاً ، ولكها عمت عكس ذلك تمام ، فعانت في الاداء الحكومية
فسادا ، وأوهنت من قوتها في الانتاج ، وجعلت من مناصب الدولة مراتبها ،
مما خصيا لأصاها وبحال انفسه في تحقيق أعراسها وآثارها ، وهكذا
سادت اوصولة والمحسوبة في أشنع صورها وأسوأ مظاهرها .

وايك هذه الشرور لم ينف عند هذا الحد وحده لأن الشر لا يحسن
غير صنوه والفساد لا ينت عنه غير الفساد ، وكلها تعدى بعضها البعض ، مما يحمل
مها جميعا قوة متسكة رهبة ، تعمل على حفظ كيائها واطراد عمتها ،
ولو إلى حين ، ولهذا لمساتك التفات العجيب من جانب المتعلمين على مناصب
الحكومة ، ألم تنكر هذه المناصب ، وسيلة هيئة من وسائل الحصول على العيش ،
لا تكلف صاحبها عتاً ؟ أليست الواجبات التي تقع على شاعليها ، قد بلغت حداً
من البسر ، تصادف معه قيود الوظيفة الحكومية ، وتهون معه كل الفرص
المباحة لعيش أرحب جناحاً ولكن أكثر إرهافاً في غير دوائر الحكومة ؟

بل أين هذه القيود ، إذا صح أن لوظيفة الحكومية قيوداً ، أو أنه يجب
 أن تكون لها قيود ؟ أليست الوظيفة الحكومية ستراً للمعروف في الأداء . ووافياً
 من اقتراح النفس في الكفاية ، والافتقار إلى الصفات التي يفتقها منصب
 الحكومي ؟ ثم أليست لوظيفة الحكومية سيلاً دولياً للثبات والثراء ،
 لمن تول لهم نفوسهم الخروج عن قواعد الأمانة والأمانة والشرف ؟
 ثم أخيراً ، أليست الوظيفة الحكومية ، وسيلة من وسائل الظهور بمظهر الجاه
 والسلطان والنفوذ تجاه المستضعفين من أفراد الشعب ؟ أي منصب إذن يمكن
 أن يمدد وظيفة الحكومة في كل هذا لدى نذكره ؟ ولماذا إذن لا يسعى
 المتمدنون الأغنياء دور الصباغ والأفضاعيات إلى مناصب الحكومة ، ليستريدوا
 منها جاهاً على الجاه ، وليطعموا بها على ذلك السلطان الذي تصفيه مناصب
 الحكومة عن شاعتها ، حتى ولو كانت المرات التي يتفاصونها ، لا تكاد
 تغطي أول الأمر على الأقل نفقات وفود السيارات الفاخرة التي تحملهم إلى دوراوبهم ؟
 ولماذا إذن لا يسمى إياها أسماء المستضعفين من الفلاحين وصغار الصناع ،
 حتى ولو كانوا فرائير أو سماء أو حذفا ؟ أليس للرداء الحكومي سحره
 البالغ في استجلاب واجبات الاحترام والطاعة من غيرهم من المستضعفين الذين
 لم تسددهم الأقدار بهذا المنصب ؟

بل فوق هذا كله لماذا لا يسمى المستضعفون من الفلاحين وصغار الصناع
 والموظفين إلى ملك أولادهم في مراحل التعليم الطويلة المصيبة ، حتى ولو كانت -
 ميول أبنائهم وكفاياتهم واستعداداتهم لا تتفق مع المساحي التي يدهشون إليها
 دوماً ، أليست الشهادة الجامعية سيلاً مبرراً للظهور بوظيفة حكومية رفيعة ،
 ترفعهم من طبقتهم الاجتماعية الدنية إلى طبقات اجتماعية أرفع وأسمى :
 هي طبقات الحكام والموظفين ؟

مطلق. كما أنه لا يوجد هناك خير مطلق. وجميع المسائل من هذه الناحية نسبية. تستمر عناصر الخير كما تستمر عناصر الشر في تحديد كيفية والتكيف الخاص لكل مسألة من المسائل. إنما يتوقف على مدى قوة عناصر الشر على عناصر الخير أو مدى عناصر الخير على عناصر الشر. وقد وجدنا أن هذا المصطلح من أن حكمنا القسري على عدم وجوده. أن هذه النواحيه أنه لا يوجد وجودا مطلقا. وإنما يتوقف وجودها على مدى عناصر الخير على عناصر الشر. كما أن عناصر الخير تستمر في وجودها. وهو المستقر في سائر النواحيه. حيث لا يوجد وجودا مطلقا. وإنما يتوقف وجوده على عناصر الخير على عناصر الشر. كما أن عناصر الخير تستمر في وجودها. وهو المستقر في سائر النواحيه.

[illegible]

الموظفين . والجانب الأقل منه ذهب أعليه لغير المستحقين فعلا . لالتي . إلا لأن
أداء الحكم فاسدة متعطلة .

وهنا هذه البرلمانية المصرية أن لأحد سبيل استيعود أهمية يجب أن لا تقصر
على العمال الذين الحظوظ البرقة ولكنه يجب أن يتناول معاذرة كل مشكلة من
جذورها وتتبع العوامل التي تقيمت على وجهها . كما يجب أن تكون دراسة عامة
للمختلف المشاكل ، حتى تستطيع معه أن تدرك مدى أهمية كل مشكلة منها بالنسبة
للآخرى ، وطبيعة العلاقات التي تقوم بها . من أن تدرك مساهمة كل مشكلة على
الناحية العلمية المدقق ، الذي يستلهم في بحثه أحسن وسائل تحقيقه . لا أن
تعرض لها كما تعرض لها الدجالون الذين قد وجدوا حجة في شره على الناس
حتى يندسوا إلى أسرارهم . فلو كان هؤلاء قد عرفوا أن هؤلاء هم الذين
الذين هم طلبة السبعة السبعة الذين لا يعرفون برهانتهم ولا حلال ولا حرام
على سبيلهم . وأن الحكماء قد رأوا من في هذا . ولكن إذا كان
أسمى هو أن لا تسبغ عليهم بغير حق . فحينئذ الحقائق ولا كما هو حاله
والعلماء يفتقدون له . من أن تدرك مساهمة كل مشكلة على

وهنا كل ذلك . فلو كان هؤلاء قد عرفوا أن هؤلاء هم الذين
الذين هم طلبة السبعة السبعة الذين لا يعرفون برهانتهم ولا حلال ولا حرام
على سبيلهم . وأن الحكماء قد رأوا من في هذا . ولكن إذا كان
أسمى هو أن لا تسبغ عليهم بغير حق . فحينئذ الحقائق ولا كما هو حاله
والعلماء يفتقدون له . من أن تدرك مساهمة كل مشكلة على

ولكن أبلغ ما يؤسف له . أنها لا تدرك مساهمة كل مشكلة على
ما كان يؤدي إلى تطور حياتنا الاقتصادية ونفعها إلى التقدم . بل كانت حريصة

عن "تقصص عن إبقاء الأوصاع الجائرة عن ما كانت عليه ، لأنها كانت قائمة على
مصلحة العامة للعرب ومصلحتها ، بعمل هذه على - سها ما كان مودع لها من عبيد ،
لجميع منها ما يمد إليها ما أضعفه أكثر غلة ، وأكرر نقلاً ، وبذلك تقبض منها
بسر - قصه وف اصحاب ما - بقى من أمهات ما من عول - ف وما ي

[illegible]

عن ابن جرير حدثنا أبو نعيم، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من قرأ سورة النور في ليلة الجمعة أو يوم الجمعة، لم يمت حتى يرى مقعده في الجنة.

وكيف نشأ ؟ وكيف يتسنى لها أن تعمل وأن تحدث أثرها وساتها ؟

إن هذه القوى المتجمعة التي تعمل عملها خفية تحت سطح الأحداث ، إنما تمثل في قوة الرأي العام . إنما تمثل في حكم أواد ذلك الشعب المعنوي على أمره . في حكمه على السياسات التي رسم ، والخطط التي تصمم ، والدعايات التي تدع لتأييد ما تذهب إليه ، للحكومة وما تدافع به عن نفسها . وهذا الحكم الذي كان يصدره أفراد الشعب المصري ، على سياسات حكوماتهم ، لم يكن ليطهر في شكل جماعي ، ولم يبد في شكل قرارات مؤحد ، لتأهض تلك لسياسات ولتصمم تلك الخطط والأوضاع بما كانت تستحقه من استهجان واستنكار ، إذ أن الأفراد الشعب أن يتجمعوا ليجمعوا . وقد نشأتهم حكوماتهم في جو برحر بالملق واندهان ، وعينهم كيف نطق حناجرهم بما سكره قلوبهم وأقدنهم ، ولكن قوة الرأي العام وصدق فراسته وسلامة طوته ، كانت تبدو في أروع صورها ، عندما يخلو أفراد الشعب بعضهم لبعض . يتساجون الآلام المريرة التي يقاسونها ويشأكون سوء الحان والمأان ، ويعترفون على بعضهم البعض ، بأن الأشياء لا سير وفقا لدعايات التي تدع ، ولتلكات المسولة التي كانت تبيع بها ينيات حاكبيهم ، ولكنها تسير وفقا للأهواء والاعراض والمصالح التي تحكم في أقدار الشعب وتحصع لها مصائره

كانت تبدو قوة الرأي العام جليلة واضحة صريحة ، وكانت تظهر في صورة نبض كل المشاعر الصادقة التي كانت تثور في نفوس الناس ، وتحرك منهم عوامل الاشتفاق والجرع والقلق ، وفي النهاية قد تدفع بهم إلى هاوية سحيقة من اليأس . لما آلت إليه الأمور وانتهت إليه الأوضاع . كانت تبدو هذه القوة على ألسنة باعة الصحف وما سعى الأحذية ورواد المقاهي والمتديبات ، على لسان أي

شخص كرت ، يمد به عهده في قطار أو سيارة . يقف عليه بالحديث احتظير ، إذا
 اضطرر "كث" أو هفت معه إلى مساحات . بل كرت نسمع لأخبارات الباقية حتى
 من نفس المسئولين أنفسهم . يا وثقوا ذلك لن تعمل على إذاعة ما ورد على
 السبيل في هذه السرايا . أنهم شريكون في مذبحة ، ضالعون في الإثم ،
 وأنهم سوف يجرى بهم من مواطنين . بل لا يكون ولا شيء . يدفعهم الصيق
 و سرهم في السنين من كرت به صدورهم وإحدا عنهم أعاسيه

ه وهه ففهم كانت تظهر الديمقراطية المصرية السليمة في أهر صورها
 وهي وأهم أركانها . لا بداعها أقصاه ولا تشوبها لكلفة وإنما يصرفها الناس
 عن سببها أصمى . كقول مظهر "و بحراً . وهنا وهنا فقط ، كذت تجد البرلمان
 التمتع الصادق الوعى . الأمين في التفسير عن مشاعر الجاعة ، المترجم عما ينطوى
 عليها ضميرها . ذلك البرلمان الرسمى الذى كانت تحول بينه المصلحة وأرتميات
 والميلد وإن كتيك الحزبى المقيت وبين كلمة الحق صريحة خالصة لهجه الله
 والوطن ، وبين سياسة من العدالة والبراهة والإصاف وعدم المحاباة والإيثار .

وامتد تستطع أن تنس الآن أن أكرم إثم افتقرته البرلمانية المصرية هو أنها
 لم تعمل على السماح انجبال لظهور رأى عام ناصح وواع متصور ، يمد في جميع بلاد
 العالم . أساساً لا يوفقها عليه السلطة وركازها بل على الغيبص ، عملت على كنه
 وكنهه وخلق ألقاه ، مما جعل هذا الرأى العام يتزوى في الخبايا والأركان
 ويبشئ شحاً يحجبها متوارياً عن العيان . ومع ذلك فقد كان هناك دائماً ، كائنات حيا
 بمرور وبتزعزع ، يتعقب كل هموم . ويعقب على كل غيرة ، وطائى حكمة الصارم
 على كل حركة . بل كان هناك دائماً يسحر ما شئت له السحرية من جهد الحاكمين
 وجدهم ولشاههم في إقرار لون مقنع مشوه من ألون الرأى العام يوال مضايهم

ويناصرهم من حرب الأمم وسدستهم في الظفر بتأييد شعبي يعبر
مراكمهم ويؤمنهم على مناصبهم .

ولملك الآن تستطيع أيضا أن تفهم كيف دون دون وسدستهم . وكيف
تستفيد القوى العاشقة قواها ، وكيف يتحول أي سلطان عربي ، في له له
الآن في العرب والعرب ، إلى هشيم تذروه الرياح ونوم ك هذه ضائع
الاشياء . وسنة الله في خلقه ، لا تمتد بالقوى العاشقة الأمد ، ولزادته عوامل
عربية ، شدة ونساء ، ولتجمعت له كل الأسباب إلى حد على سبيل كياه
و تدعم بياه .

فأموه المادية وحدها ليست ثمة ولم تكن في أممنا الحكم والسلطان ،
إدالم بانصرها قوة روحية يهتق من صميم الشعب ، يؤيد هذه القوة المادية
وتعززها . والحكومة — أية حكومة في العالم الذي ليس فيه — لا يمكن أن
تظهر بالهبة والالامة ، ولا تستطيع أن تهيمن لنفسها القوة ، إدالم شعري
وارده نفسها بأن هذه الهبة ، لن يقدر لها النفاذ ، إلا إذا كانت انعكاسا لهبة
الشعب . والشعب لن يحس بحس على أرباب السلطان ولن يوليه ثقته وتأييده
إلا إذا شعر أن أرباب السلطان خدمه وسدنته لا أربابه وسادته . وهذا صلب
الحاكم وتجبر ، وعاء ساد في الأمانة التي قدت إليه ، وأنشاح بوجهه عن ذلك
اليسوع الراحر من القوة الشعبية التي تعتبر بحق مائة وجوده ، وساد بقدته ،
وطع بنعمه ذلك الحيط الدقيق الذي يربط بينه وبين المعين الحقيقي لقوته ، ومن
ثم وجد نفسه يستمد تدريجيا وثباتا فثنا هو الهبة وامكانيات اسفاعة في
سيله الذي آثره لهه ، وما يلبث الأمر حتى يشعر أن كل مقومات حياته قد
دهبت بددا ، وأن جميع أسباب وجوده قد مرصت لعوارى البلى والدمار .

وهكذا شاهدنا الديموقراطية المصرية السليمة تخرج ظاهراً من محنها، منحررة من أسارها وقيودها الرسمية، لأنها كانت هناك دائماً ترقب ونحكم، تتحين الفرص السليمة للاقتصاص على أعدائها، وذلك بظلمهم وسف أو صاعهم، لم يهلبها الغث الذي لا فته، ولم يبه سكوارث التي لحقتها، ولم يمت في عصدها الحرب الموان التي شنها على البرلمانية المصرية، لأنها كانت تعد في فرارة نفسها أنها القوة الأولى والأخيرة وأنها مصدر كل سلطان حقا وفعلا، وأنه إذا كان قد قدر لها على أن يبتى طريق من أسئها أن تعيش متوارية في عالم الأشباح، فيها لا بد يوما وأن تكتسح جميع القوى اللاهية العتة الساخرة بها، التي عشت لارهاقها وإدلالها، وأنها لا بد يوما وأن تنصر، وقد انتصرت فعلا

(٢)

ولكن قد يدهش البعض لهذا الاستطراء في تحليل العوامل السياسية التي أثرت في مجرى حياتنا وقد يتساءل ما علاقه هذا كله، بالمشكلة الاقتصادية التي ساولها صاحب البحث، الذي تفصل فأولاً في شرف التصدير ولكن هذه الدهشة سرعان ما تزول، لو أننا أدركنا أنه لا يمكن فهم التطورات الاقتصادية من التطورات السياسية، إذ أن كلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، فالحياة السياسية لأي بلد من بلاد العالم، إنما تعتبر بحق الهيكل الذي تنبع في محيطه العوامل والقوى الاقتصادية الدور المنوط بها، والحياة الاقتصادية لا يمكن أن تنظر إليها كظاهرة أو ظواهر مستقلة، تعمل في عزلة بعيدة عن غيرها من الظواهر، إذ أنها لا تنفوق على هذه العزلة، ولا يمكن أن تصور وجودها في فراغ تدور فيه دورتها، ولهذا السبب، كان لابد لنا من إبراز الصلة الوثيقة بين الحياة

ویرا کمال نشاط اقتصادی فردی یا شرعاً اصحابه فی مثل نظام
احتمالی و ابعادی ، راجع الی تقویم علی قدر کبیر من التعاون و التكافل ،
کما یسوده مبرک کتب من احوال و انتصارات ، و لا یمکن أن یبلغ هذا النشاط
الاقتصادی الی حدته من تحقق الانتاج وفق لمقتضیات السوق ، إلا إذا
قامت حوائج استمرار عمل الانتاج و کفایت توفیر واطفاء ، و حصول عدم
طلب عموم من احوال و انتصارات علی غیر من التعاون و التكافل ، و لا یسود
ضروره استمرار من حدود و توسیع حدودی فی بعض احوال حکومتی ،
کهنگه من احوال و انتصارات ، و لا یمکن أن یبلغ هذا النشاط
الاقتصادی الی حدته من تحقق الانتاج وفق لمقتضیات السوق ، إلا إذا
قامت حوائج استمرار عمل الانتاج و کفایت توفیر واطفاء ، و حصول عدم
طلب عموم من احوال و انتصارات علی غیر من التعاون و التكافل ، و لا یسود
ضروره استمرار من حدود و توسیع حدودی فی بعض احوال حکومتی ،
کهنگه من احوال و انتصارات ، و لا یمکن أن یبلغ هذا النشاط

[illegible]

الحقيقة ملوكا للحكومة وحدها، ولكنها ملك للجمعة بأسرها، وليست هناك
 سرار حكومة يجب أن تستأثر بها الحكومة نفسها، فيما عدا القليل من المسائل
 الحظيرة ومعظمها من الأسرار الحربية، التي يقص الصالح العام بصونها، لأنه
 لا يوجد من يستأثر به الوكيل دون الموكل، وفوق هذا كله، ما يجب على
 الحكومة أن تقوم بمنايتها على شئون الإدارة وحسب، ولكن عليها كما أثبت أن
 سحت المشكلات التي تتمحور عنها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
 وأن تعرض عن الجامعات أن توالها هذه المباحث، كما تعرض عن جمع هيئات
 والمنظمات أن تساهم بالرأي في كل ما يعن لها من أمور، قد تخص تشريع يرى
 الحكومة إحصاءه، أو هذه المتعلقة في صلاحية هذه الطريقة، وبها وحدها،
 يعني أصول التدبير الخاصة باسمه، ودراسة كل شأن من هذه المسائل
 والعبء الذي يجب أن يتطوع به وهذه الطريقة وبها وحدها، كما هو
 لشعور : شئون الحكم ويشعرون عن الحكومة وهذه ولهم وبالنسبة
 كما عليه، وهذه الطريقة وبها وحدها، بمعنى الأساس ومساوئ
 وسحق لمصالح الأمور الخاصة من عدالة ومساواة في الدماء
 من نعم، لأن كل طبقة تتقدم في دفع، وكل طبقة تدبر في الخلف فتتوجه نحو
 سبب الحكم من قبله، للرأي، والمناجين التي تدبر هذه الأمور، وكل هذا
 ويدخل في دور، وكنت دشر على الحكام

وكل من ذكره، لا معنى عنه فدم النظام البرلماني حتى ولو كان نظاما سليما
 صحيحا، لم ينف عن برزب إرادة الشعب، ولم ينف على الاستئثار بحقوقه، وكل
 الذي ذكرته ليس أمرا مدعيا، وربما عدأ من أصول الحكم المرعية في جميع بلاد
 العالم، التي لم تكن حكومتها على الاعتناء على الرأي العام، ومن ثم على تنوير هذا
 الرأي العام بكل البيانات والمعلومات التي تساعد على إبداء الرأي الصائب
 والحكم السديد.

ولعلنا الآن في موقف نستطيع معه أن تبين العوامل التي دعت إلى تأخر
حيانا الاقتصادية وإلى استبداد لغير والجهل والمرض بالبلاد من المصير من
فما من واجب أشرف إليه أو نوعت عنه إلا ورأى الحكومة أن تشجع
بوجهها عنه وأن تترك للمرض وحده أن يدير لها الحل المبرور والمرحى ومعنى هذا
أنها تركت الأمور تسير وشأنها، غير أنهم يحتاج الخطيرة التي لابد وأن يسم
عنها تراكم المشكلات، وتجمعها فوق بعضها البعض، ويراجعها على كاهل شعب،
ناه بالاعباء الثقيل التي حملتها له أزمة طوالة من الأمن والعديد من السحره
ومعنى هذا أنه إذا حركت هذه الأمور، وخطرت أن يوجه الأحداث القوية،
كان عليها أن تخرج من السبب، وتخرج من أوجه، حتى لا يزعج
الحكومة عجزت عن أداء واجبها، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه
شده أوضاعه، وثقافة كانت وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
المنور على العلاج، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
نكتب من وراءها نصيب، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
المشكلات، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
أكثر من ذلك، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
تدري أن يكون وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
هناك، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،

وما أشد الحزن في هذا الحدث، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
فكل حكومة واجب أمور الحكمة، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
والمأمور، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
كل عام، وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
بالإتمام في وجهه سابقه، وكل وحده رأسه، وحده رأسه، وحده رأسه،
والحكمة وعم الأولين وآخرين، ومن ثم كل لا يهدأ ولا يطمئن إلا إذا

ولم تفكر الحكومة أيضاً في إدخال زراعات أخرى جديدة يمكن أن تنجود في أراضيها وأن تمنح بأقل العنقات . وأن تقوم بعمل الأبحاث المستفيضة في سبيل نجاح مثل هذه الجهود . كمن القطر كان سائناً مصرياً أصيلاً ، كان يمارس زراعات المصريين ذراعتهم في أراضيهم . وكان له لم يكن ذاتاً أجنبياً دحلاً في اقتصادنا . بل الجهود في تحسين سلالته وتحويل أنواعه .

كذلك لم تعد احكامه على مسح الصحراوات المصرية مسحاً دقيقاً ،
والاعرف عن مختلف مناطق ودراسه أيسر السبل للاعتماد المناطق التي يمكن
أن يعتمد بها على مياه الأنهار وعلى مياه السجون ، والبحث في مختلف أنواع
النبات التي يمكن أن تنجح هذه المياه ، ووسائل الانتقال
بها و" ٢

كل هذه وعيد هـ "عقوبته" الحكومة إعتدلا بما وثق بوجها عنها لأنها
ما كانت تريد أن تخرج روع مستحق أخاه "قوميه" منهم ولا إذا كان لبعض
الأمم مسؤولية "التي تقتضي من جهدهم ولا يكلفهم عدا" ولكن مثل هذه البراهين
والحجج قد اضطرب وف طوليا من عمل "تس" كي "ضاعت" وهي بحرق انما
سوف في مشروعات لصفحة التي تحت "الأمم" لا تظهر حتى ولو لم يعد عهدا وبها
غير خائب والاعتراف وبيان الآراء.

[illegible]

هذه الأعداد الشريفة في أعمال منحة . وفي نهاية فرص رفق جديدة لها ، وفي إعادة توزيع مركز الثقل بين السكان من طريق الدعابة والارشاد والمساعدات المالية ، وعن فتح مجال الهجرة إلى جنوب لوادي ، تشجع عليها بكل وسائل التشجيع ، ثم أحيرا عن طريق تعليم الشعب ، بأن الأفراط في الإسراف لا يؤدي إلى الخير ، طالما تبقى وسائل العيش صيفة محصورة ، وأن إنتاج الحطب من الأولاد ، ملاصق ولا حساب ، ودون سبيل جمع الصناعات التي تكفل بثقة هذا الحطب بثمنه صالحة ، جارية متعمدة في حق الإنسانية وفي حق الوطن . لأن السماح للأعداد الشريفة بالتزايد بذلك المعدل المحبب ، في الوقت الذي لا يزيد فيه وسائل عيش بمعدل أكبر ، لا يتوافق فقط مع تلك الاحكام الواجب الذي ينبغي أن نعلم به الحياة الإنسانية ، كالمصدر الأول لكل منومات المجد والرفعة والبهجة في الدنيا ، وإنما يدل على استهانة بحسن قيمة الحياة الإنسانية ، وعدم تقدير لكرامتها وحرمتها ، وعدم إدراك أو إعمال معمد للانجذبات الاجتماعية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق حياة أفضل وأرفع لكافة المواطنين .

وهذه الصورة تركت حكوماتنا مشكلة الفقر تضخم شأنها ، وتزداد خطرها دون أن نعلم من وقت بعيد لدرجات جميع الأخطار التي نواجهها ، وتركنا فوق ذلك مشاكل ملكية الأرض زيادة بعد من حاجتها من جهة شيوع حجم الممتلكات الكبيرة في بلد يعتبر فيه الأرض الزراعية أساس السبع جميعا وعلاها قيمة ، وأكثرها خضوعا ، لا حراكا من جانب طبقة أغنياء في استغلال هذه بقعة لأجانب ، ومن ناحية شيوع المسكنات الصغيرة ، وتعرضها للتفتت الدري ، حسب نظام التوزيع من عدد كبير من الأولاد .

ولكن هذه الحكومات نفسها وجدت نفسها كما سبق أن أكدت بحرية عن أن نفسها كنه لا تسلكهم أنهم لا يحظرون العاصية التي كانت تهدد النظام الاجتماعي في مصر . وأمام

[illegible]

التي كانت تعدها الحكومة على كافة لطيفات ، غير ملقبة بالا إلى فداحة العقبي
وسوء المنصر . ألم تكن مصر الملكية نصيرة للعمال ، حامية لمصالحهم ، راعية
لشؤونهم ؟ ألم تكن رأس الحربة في العامل الأول ؟ لقد كانت ذلك حقا ، في
كل ما عدا بني لبنان بالسر والعلانية .

ولكن إذا كان هذا ما زرعه الحكومة فإذا حصده اقتصاديا وما الذي
جسده على المصريين عمالا ومستهلكين . من هذا المنع والسعة والتبديد ؟ ذكرت
أن رأس المال لمصري والأجنبي على حد سواء قد وجد أن مجال الاستثمار
غير مأمون العاقبة ، وأن ثوابه يمتدح وصفه للمجانحة الصاخبة ، فلا
يحكمها العقل ، ولا تتحكم فيها البصيرة ، ومن ثم حذر رأس المال عن الاستثمار ،
فأجبت أوكا . حدثت في مصر في عهد محمد علي حيازة اقتصادية في مواضع
بعضها وإطارات يديها . وأما ما حدث في مصر سنة ١٩٥٢ فهي السروة التي
تراكمت في عهد السيد الخديوي . وفي أصدوق من الاشتراكين
الخامس ، بين الأثريين . أن هذا المنع والسياسة ، وبينهم يعنون أعلى
الزعماء على الاستثمارات الحكومية ، كقول أمين القسطنطيني الاقتصادي الحديث ،
وكثير من الأثريين . توجه هذا المنع من أبرز للحكومة تلك الموارد
التي لا تمتص من الأموال ، أي تستطيع ، فلاحه محلات الاستثمار في بلادنا ؟
وبل . كما يؤمل في تحقيق بحث اقتصادي ، من تلك الموارد المائية وحدها ،
مواجهه هذا المنع . وهي تلك الموارد الحكومية وحدها وقد عرضا
عجزها وفقرها ، انحصارها ، التي تقوى على الأول في الاستثمار في مختلف
المشروعات ، أصغر هذه المشروعات كوجه نظر . أن هذا المنع من الموارد
والمعروفات "صندوق أسود" يمكنه . ثم بعد حكوماتها مباحا من أن
تعمل على هيئة الجواز لصالح الاستثمار "تريبي" ، فوميا كان أمر أجنيا . بل يذكر

أردع في مستوى عيب لطيف العامه ، بما يريد من كفاية الاماجية ، فلا
تنتهي الامر بهم الى اتفاق مدخل الى مد على أهوائهم ونسبهم أو إلى الافراط
في تساهل الدار والحقف ، هذا ما أكد أن رفع الآحور لن يتحقق معه
النتيجتان المذكورتان ، كان هذا الرفع للآجور وخيم العاقبة على الأثر ، ولكننا
نرى في مكان من بعض من رفع مستواه لعننى من طريق بيع أملاكه أو الإغارة
عن نفسه ، وإبقى هناك إلى ما يدفع لمستولين أو يفرى المفكرين ،
سواء من تخمين أو ختماني ، من في سياسة الصراة ، وما إليها من السياسات
الاجتمعية والرفعة الأخرى ، ما كس عشرين هذا التوارى الاجتمعي ، دون
ما من ، لا يفهم من جهة الاحلال ، وكثير من هذا الذي
يحدث به مشكلة في شيء من ذلك ، فربما ان كنت من هؤلاء
وكنت

ويرى أن أحد من حكومتنا حاضرة أن تدعى في ربه هذه المسألة ، وأن
من سبب من عليه من سياسة أخرى ، إلى عيب من من السالحيات
حاجته ويرى مع غيره منى ، إلى لا يكون لها من الخطر ، أصعب أصعب
البيع ، من بعض من عن يقين من أن حكومتنا أحدثت على عهد أن تصارح
أحد من شعوبنا إلى واجبه ، واستدلت لنفسها حجة فوائدها ، الشجاعة
، حره في المصارحة ، وأقمت على واجبه ثم وحنان مسهمة في كل
من تساهل معه وحبر أحماله ، لا بد وأن تواجه هذا الموقف بالنيات بما تقتضيه
من حجة وحره والشجاعة ، إلى أن يستهيم معنى ، ولا أن أنصر
على اسمه الآن ، وسوف أصل مؤمانيه ، ممسكا بصفحة على الرعم من
معارضة بين من الاقتصاديين ، الذين يأنون قد تعطلوا في الحكم على الأمور ،
و الذين قد يرون أنه ليس من الحكمة معارضة اتجاه اجتماعي جارف نحو تطبيق

مبادئ الاشتراكية ، حتى ولو كان هذا المصير قائما على نظريات خاطئة .

وكما سبق أن بينا ، فإن كل دفع في مستوى الأجور ، لابد وأن يصحبه
تغيرات الإنتاج ، ومن ثم لابد وأن يصاحبه ارتفاع في أسعار السلع في
السلع المنتجة ، وهي السلع التي يستهلكها سائر السلع ومنهم الذين
أنفسهم ، وارتفاع نفقات الإنتاج في حد ذاته في الصناعات كثيفة
حضره ، لأنها قد تخرج سورها إلى ارتفاع في نفقات الإنتاج ، مما يسبب تراخي
إدارته في القسم الواحد ، أو لسبب إلقاء عدم انتباه إلى أسعار السلع
المكررة قدر من إمكانية التآكل ، لا يعود برغبة ما منه فوجد " اقله والكماء
ومرغوا مثلا في حين انهم يرون أنهم يرون نظائر حسن استخدامهم في العمل
في يومين ٢ وما إلى ذلك

وليس نسير على المفهومين شجون إلا أنه من الواضح أن دفع
معدلات في نفقات الإنتاج ، من شأنه أن يرفع الأسعار في السلع
الأجور للعمال ، وهذا بدوره يرفع أسعار السلع الأخرى ، مما يسبب تراخي
إدارته في القسم الواحد ، مما يسبب تراخي إدارة القسم الواحد ، مما يسبب تراخي
من الاحتياج وراء هذا الارتفاع في الأجور ، مما يسبب تراخي إدارة القسم
إعمالهم ، وليس نسير لهم من أن يقدموا بحكومة مصر من أمثلة
مدى دفعه ، أو أنهم إليه انتهى في دفع حصة العمال ، عن طريق دفع
الرسوم الحركية عن أي أردت من السلع الهامة للإنتاج الوطني ، وإلا فإنهم
يكونون غير مسئولين عن السلع المحصورة في سجنه عن توقف الأعمال وشرود
العمال ، ولا جد الحكومة مدد من الاستجابة لهذه المصالح ، فترفع الأجور
الحركية ، تخفي سياسة حماية الإنتاج الوطني ، ودرأ البطالة التي تهدد الطبقات
العامة ، ومن ثم ترتفع الأسعار مرة أخرى بسبب الحماية ، ترتفع الأسعار عن سواد
المستهلكين ومنهم الطبقات العامة نفسها .

وقد لا يعد الكثيرون أن ارتفاع الاسعار لدى بحرم رفع الأجور أولاً،
 ثم عن رفع مستويات الرسوم الحركية على السلع الواردة المماثلة ثانياً، يربو
 كثير على تقدير لدى رفع الأجور، وعن القدر الذي ترتفع به الرسوم
 الحركية، وهكذا لا يهتدون أصحاب المشروعات أن يظهروا أن كبر العزم من
 وراء هذا الرفع لتفقد الأرباح، ولتزداد الرسوم الحركية، وهكذا يجد أصحاب
 المشروعات فرصة ساحة ريادة معددت لراحهم على حساب طبقات
 المستهلكين وهكذا يجد أصحاب المشروعات مرة أخرى، أنه ليس هناك
 ما يدفعهم إلى التوقف عن لجة في سبيل خفض الطبقات وفي سبيل تحريك
 اسع مستخدمين، وعين أوامر ذلك أن تلك الرسوم لدى كل ما هم
 يستعملون نفس المنتج وأنها لا تسمى بأن يفتحوا على السبيلين الآخرين
 من جمع وسائل الإنتاج، بل هي في الواقع رسوم على هذا السوق، وهو
 سوق مدروس خارجة، وقد أثبتت في قصة، وليس في أي المفسكين

ومن هذا المكنى مدونه على مدى برهاني على حساب رافضيه،
 حيث يدعي أنه لا يمكن دبره، بل يدعي أنه لا يمكن أن يجد
 صديقا إلا من عدم ذلك، أعني أنه في ذلك لا يمكن أن يكون له من
 أبواب لا شيء وتعمد وموانعه، بل هي لتتبع رافضيه قد عرفت وقد
 بعد عرفت، وأما ذلك كان حذراً من حذره موجهة موجهة،
 مدعونه لمدها - مكسحة لأسواقهم في الداخل وفي الخارج، أية أمة
 استطاع أن تحت كل ما تحت من معلومات ومن عو من القوة في العصر الأسبق؟
 الأسبق في مركز مبيع لا يصرع مركز اليأس أو أساليب أو حتى إبطال، ثم الأسا
 ملك حب وعطف وولاء الملايين من أبناء أوروبا؟ فلماذا إذن تقعد عن استعمال
 هذه الفرص الفذة الميأة والمناحة لأن نبوا مركزنا العتيق في الشرق؟

ويكفي هذا العرض الوجيز للسنوات التي سمر عنها سياستنا الأجرية ،
وسياستنا الجمرية ، وإلى أرجع القارى . إذا أراد أن يحظى بعلاج أوى لهذه
المشكلة إلى رسالة في هذا الموضوع ، السياسة الخركة في مصر ، قدمها أحد طلابي
في قسم الماجستير ، وهو الأستاذ الفريد أنادير ، عالخ فيها جواب الموضوع كله .

(٣)

والآن سقى أمامى مشكلة حادى تعليلها الكثيرون ، ونحروا عن إعطاء
فكره سليمة عنها ، وه أهم كانوا يدكروها كعاص أسبى في انتشار الفقر
والجهل والمرص وسيادها في ربوع مصر . هذه امشكاه هى مشكلة راس
السكان مع بقاء موارد البلاد المسئلة على حالها . وهذا أحد نصى مره أخرى
على خلاف حظير نى ونى ونى من المصريين ، أو من يدعون لأنفسهم أنهم
بفكرين . فترى من هؤلاء لا يراى أن يؤمن من الأعداد المشرهه مصل فى
بلادنا إلى ما يجب أن نبلعه ، وأن أمام هذه اللاد مرحلة طويلة يجب أن نجرها
قبل أن شمر نأرمه سنكايه . وإن من الاجراء فى رأيهم أسوس فى شأن هذه
المسألة . لأن المصريين يجب أن يتركوا لشأنهم يترايدون كما ساءون
وهم يحتجون فى هذا كله بحجتين : أولاها أن هك من الدلائل
ما يوحى بأن عدد المصريين القدماء كان يبلغ فى بعض عصورهم ما يرو على
الثلاثين مليوناً من النفوس ، وأنه إذا كانت قد اتسعت جيبات مصر القديمة لهذا
العدد الراخر من السكان ، فكيف يصيب رحاب مصرنا الحديثة تما بصارع هذا
العدد ، على الرغم من بدن أحوال الرراعات ، وتقدم نظم ارى ومونه
رأساليه . ولم أجد لهذا الملهق ما يؤيده . ويكفي أن أذكر أنه

أو تقصر تبع لطروف كل حالة ، قبل أن يتم إتمام البرامج المشددة ، وفي خلال كل ذلك يستمر عدد السكان في التزايد بالمعدل الخفيف ، لدى عهدناه فيما مضى ولا تزال نعهد في أيامنا هذه . فكيف تضمن إذن ، بأن تأتي الثمار الناتجة من تنفيذ هذه المشروعات ، بحيث تكون أكبر ، أو معدلة على الأقل ، للمعدل الذي يتزايد به عدد السكان ؟ وما الحكمة إذن في التعلق بآمال وأمان ، ليس في وسعنا أن نقطع بإمكان تحقيقها بالشكل الذي نرغب فيه ونطمئن إليه ؟

ليس هذا فقط ، بل هناك ما هو أفدح من ذلك . وهو أن هؤلاء المفكرين عندما يستنظون بمشكلة السكان ، ويهنون من شأنها ، معلقين الأمل على تحقيق البرامج التي يمشدونها حشداً ، ينفلتون عن مستوى العيش الذي يجب أن يكفل الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية معاً . فهم لا يبتون نظرهم إلى المشكلة على أساس مستوى معيش من العيش ، يطمئنون إليه ، ولكنهم يطلقون هذه النظرة إطلاقاً ، دون قيد أو شرط . وفي الوقت الذي يضح فيه المفكرون والكتاب بالشكوى من مستوى لعيش المسحور ، حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة ، وحتى بالنسبة لطبقة المتوسطة العليا ، فاهم لا يظهرون اهتماماً بذلك المستوى ولا يقيمون له وزناً ، لأن كل مهمهم هو أن يثبتوا أن في أرض مصر ونحت جرمها متسعاً ، يمكن أن يضم في رحابه عدداً أكبر من الملايين ، فوق الملايين الذين تردحهم بهم البلاد في أوقات الحاضر . وما أظن أن مثل هذا المنطق ومثل هذه الطريقة لمشكلة تدل على جديده في التفكير ونبصر بالآخطار وتحوط للمواقف وهم للتنازع لأنه ماذا يعني أن يكون لدينا الملايين فوق الملايين من البشر ، إذا كانوا جزءاً من أجماع الأرض ، يتعشرون بالحياة وتمتر بهم حياتهم . وإذا كنا نعمل على تحريك السلع وننتفض في إخراجها ونعني بكيهها لا سكرها . إذا كنا نبدل الجهد في سبيل التمتع الكيفي والتنوع للأشياء المادية ، فكيف يكون علينا أمر

إنتاج الأجيال المستقبلية ، وكيف تسمح لأنفسنا بأن نفقط حق هذه الأجيال
المستقبلية فلا هي . لها كل فرص الحياة الكريمة الرقيقة وهي بلا راع ثروة أعطته
شأناً من جميع الثروات المادية التي نملكها ، ليس جديراً منا كأمة متقدمة إلى
العلو أن نمن عليها بالهوان فلا تسمح بارسال أنتاجها إرسالاً . دون أن نقدر
كل الوسائل التي نملكها لرعاية نسلها ونشئة نسلها صالحه سامية . ودون أن نقدر
ما نملكه من الموارد مقارنة بمستوى العيش الذي يرغب أن يسود لها . إننا
ملأنا الجو صراخاً وعويلاً . اسب انتشار الفقر والجهل والمرص . ولكننا
وقفا عند هذا الحد من الصراخ والعويل . فلم نعمل على إلهام الشعب وعلمه أنه
يمتلك في يديه كل الأسباب التي تدعو إلى سعادته أو شقائه . لم نعمل على إثبات إما
لأننا كأمة شرقية لا نراى لنسحق من معاناة مساكين الجنس ومساكين مدافعه
عليه ، وإما لأننا تركنا أنفسنا نواكل على الأقدار ، ونترك لها حق مشايتها
المتعصية . وسواء كان الأمر هذا أو راء فإنه غير جدير بأمة متقدمة متزينة
تقدر مشايلاتها وتعي وعياً كاملاً . مختلف المشكلات التي يحاها

أخرج هذا كله لأقرر بأن أعدادنا أكثر مما نستطيع مواردنا تحمته في الوقت
الحاضر . بل أكثر مما نستطيع هذه الموارد تحمله في المستقبل . إذا ك حادين
حقاً في رفع مستوى حياة الملايين من الأفراد الذين لا يزالون يعيشون في أدنى
درجات الحياة . الحياة المادية والحياة الذهنية والمكرية معاً . وأخرج هذا كله
لأقرر بأن زيادة الأعداد البشرية لأمة من الأمم لا تدل على مقدار حصارها
أو رفاهتها أو سعادتها . لأن المعول في كل هذا على شئتين رئيسيتين : أولهما مقدار
نصيب الفرد من الدخل الألهي الحقيقي . وثانيهما مدى توزيع الدخل الألهي
توزيعاً يراعى فيه التفارب وعدم العلو في الموارق . وكل أمة في هذا الوجود
تتشكب الاعتماد على هذين المقياسين . عند رسمها سياسة حياتها في الحاضر

أو المستنصر ، إنما فهو ونعتك وعرض رفاهية الملايين من أبنائها للدمار .
وما أضنى في حاحه لأن قرر أن كلا هذين المقياسين خيويين ، بدلان على
سوء أحوال لندن في مصر ، كما بدلان على الاحصار التي تهدد روهيه المصريين
في المستقبل . ومع ذلك لا نكر أن لغة حيوة يس ، وهو أنها كانت ضعيفة
مترجيه في مصرى وضع حد لفرق الكثرة في الدحول . بل أنى في
الكثير من الوجوه إذا اقتصر أمر جهدنا في هذه الناحية . لأن مشكله المصريين
بدون في مصرى مشكله واسع . كثر بما تبدو أنها مشكله وضع حد للفروق
الكثيره في الدحول . وما أظن القارىء بقاقل عن أنه من اليسير القضاء بسرعة
على هذوت الدحول . عن طريق جهاز لصرائى ، ولا سيما في ظل هذه حكومى
شعبى ديمقراطى لا يقوم على أساس مصاح طقة من الطبقات على مصالح غيرها
أو طه ها نصب الأسد من الدحل الأسمى ، وإنما يقوم على أساس تحقيق قدر
كبير من العدالة والمساواة من كافة الطبقات والأفراد . ولكن هذا ليس الذى
يصل التصديق بين الدحول ، بقايله عمر نالغ ومشقة مفرطة ، في زيادة حجم
أشاجبا الحقيقى ، أى في زيادة حجم الكمكة التي يتقاسمها جميع المساهمين في
الدول . وهذا ليس وحده لمشقة ، إنما يعودان بسبب صحامة المشاكل التي
تواجه الحكومة والشعب ، بسبب ما سبق أن نوهت عنه من القصور الدائى
الذى يشع في الآراء الحكومية ويجعلها عاجزة عن الحركة والاداء بالسرعة
الواجبة وبالجد والمطوب . وأخيرا بسبب قصور أفراد الشعب ، حتى المتعلمين منهم
عن فهم لمشكلات التي تواجههم ، وافتقارهم إلى فلسفة للحياه تقوم على العمل أولا
وعلى كسب العيش ببدل عرق الجبين ، بالتعب والنصب ، بدلا من الفسدة التي
استبدت بنا طويلا وذاعت بيننا وهي فلسفة التواكل والتجادل والاستسلام .

ولعله يقع على الحكومة "عبء الأول في سبيل بحث الأفراد على الاهتمام
بمشاكلهم وهي مشاكل كل فرد من المواطنين ، في العهد الجديد ، الذي
سبق أن ذهب فيه من جهة واحدة إلى وجود "فلسفة" جديدة في مصر طه
المصريين ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،
إلى حد ما ، في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،
المتحدة ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،

أما نفع على الحكومة واحدة ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،
حضره ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،

وكم هزت من الحسرة ، في العهد الذي ستوحى فيه كل نيت الحكومة
والعزة ، والذي نستلهم له كل ما نعتبره من من ساحة ربيعة ، ومن من ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،
في مستقبل ناسم هي . يظهر به كل مواضع منها صغر شأنه ، أن يجد الثورة شعارها
وأن نجد للحكومة فلسفتها في الحكم

فأما شعار الثورة ، وهي ثورة المصريين جميعا على مفاسد الحكم في عهد
مضت وانقضت ، وليست ثورة فئة أو جماعة بعينها ، ثورة طلاب الجامعة في
جلال اتحادهم وطرحهم لحريتهم ، ولسياهم حصوماتهم . و"فلسفة" أخرى في مصر ،
برقت أن كان لصعد مترعين على عروشهم . يصون أن يدب هذات فم وأن
أحوالها دالت إلى ذراتهم ومثيبتهم وذراتهم عيونهم . و"فلسفة" أخرى في مصر ،
الحكم من المصريين المحترمين الذين شهدوا عهد حسام ، وشهدوا عهد الثورة
والنحرير ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ، و"فلسفة" أخرى في مصر ،
يسمع من أولك ورهبر ، وصح وجنائه بما يشاهد من عبث وهو واسته .

أقول فأما شعار هذه الثورة ، وهي نورتنا جميعا على كل شيء ، فأسد عرس ، فانها
والاتحاد والنظام والعسل .

وأما مسمى هذه الثورة ، وفلسفة حكمونها فهي القضاء على المرايا الطبقيّة
الاحتكاريّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة ورفع مستوى العيش ، لاعن طريق الحق ،
ولاعن طريق استدر رهاب الهوس ، ولكن عن طريق المصارحة الجريئة
ومصالبه جميع تحمل التصحّات وتحشم المشقات والتعلّب على روات الهوس .
ومامن أمة استطاعت أن ترقى مدارج مجد ولعظمة ، وأن تبلغ الذروة من
امتيازها ، إلا بعد أن كانت عليها . واهب ووضعت لفساد نظاما صارما ، فوامه
الكبر وحسد العرس ، وإلا بعد أن دعت نساءها من التصحّات وفتطبت
من صدر حياتها حروبا مصونة ، لتدفع بها مآربها اربعة

هذه هي الحياة لكل شيء . وبها له نعمه ، الذي بعده تماما وقد
جربا حياه حرة قوامها اندعه والاستسلام ، والرمس . والمصاعه بكل شيء
لما الأيام ، وقد دعانا في ذلك ثمننا غالبا فادحا ، هي التركة المنقطة بالديون الزاخرة
بالاراء ، في يومها كما هو اليوم . دفعتنا فيها ثمننا غالبا من حرياتنا وكرامتنا
ومن قرامنا وودنا . ومن صميم روحنا ، ووجدنا أنفسنا وقد خلفنا الفقر
والإملاق سو فحة . وأحد الاستقام والأمراض ، وأمعنا الجهل وأثقل بعينه
علينا ، وركبنا الآلام سبة في حين الإساءة ، أمة ضعيفة فقيرة حاملة متواكفة .
نصرت ملاحيا به ، لكل حالات لتحرر المادى والذهبي .

ولكن وقد حانت العناية فاستطعنا في النهاية أن نخلص من نير الدل والخوان
وقد تحمّست قوى الأمة فتمت عنها شعار المصطفى الذليل المشين ، فان علينا
وجبا مقدسا نحو أنفسنا ونحو الإساءة ، وهو أن نكون ساءة مجد وعرة .

وأن نعمل لصرب المثل لكل من يريدون أن يحدوا حذونا في العيش اجمادا
اعراء . والعرة والمجد لن يتأتيا للعاملين المتفاهين ، واسا بتأيان لامة صابرة
مصابرة . لانصع جهدا في غير نفع ولا وقتا في غير انتاج . والعرة والمجد لن
يتأسا لنا إلا إذا صحينا بالعاجل في سبل الآجل وعرفنا حقا قيمة . الاتحاد
والنظام والعمل ، ثم عرفنا حقا أن بناء المجد الوطني والعرة لقومية . لا يقع
على عاتق الحكومة وحدها . فبست الحكومة إلا بضعة من الأفراد . سبام
نارادنا فماد ، وهذا العز من الأفراد لا يستقيمون شيئا . إذا وقفنا متفرجين
منتظرين . فاليد الواحدة لا تصفق . وساء المجد لن يتحقق إلا إذا تصافروا
الأفراد جميعا صعبهم وكبيرهم . في أن يصنع كل منهم صخرة الأساس التي تعين
الواجب القوي على كل منا وصعبا في صرح المجد الشامخ . سامن ١٩٠٩ فزع
كل مواطن لنفسه . ولها شواعه عن أن يقدم لموطن هذا اقربان المقدس .
وإذا اعتمدنا جميعا على الحكومة . نترك لها شئون التدبير . دون أن نعينا
بالنصح والارشاد . ودون أن نعاونها في تبنيها من خير وصلاح . وقد تشارن
عن ديموقراطيسنا وحربنا . وإسما يصيح هباء . ذلك لثراث الخالد الذي ورثناه
كرواطين لهم كرامتهم ولهم شأنهم وحظهم .

(٤)

وإذا كان علينا أن نعمل على ريادة الاساح وأن نضع لذلك برنامجا ديميا
مدروسا . وأن نعي . كل مواردنا في حرب ضد عدو خطر . ونحن فعلا
في حرب ضد هذا العدو الخطر . فحق نحني الجوع والعري إذا طالت الآه ور
تسير سيرتها . ولم نستطع أن نريد من صادقاتنا ونقل من وارداتنا لحصن

على كميات القمح المترابدة التي نعمل في طلبها لأفواه المترابدة كل عام . وعيننا
نعمية انظر في دراست واسعة في مشكلة توزيع السكان ، وأن نعمل على
طريق لتزويد والتشجيع على نقل السكان الزائدين عن الحاجة من مناطقهم
إلى مناطق فيها إلى مناطق هي في أمس الحاجة إلى الأيدي العاملة
والخبرة . أشعر أنه عندما نبحث مشكلة العمل السوي و... في أشدت إلى
و... ومضى وجود اتبديت والإسراف في موارد الوقت والزمن التي نرتكبها
في حق أنفسنا . كيف نسمح لأنفسنا أن نبيع وقتنا طويلا في رث المسان
واحد من الأرض وفي دية مثلا باستخدام المسمى العصبية الانسانية أو باستخدام
عمرى العصلة الحيوية . في الوقت الذي نستطيع فيه أن نسحق الآلة الصماء
لنؤتي لها هذه الواجبات في وقت بالغ القصر . وعلى نطاق صالح الاتساع
لست أقول لأول وهلة أن إحلال الآلة يجب أن يتم فعلا . وفورا . محل
المجهود العضلي الانساني . لأن المسألة تحتاج إلى دراسة وبحوث من حيث النفقات
ومقارنتها ببعضها .

وقد سطر هذه الدراسة للأسف . بأنه نتيجة وفرة الأعداد البشرية . فقد
يكون المجهود العضلي الانساني أقل بصفة . ولكني أقول أنه إذا ثبت أن القوة
بالآلة . حتى بصفة من لقوة الانسانية . كان علينا أن نعمل على إحلال الآلات
فورا . كما أقول أنه إذا ثبت أن لقوة الانسانية أقل بصفة من لقوة الآلة
من معنى هذا أنه يجب تدير شؤون بحيث نرفع من قيمة هذه القوة الانسانية فوق
لقوة الآلة . لأننا لن نسمح في بلد يعتر بأفواه وبكرامتهم أن يجعل المادة
الصماء أنتم من الحياة الانسانية . ولن نبيع مآرنا في ذلك عن طريق لتشريع

برقع الأجور كما قد يتبادر إلى ذهن البعض فقد أشرنا إلى أن مثل هذه السياسة
تحتاج إلى أوضاع اقتصادية. ولكننا ننطرح أن نحقق أولاً من التوازن
الإنساني لو استطعنا توزيع السكان على مناطق العيش بمرتبة تتفق مع مستوا
في زيادة حجم الإنتاج ثم وهذا هو الأمر الأول في موضوعنا كإقامة
الادعاء ولا يشترط التعميم كيف لا يجوز حبسهم في سجون السجون أو
من أشهر ليسحبوا بكل قوتهم من كل جديد في وقت وقوع كرمهم في
من الأول. الدين يحسبهم

وقد أتيح صدرى أن ينسب نفس أحدهم إلى هذا المذهب له فقد سمعته
عن طين المدياع تحدث في صراحة وحلا. من هذا المذهب أنهم العدد
الطيب أن يهرروا مذمت من الآثار في الأمور في إلباسي إلى يوم ٢٣ يولية
سنة ١٩٥٢ بأن عليهم ألا يفكروا في زواج ثان يفتنون عليه. شجعه لظهورهم
بتملك قطع الأرض الموزعة.

(٥)

وأخيراً أشكر لصدقي السيد حسين عبد الله، طالب البكالوريوس بكلية
التجارة جامعة القاهرة، الفرصة الطيبة التي أحبت لي كتابة هذه الكلمات صدر أ
لبحث القيم الذي وضعه في موضوع (لسكان وموارد الثروة في مصر) وهو
البحث الذي فاز بجائزة المعمور له أحمد عبد الوهاب لعام ١٩٥٢. وبما يؤثر
أن هذه هي المرة الثانية التي يفوز فيها بالجائزة المذكورة. فقد فاز بها في العام

الماضي عن البحث الذي قدمه في موضوع سياسة التأمين — ماله وما عليها ،
وهدفت إدارته — تلبية لطلبه — بكتابة تقرير لبحثه الذي أوصت اللجنة
بمسألة فحص أبحاث المتقدمين معائنه المذكورة ، نشره في العام الماضي .

ولا يسمى إلا أن أتمنى الكاتب الباحث على المجهورات القيمة التي لا يني
يذلها في سبيل البحث العلمي الخالص ، راجياً أن تصادف هذه البحوث المستعنة
ما تستحقه من واحة وإقبال من جانب القراء ، كما أرجو أن أسجل هنا مدى
مخار الذي أتمنى له كاستاد لهذا الطالب ، والذي تشمر به الكلية بلا شك ،
نسجته للجهود العسبي الصافي الذي يسفر عن هذه البحوث .

وهيب صبيح
استاذ الاقتصاد السياسي

قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة القاهرة
يوليو ١٩٥٣

البحث



مقررہ

۱۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۲۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۳۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے

۱۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۲۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۳۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے

۱۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۲۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۳۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۴۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۵۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۶۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۷۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۸۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۹۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے
 ۱۰۔ ان کے لئے جو کہ ان کے لئے ہے

و لقا أصبح نصر اليوم من انشاء الله في صبحم يك مودع في
 الآونة كما بوضت نصف الثانية واسمع هناك نحرنا اساحبه وخرجته
 وارفع مجموع قيمه الصادرات وودات من ۲۰ مليون من الخدمات في

عام ١٨٨٤ ربح أكثر من ٤٥٠ مليوناً في عام ١٩٥١ - أما إيرادات الدولة فقد
بلغت ١٢ مليوناً عام ١٨٩٠ إلى حوالي ٢٠٠ مليون في الوقت الحاضر (١)

فقلوب ملك . ثم يستألفون في غلب . بعد أن حققوا كل هذا . ربحوا
هذا من يهول بين مستواليا المعيشي قد انخفض عما كان عليه . أو أن يوم
أمر بماك في أي يوم مضى ؟

تو . كل ملك . واستألفوا كل ملك . وهم في قولهم ون . تساؤلهم . وفيما
بعد موته من حجب . وما استوفوه من أروم . يأخذون أن يلعنوا بما يرمون
مرة إلى الذي لا يبايعه ليطر من أمام أو من خلف . لكن الخفاق - عي
مرانها - نأى . لأن مكسبهم فيها - ذلك أن مستواليا المعيشي قد انخفض
بأنه . وهو بلا راع ستر في طريق . حفص . بل لعل مما يريد في - صورة
هذا الحفص . أن يصحبه في نفس الوقت ارتفاع في الوعي المعيشي . بين
السكان . وليس م يودوا يقنعون بما قنعوا به في الماضي . لأن نظرهم إلى
المرأى وإن احدة قد تغيرت . ولأن حاجاتهم احدثت تعدد وتنوع وتنوع
أحور لديه الحديثة التي بصورها إلجاب العالمى خطوات وثابة .

باللغة . يد في مكسب . أنا - عي ومرت - قد أربيا بذا . والعيد
الأمي . demonstration Effect (٢) . حيث صعباً بالموسرة . وهي 'صدمات' التي

(١) من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٩٥١ . في هذه الدراسة . فحجم .
هبوط قيمة العملة وارتفاع الأسعار . وفي مصر . توسع أن يبعد . عموم تحت
أسعار ١٩٢٩ . ولستألم نطلع ذلك في نفس آخر . فحركة . مكسب . تقدير .
واستشاده بالارقام القياسية لهذه الاسعار (لوحة ١) .

يقوم على اكتسابها في كل أمة عبء الادخار والاستثمار . أحدثت هذه الطغفان - بالية أو متنامية حتمية وصعفا من الأمم العبية المتقدمة مثل الولايات المتحدة - أحدثت تافس هذه الأمم في مستويات معيشتها . وفي استهلاك السلع الكالية اربعة الى بيسرت لها بحكم النحون المرتفعة فيها . وبحكم الظروف السجية التي ميرتها عن صائر بلاد العالم .

والنتيجة ٩

السجة أما بما نفلد هذه الأمم في وسائل معيشتها . دون أن هكر في تنفيذها في وسائل ادايج . أو عن الأصح ما نفقا في أن نرج . فكان ما كان من نأخر في هوص . وبعض في استعلان موردا . بسبب صاء المدخرات والاعدام حوافر الاستثمار . هذا في الوقت الذي أحد فيه عدد الدص بصاعف على صورة تدعو إلى الدع . فنقد قدر هذا بعدد من ٧ ٩ مليون عام ١٨٩٧ إلى ١٩ مليون عام ١٩٤٧ ثم إلى ٢١ مليون في عام ١٩٥٢ . ويلتص إذا ما سار معدل الزيادة على وضعه الراعي . أن سبع هذا العدد ٨٨ مليون عام ٢٠٠٧ ، ثم ٧٢ مليونا في عام ٢٠٢٧ (١) .

ولقد كان ينبغي لو أننا أردنا أن نحدد للسكان مستواهم الأصلي دون تحسن . أن تتصاعف مواردهم بصاعف عددهم . ثم لكي تتحسن هذا الما عما كان عليه . أن تزيد هذه الموارد بنسبة أكبر من نمو السكان . أن نلأه أن نعمل على تنفيذ سياسة استثمارية . كشيعة intensive investment وهدم

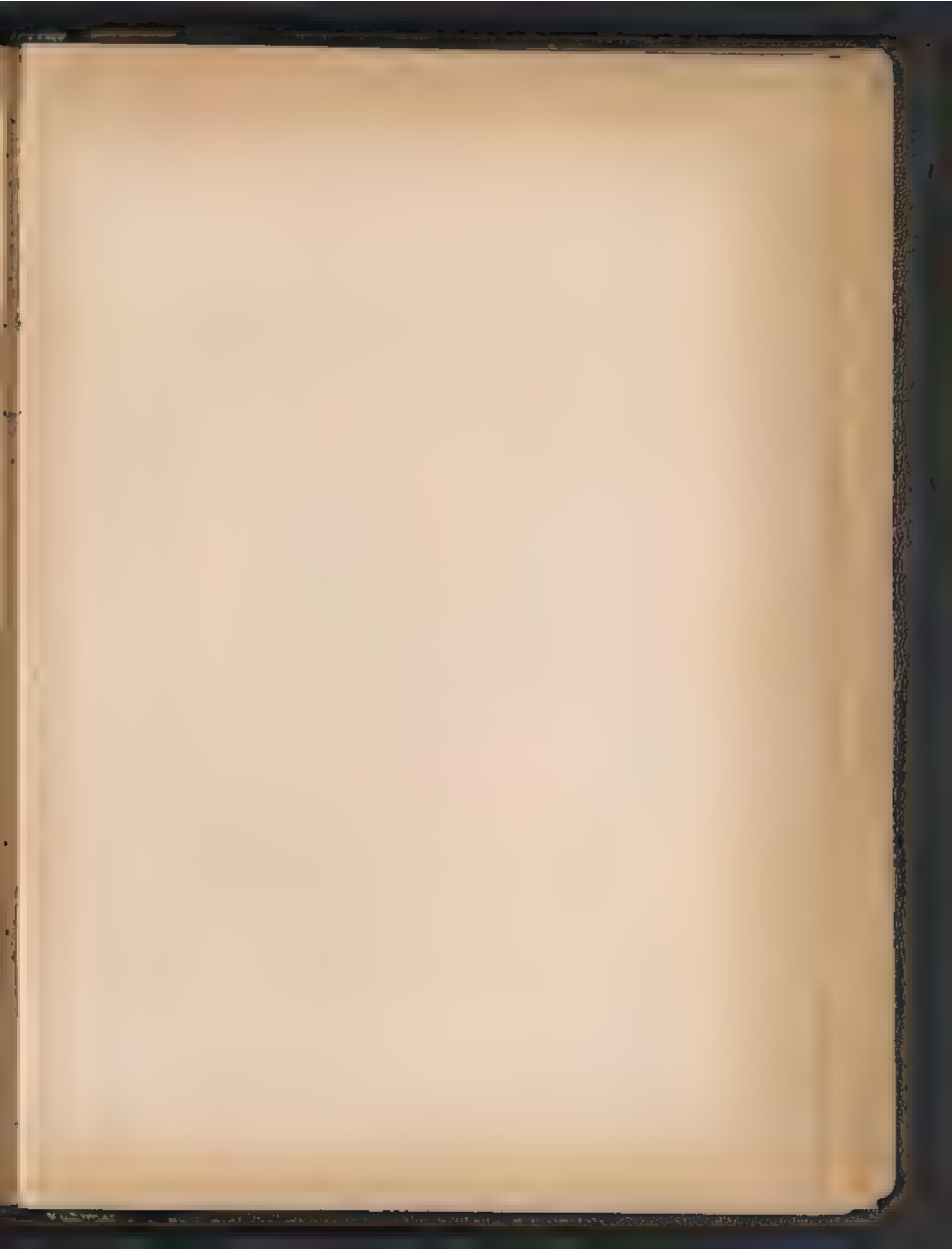
(١) أطر منه بحث

مستوى المعيشة عن مستوى المعيشة، حصاراً مع سياسة استثمارية، خاصة،
 Extensive Investment وهذا ما واجهه الزيادة المطردة في عدد السكان، و
 من المستويات الأدنى إلى حاله دون انخفاض (١)، ومع هذا ما نشأت
 من الأبحاث، حيث أن الأبحاث، كانت على يد علماء من
 من حيث مستقبل، فتبين أنه، الأجل، جيلاً بعد آخر، ومستواً
 من حيث، حيث من، حيث على عاتقه ومساءلة الإصلاح، يسع
 أن من، من حيث، ذلك لأن هذه الثمار قد لا يتم نضوجها في
 عصرها، وإنما يجنيها من بعدهم أبناءهم وأحفادهم

متى يأتي هذا الجيل؟

القسم الاول

عرض المشكلة



وقل اذعان على الانتفاع بالخدمة - خاصة كانت أو عامة . وبعبارة موجزة ،
إن اكتشاف هذه الظروف الكامن حجة المدعى الأهمى ، وردا أتسمت ،
السبب والى .

وحالنا أى هذا من ، أن الأمر بعد من البساطة بحيث يسكب عليه .
وأن المشكلة فى سبب من الخطورة بالقدر الذى ينفى معه أن تواجه بكل حزم
وصراحة .

أما أنه من الواضح أنه من المسألة لم تكن معادلة ، أن المدعى الحصى ،
لأنه هو الذى فى مع عدمه ، أن بها منسج لشكائى أحالين ، من وضعهم
إلى أن ، وبنى من منسج لا ، أن يكون مشكلة عدم كفاية Inefficiency
فى شغل من ، زيادة فى التى حجتنا بها الطبيعة ، ومياتنا لنا الظروف .

على ، حصة رايك ، لم قال أن حجتنا بها ، وهى ، وأما
قد ما من ، حارنى ، بأنه السكالى فى نصف من الآخر ، أن الأحوى قد
عمر من ، عتقتهم ، نسوهم المعشنى الذى كانوا عليه ، فعلا عم كل يسعى
أن عما من هذا مسرى من تطور ، فى أساليب الحياء ، وسوع فى حاجات الناس
وشى وسى ، شسما .

الكل هذه الحقيقة ، مبررة لا تقف عند هذا الحد ، بل تصيف إلى ما تقدم
حجتنا أخرى أكثر مارة وأشد إبلا ما ، ذلك أن مستوانا رغم اطراد
انحصاره ، وبه بعث من أكثر مستويات العام انخفاضا ، ومعنى هذا إذا شئت
المدى فى العصر ، أساسا دلالة أن ركس جهودنا كى نرفع من هذا المستوى ،
لنصو ، الأمر إلى سبقتنا فى مضمار الحضارة والتقدم ، فجدنا مضطرين برغمنا
كى وجه هذه الأهم ، نجرد الابقاء على شقة التخلف ، دون أن يزداد اتساعها
بيننا وبينهم

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، فما هو معارنا للحكم على نصيبنا من هذا الحرف ،
وما هي وسيلة لقياسه وتحديد معاله ؟

إن هذه ادعائيه كثيرة ، والوسائل ، لا تحتاج إلى إسراع . ومع ذلك فسوف
نحصر منها بعض المخرج البارزة مثل :-

أولاً الدخل الأهم ونصف العائد منه

ثانياً مصادر هذا الدخل

ثالثاً الحرف و منه مشتق من السكان كل فرد

رابعاً ، مستوى المعيشة

خامساً ، تطور الميكنة و دورها و دورها في الإنتاج

(١) الزراعة

(٢) الصناعة

(٣) الاستثمار

(٤) التجارة الخارجية

(٥) المالية العامة

أولاً - الدخل الوطني (١)

مصر حديثة العهد بالحصول على الدخل القومي . وعلى الرغم من عدد المحاولات التي بذلت لتقدير هذا الدخل من سنة ١٩٢٢ ، فإن أول محاولة دقيقة يمكن الاعتماد عليها تاريخياً يعود إلى ما قبل سنة ١٩٣٩ ، حيث قدره الأستاذ منير حشيش على هذا النحو نحو ٢٢٠ مليون من الجنيهات . (٢) أما أولى هذه المحاولات فقد قام بها الدكتور Issawi عام ١٩٢٢ حيث بلغ تقديره حوالي ٣٠٠ مليون جنيه . ثم أعاد إحصاءه سنة ١٩٢٥ ، وبلغ ٢٦٥ مليون ، وسنة ١٩٣٥ نحو ١٦٥ مليوناً .

من المميزات الحديثة لهذا الدخل ، فقد قام بها الدكتور عبد المنعم الشافعي من سنة ١٩٤٥ بحوالي ٦٠٠ مليون ، ومصححه الأستاذ Issawi عن عام ١٩٤٨ بحوالي ١٠١٧ مليون ، ثم الدكتور محمود أنيس عن عام ١٩٥٠ بحوالي ٨٠٠ مليون . إن أهم ملاحظة على كل هذه التقديرات أن الذين قاموا بها ، واضعوا في الحسبان ما كانوا يسمونه "مصاريفهم" حتى يسيل مقارنتها بعضها بالآخر في مختلف العصور ، كما أنهم همموا بحسب مخرجها ، وندع الحقائق ، كما أنهم لم يدرسوا حجم القيمة الحقيقية للدخل الوطني ودراسته عناصره

عنى أن الذي يعيننا اليوم من هذه العشرات ، رغم الشك الذي يحيط بها ورغم ما للكثير من نصيب الفرد من أهله فقيراً ، لم يرد في السنوات الأخيرة

(١) أصدرت حتى رقم (١٢)

(٢) Issawi, an Economic Analysis P. 51

عن ٥٠ جنيهًا ، أو ١٤ جنيهًا إذا أخذنا في الاعتبار إرتفاع الأسعار وهبوط
قيمة العملة عما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة .

لكن ضالة هذا الدخل ، قد لا تبدو بوضوح إلا إذا فردها متوسط دخل
الفرد في الأمم الأخرى . ولعل في الإحصاء الذي قامت به الأمم المتحدة عام
١٩٤٩ ، أن يقطع أن مصر قد صارت في مثل الأمم من حيث متوسط هذا
الدخل (١) - فبحسب هذا الإحصاء كانت مصر في الفئة ١٠٠ - ٢٠٠ ل.ا .
بينما كانت إسرائيل في الفئة ٣٠٠ - ٤٠٠ وكانت بريطانيا في الفئة ٤٥٠ - ٦٠٠
وكندا في الفئة ٦٠٠ - ٩٠٠ ، والولايات المتحدة في الفئة ٩٠٠ فما كذا .

ثانياً - مصادر العمل

وهو مصدر المدح - مثلا من حواس ائمه التي يتوقف عليها حجمه
ثبوتها - من ثم ان يقع المدح في الشيء يرفع فيه اسمه من الصاعه
والجوده - ويحتمل حدث كماله من براعة وحدها على ذلك
لا يعني حينئذ موطن المدح في الشيء الصاعه أكثر إرضاء منه في البلاد
التي فيه ، في قوله من كماله و هو من مطلق عدم الصعود راعه ،
عراقه هو مصدر المدح فيها فهو مصدر في بلاد بعد عدم صفة الساقية من
بعضها ومن ثم لا يثبت في مائة ، فمما يذكر في قوله المدح
في الصاعه راعه ، من وسط مدح يرد فيه بعدل أربع مرات متوسط
المدح في أولها من المدح فهو من مخرج ثلاث ، أنه يستشهد بعض
الحدوث في قوله راعه ، من المدح بغير صحته من كافة الوجوه ، وصالحه
التي تكون منها بغيره من حجب وجوب لأهم الأخرى
والجود الذي (١) بين حسب المذنبه لتوزيع المدح الأهم على مختلف
مصادره ، في مصر وفي بعض البلدان .

ثالثاً - توزيع البطالة على الحرف المختلفة

كما نرى من الجدول السابق، تعتبر نسبة المشتغلين بكل حرفة من إجمالي القوى العاملة في مصر من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي، فكلما كانت نسبة المشتغلين بالأعمال التجارية والمالية، كلما كان ذلك دليلاً على درجة تقدمها، وبالعكس فإن زيادة هذه النسبة في الزراعة والصناعات الاستخراجية تعتبر دليلاً على التخلف.

و جدول توزيع البطالة على بعض الحرف (١)

تركيا ١٩٣٥	مصر ١٩٣٧	الهند و باكستان ١٩٣٨	كندا ١٩٤١	الولايات المتحدة ١٩٤٠	الحرف
٧٠.٣٢	٥٨.٣	٧.١	٢٩.٣	١٧.٧	الزراعة والغابات والصيد
٠.٣٤	٠.٣٢	٤.٣٥	٢.٣	٢.٠	الصناعة
١٣.٣٢	٢.٣٨	٦.١٨	٥.٤	٤.٣	التجارة والنقل
	١١.٣٢	٣٥.٣٠	٢٤.١	٢٠.٦	الصناعات الحرفية
٢.٥	٣.٢	٧.٤	٦.٥	٥.٣	الخدمات المالية
٤.٣٥	١٠.٣٨	١٦.٣٨	١٤.٣٠	١٩.٠	التجارة والنقل
٨.٣٢	٢.٣٥	٤.٣١	٦.٣	٤.٣	الخدمات المالية
	٤.٣٠	٧.٤	٣.٣٢	٣.٩	الخدمات المالية
١.٣٠	٦.٣٠	١٠.٣	٨.٣٥	٧.٣	الخدمات المالية
٤٨.٣١	٥٩.٣٠	٢٠.٣٣	٤٥.٣	٤٠.٣	غير المشمولة

(١) مرجع - ص ٣١

ومن الجدول المتقدم يتضح ان نسبة المشتغلين بالزراعة في مصر هي اعلا كثير،
منها في البلاد المتقدمة مثل انجلترا والولايات المتحدة ، بل ومصر في كندا الى غير
في طليعة البلاد الزراعية . لكن هذه النسب مجردة قد لا تؤدى حقة المعنى
المقصود منها . الا اذا ذكرنا بجانبها ان المشتغلين في الزراعة في مصر ، انما
يحدون ، بانعمالهم النشاط الزراعى ، ويعتمدون عليه كل الاعتماد .

ومع ان مساحة الاراضى الزراعية لم . في تقديره لتي اقصت بين احصاء ١٩٣٧
(وهو الاحصاء الذى اعتمد عليه Clark في جدولته) وبين احصاء ١٩٤٧ ، الا
ان ورايع السكان وعدهم قد تغير كثيرا فيما بين التعدادين . وذلك كما تبين من
الجدول الآتى -

عدد العمال بالآلاف (١)

العام	١٩٤٧	نسبة	١٩٤٨	١٩٤٩		العام
				١٩٤٩	١٩٤٨	
١٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠	٤٣٠٠			العمال الصناعيون
				١٣		العمال الصناعيون
				١٠٩	٢١٨	العمال الصناعيون
				١١٣	١٢١	العمال الصناعيون
				٢٠٣	١٢٩	العمال الصناعيون
				٦٢	٤٣	العمال الصناعيون
				٢٤	٢٠	العمال الصناعيون
						العمال الصناعيون
				٥٢	٤٥	العمال الصناعيون
١٠٢	١١٨	١٤.١	٥١			العمال الصناعيون
٤.٩	٦٢٠	٧.٦	٤٦٠			العمال الصناعيون
٢	٥١٥	٥.٣	٣٢٢			العمال الصناعيون
١.٢	٢.٧١٦	٣.٤	١٤٠			العمال الصناعيون
١٠٠	١٢.٥٨٤	١٠٠	٦٢.٩٥			العمال الصناعيون

وأمم ما يفت النظر في هذا التوزيع ، ان نسبة اشتغال بالخدمة الشخصية قد
تضاعفت كثير ، ان ارتفاع من ٠.٢ عام ١٩٣٧ إلى أكثر من ٠.٢١ ، ١٩٤٧-٥٤

(١) كتاب ١ - دي لانتد الحطاب ١٩٥٢/٥١ (ص ٢٤٨)

[illegible]

رابعاً - مستوى المعيشة

من الكتاب ، يبين - لجوا المشكلة ، أهم مبررين (١) مراقبة مستوى المعيشة ،
وتسعى لتوضيح الإحلال بين الموارد وبين السكان على ضوءه ، وقد اعتمد هذا المبرر
على بيانات وإحصاءات لا يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٩٢٠ ، وذلك لعدم
توافر إحصاءات دقيقة قبل هذا التاريخ ، إلا أنهم يعتقدون أن مدة تزيد عن
٣٠ عاماً ، كافية لاستدراك اتجاهات الظومة الأحيى ، التي يحول عليها في دراسة
هذا الجانب من المشكلة .

ثم في محصل ، نجد ، فيلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد من الحبوب قد
انخفض من ٣٥٠ كجم في مصر ، إلى ٢٠٠ كجم في سوريا ، متوسط استهلاك اللبن ومنتجاته زائدة كبيرة
(حوالي ٧٥ كجم) لكن الزيادة في بعض المواد لم تعوض النقص الكبير في المواد
الأخرى ولا سيما الحبوب ، مما ترتب عليه أن هبط متوسط استهلاك الفرد من
٣٠٠٠ سعر (كافوري) في اليوم (عام ١٩٢٩) إلى أقل من ٢٤٠٠ في الوقت الحاضر .

على أن لم يقدّم مقارنة هذه المعدلات ، مجردة ، بمعدلات البلدان الأخرى
من أوروبا ، أمريكا حيث تراوح بين ٢٥٠٠ - ٣١٠٠ ، لفتننا بالمقارنة وقلنا
أما لا نقص كثيراً عن هذه البلدان ، مع أن الحقيقة عكس ذلك تماماً ، فالعلاء
عندنا على وفرة ليس متوارة ، لأن سنة العناصر الهامة فيه مثل اللحم والبيض
واحصر والعفكة ، تعد منحصصة جداً إذا قيس بظايرها في هذه البلدان . إلى
هذا ، فإن الأمراض الطفيلية التي تصيب أكثر من ٩٠ ٪ من المصريين تعتبر
حائلاً يوق الإفادة الكاملة بالعلاء المستهيك .

(١) الأستاذ مريث على في تقريره عن الأزمة الاقتصادية (١٩٥٢) والاستاذان دلاور
على وراشد التروى في «مشكلات اجتماعية» ، والأستاذ Charles Issawi
في كتابه Egypt : An Economic & Social Analysis

ومهما يكن من أمر فإن ما يعنينا أن نقرره هنا ، أن مستوى التغطية قد هبط
مدلا من أن يزيد . ولم يخفف من حدة همزطة السريعة . إلا التوسع الكبير في
استيراد المواد الغذائية ، التي لم يعد يقتصر على الحبوب ، بل أصبح يشمل السمك
والسكر ولبنون بربيته (انظر لائحة ٣) .

والجاء التالي (١) بين الأرقام الرئيسية لاستهلاك بعض المواد الرئيسية في
مصر في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨ (متوسط ٢٠ - ١٩٢٧ - ١٠٠) .

السنة	القمح	البن	التبن	السكر	الحبوب	مستوحات	حبوب
١٩٢٠	١٢٦	٩٩	٣٩	٥٠	٨٠	—	٩٦
١٩٢١	١١٤	١٠٧	٣٦	٥٠	٩٧	—	٩٤
١٩٢٥	١١	٨٩	٨٧	١٠٦	١٠٧	١١٦	١٠٥
١٩٢٦	١١٠	١٠٨	٨٦	١١٤	١٠٧	٨٨	١٠٣
١٩٢٩	١١٣	١٠٩	١١٧	١٢٨	١٠٣	١٠٥	١٠٤
١٩٣٠	١٠٣	١١١	١٠٩	١٣٠	١٠١	٩٢	٨٩
١٩٣٣	٧٧	٩٨	١٢٤	٩٩	١٠١	١٠٥	٩٠
١٩٣٤	٨١	٧٦	١٤٥	١٠٦	٩٧	١٠١	٩٥
١٩٣٧	٨٦	٦٠	١٤٣	١٢٤	٩٤	١٠٧	٩٥
١٩٣٨	—	—	١٣٩	١٢٤	٩٧	٩٥	٩٩

وأول ما يلاحظ على هذا الجدول أن معدل الاستهلاك - فيما عدا السكر
والشاي - آخذ في الارتفاع المستمر . وهذا أحدنا في الحسبان أن تلك المعدلات
تمثل الاستهلاك الكلي ، وليس الفردي . وربما اعتبنا كذلك أن عدد السكان قد
زاد في هذه الفترة زيادة كبيرة ، انظر لهذا حقيقة "تدهور الذي انتهى" .
متوسط الاستهلاك الفردي .

لكن إذا كان لنا ما نلاحظه على هذا النوع من الاستهلاك في مصر ، فهو التناقض الغريب بين مظاهره في طبقات الأمة المختلفة . فيما شاهد أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون في فاقة وثوس ، لا يكادون يدركون من أمر الحياة أكثر مما سيلهم حدود القرى المظلمة ، يجد أساقداً استدينا بضعة من المترفين الذين لا هم لهم سوى معثرة المال ذات التبريد وديات اليسار . فهم لا يكتفون باستهلاك القاهرة من لسمع الترفية ، واقتناء العرب من أدوات السكك ، حتى يروحوا يعرفون في محاكاة الأمم الغيبة في وسائل معيشتها . محاكاة عديمة ، تخرجهم عن ترائي العمل ، لتحمض منهم أمثولة فيجده من أمانة العبث والفساد .

ولمن من أرز الأمتله على ذلك أن مجموع ما أنفق على سياحة المصريين في الخارج خلال لسنوات الثلاث ٤٩ — ١٩٥١ قد أرنى على ٤٠ ميوناً من الخنفيات ، كما بلغت قيمة الواردات في نفس الفترة من مواد الترف مثل السيارات والامعاد المصينة والسيارات حوالي ٦٠ ميوناً . لكن خطورة هذه الأرقام قد لا تبدو بحدسها إلا إذا ذكرنا بجانبها أن مجموع الأموال التي ستنمرت في إنشاء الشركات المساهمة وفي زيادة رؤوس أموالها خلال الفترة ٣٠ لم يرد على ٢٠ ميوناً . بل إن رأس مال واحتياطيات بنك مصر وكل منشأته التي اسعرت إنشاءها أكثر من ربع قرن من الكفاح المستمر لم يرد في عام ١٩٥٠ على ٢٥ ميوناً من اجنفيات .

ولقد كان من نتائج هذه الظاهرة ، ظاهرة الترف والفساد من جانب السادة المترفين ، ما يراه ليوم من التفاوت الشاسع بين مظهرية الفقر ومظهرية الثراء ، في أمة لا يريد نصيب الفرد من دحبها الأهل على ١٠ جنيهاً . ولعل لا أكون مبالغا أو متشائما ، إذا قلت إنه ما لم يعالج الأمر على وجه من الوجوه ، فإن كارته اجتماعية لا بد وأن تحيق به . كما حافت من فساد بلاد كثيرة .

فما هي التطور التاريخي لموارد الثروة وعميقته بزيادة السكان

١ - الزراعة

كان للآزمات المالية التي نكبت بها مصر في اواخر القرن الماضي أعنف الآثار التي طلت اقتصادياتنا تعاني منها الى اليوم . فبالإضافة الى ما استوف من موارد البلاد سداده لدورها ، فقد تعوق هوصنا الاقتصادي . من واهات معه ملاحق النشاط الصناعي الذي كان قد بدأ مع بداية القرن الماضي . وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه العوامل ، ان أعذب المصريين أصبحوا يعيشون المحطرة ، فراحوا يوجهون كل نشاطهم الى الزراعة باعتبارها آمن انواع الاستثمار في ذلك الوقت هذا في الوقت الذي بقيت فيه الاعمال التجارية والصناعية وهما على فته من الاجانب ، يدوروا آمنين في ظل الامتيازات .

لم يكن غريبا ان ، بعد كل هذا ، ان مبي الزراعة في تأخرها . ثالثة المساحة ، متزايدة السكان ، منحفضة الدخل ، تسير في طريق لانهية له سوى الفقر والعوز . اما مظاهر هذا التحلف ، فعمل في الحداويل الآنية ما يكشف عن بعض جوانبه ، ويرز شيئا من خفاياه .

اولا - الانتاج

جدول يبين الارقام القياسية لمقادير الحاصلات الزراعية الرئيسية في مصر باعتبار (٢٤ - ١٩٢٨ = ١٠٠) وقيمة هذه الحاصلات بملايين الجنيهات مقومة

جدول رقم ١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

رقم	المنطقة	مساحة	نسبة	ملاحظات		ملاحظات	المنطقة
				مساحة	نسبة		
٦٠	٥٩	١٠٠	٥٣٠	٤٤	١٠٠		٧
٦١	٦٠	١٠٠	٥٣٥	٤٥	١٠٠		٨
٦٢	٦١	١٠٠	٥٤٠	٤٥	١٠٠		٩
٦٣	٦٢	١٠٠	٥٤٥	٤٥	١٠٠		١٠
٦٤	٦٣	١٠٠	٥٥٠	٤٥	١٠٠		١١
٦٥	٦٤	١٠٠	٥٥٥	٤٥	١٠٠		١٢
٦٦	٦٥	١٠٠	٥٦٠	٤٥	١٠٠		١٣
٦٧	٦٦	١٠٠	٥٦٥	٤٥	١٠٠		١٤
٦٨	٦٧	١٠٠	٥٧٠	٤٥	١٠٠		١٥
٦٩	٦٨	١٠٠	٥٧٥	٤٥	١٠٠		١٦
٧٠	٦٩	١٠٠	٥٨٠	٤٥	١٠٠		١٧
٧١	٧٠	١٠٠	٥٨٥	٤٥	١٠٠		١٨
٧٢	٧١	١٠٠	٥٩٠	٤٥	١٠٠		١٩
٧٣	٧٢	١٠٠	٥٩٥	٤٥	١٠٠		٢٠
٧٤	٧٣	١٠٠	٦٠٠	٤٥	١٠٠		٢١
٧٥	٧٤	١٠٠	٦٠٥	٤٥	١٠٠		٢٢
٧٦	٧٥	١٠٠	٦١٠	٤٥	١٠٠		٢٣
٧٧	٧٦	١٠٠	٦١٥	٤٥	١٠٠		٢٤
٧٨	٧٧	١٠٠	٦٢٠	٤٥	١٠٠		٢٥
٧٩	٧٨	١٠٠	٦٢٥	٤٥	١٠٠		٢٦
٨٠	٧٩	١٠٠	٦٣٠	٤٥	١٠٠		٢٧
٨١	٨٠	١٠٠	٦٣٥	٤٥	١٠٠		٢٨
٨٢	٨١	١٠٠	٦٤٠	٤٥	١٠٠		٢٩
٨٣	٨٢	١٠٠	٦٤٥	٤٥	١٠٠		٣٠
٨٤	٨٣	١٠٠	٦٥٠	٤٥	١٠٠		٣١
٨٥	٨٤	١٠٠	٦٥٥	٤٥	١٠٠		٣٢
٨٦	٨٥	١٠٠	٦٦٠	٤٥	١٠٠		٣٣
٨٧	٨٦	١٠٠	٦٦٥	٤٥	١٠٠		٣٤
٨٨	٨٧	١٠٠	٦٧٠	٤٥	١٠٠		٣٥
٨٩	٨٨	١٠٠	٦٧٥	٤٥	١٠٠		٣٦
٩٠	٨٩	١٠٠	٦٨٠	٤٥	١٠٠		٣٧
٩١	٩٠	١٠٠	٦٨٥	٤٥	١٠٠		٣٨
٩٢	٩١	١٠٠	٦٩٠	٤٥	١٠٠		٣٩
٩٣	٩٢	١٠٠	٦٩٥	٤٥	١٠٠		٤٠
٩٤	٩٣	١٠٠	٧٠٠	٤٥	١٠٠		٤١
٩٥	٩٤	١٠٠	٧٠٥	٤٥	١٠٠		٤٢
٩٦	٩٥	١٠٠	٧١٠	٤٥	١٠٠		٤٣
٩٧	٩٦	١٠٠	٧١٥	٤٥	١٠٠		٤٤
٩٨	٩٧	١٠٠	٧٢٠	٤٥	١٠٠		٤٥
٩٩	٩٨	١٠٠	٧٢٥	٤٥	١٠٠		٤٦
١٠٠	٩٩	١٠٠	٧٣٠	٤٥	١٠٠		٤٧

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

١٠٠ - ارضيات (١٩٢٤ - ١٩٠٠)

ومن الحدود المقدمه ١١ تستطيع ان تبين الاتى .

أولاً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠ و ٢٠٠
 ثانياً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠ و ٢٠٠٠
 ثالثاً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠٠
 رابعاً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠
 خامساً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠
 سادساً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠
 سابعاً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
 ثامناً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 تاسعاً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 عاشراً - مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 مجموع تكوّنات في حدود حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الحدود	الحدود	١٩٣٩		الحدود	الحدود
		٢٠	١٩٣٩		
٢٠	٢٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠٠
٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ثانياً — العامود الثاني يبين إرتفاع القيم إرتفاعاً كبيراً في بعض السنوات ،
لكنا إذا أعدنا تقويم هذه القيم حسب الرقم القياسي لمقات المعيشة (العامود
الثالث) لوجدنا أن الأمر يختلف . إذ تأخذ هذه القيم طريقها نحو الهبوط
وذلك بسبب تضخم الأسعار وهبوط قيمة العملة . وبدى أن تغير القيمة إنما يعبر
عن التغير في كل من السعر والكمية . وأن هذا الهبوط قد يكون ناشئاً من انخفاض
السعر أو من انخفاض الكمية ، أو سببهما معاً إلا أن الذي يعيننا أن نبيّن هنا ، هو أن دخلنا
الزراعي ، على إحصائه ، فهو عرضة لكثير من المرات العنفة التي تبدو بوصف
في قيمته عن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (١٩٢٠ و ١٩٢١) وفي سنوات
الآرمة الكبرى (٣٠ — ١٩٣٣) ثم خلال الحرب العالمية الثانية (٤١ — ١٩٤٦) .
أما سر هذه المرات ، فليس بمسير إدراكه ، لأن نظرة واحدة إلى التقلبات
التي تعرضت لها أسعار القطن في بعض الفترة ، كافية لإدراك ما بين هذه الأسعار
وبين دخلنا الزراعي من صلات (١) .

ثانياً - الدومين

جدول آخر (١) يبين عدد السكان ونصيب الفرد من مساحة الارض المروعة ومساحة المحصول والثروة الحيوانية

السنة	عدد السكان بالآلاف	الارض المزروعة		مساحة محصول		ثروة حيوانية
		بالآلاف	نصيب الفرد بالعمدان	بالآلاف	نصيب الفرد بالعمدان	
١٩٠٧	١١,٢٧٧	٥,٤٠٠	٠,٤٨	٧,٦٦٢	٠,٦٨	-
١٩١٧	١٢,٧٥١	٥,٣١٩	٠,٤٠	٧,٦٨٦	٠,٦٠	١,٦١٩
١٩٢٧	١٤,٢١٨	٥,٥٤٤	٠,٣٩	٨,٦٦١	٠,٦٢	٢,٢٦٦
١٩٣٧	١٥,٩٣٣	٥,٢٨١	٠,٣٣	٨,٣٠٧	٠,٥٢	٢,٩٨٠
١٩٤٧	١٩,٠٩٢	٥,٧٦١	٠,٣٠	٩,١٦٦	٠,٤٨	٣,٦١٤

(١) مصادر الجدول :

أ - الاحصاء السنوى للجيب (١٩٥١) جدول ١

ب - المجلة الزراعية المصرية (ابريل - يونيه ١٩٥٢)

(٢) الوحدة الحيوانية تعادل رأساً من الجساموس أو البقر أو الخن أو الابل ،
أو رأسين من الخنزير ، أو عشرة رؤوس من الخنازير أو الاعمم ، أو عشرين
رأساً من الماعز .

ومن الخدوش الممده (۱) بفتح الهمزة -

الهمزة - ان شئت فقل من مدح الهمزة - واما حة (مخصوص) -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -

الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -

الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -

الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -
 فمدح الهمزة - فمدح الهمزة - فمدح الهمزة -

(۱) بفتح الهمزة - فمدح الهمزة -
 (۲) بفتح الهمزة - فمدح الهمزة -
 (۳) بفتح الهمزة - فمدح الهمزة -
 ۱۵۲۵ - ۱۵۳۵

٢ - الصناعة

لا بد من أن نلاحظ في مصر عن ٢٠ سنة ١٩٢٠ م أن كان من أهم العوامل
ساعات على نحو . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م بعد سنة ١٩١٤ م
سنة ١٩٣٠ م بعد أن كان في مصر من جهة واحدة من جهة واحدة
والتي كانت من جهة واحدة من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م
وأنه من أهم العوامل في مصر سنة ١٩٢٠ م .

في ١٩٢٠ م من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
السنوات التي كانت من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
أصبحت من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
والتي كانت من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
٩٩ من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
ثم بعد ذلك . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .

أما في حالة السنوات التي كانت من جهة واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
شهدت مصر ما يمكن أن يوصف بأنه . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
كقاعدة عسكرية واحدة . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
وكانت الواردات . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
إلى أكبر من ضعف .

لكن على الرغم من هذا التقدم الذي حققته الصناعة المصرية في عهدها
الحديث . فإنها لم تستطع أن تؤثر في مشكلة ضغط السكان . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .
عدد المشتغلين بالصناعة نحو ما (حسب عدد ١٩٢٠ م) عن ١٩١٧ م .
ما يقارب ٩٠ ٪ من مجموع عدد المشتغلين في هذا العام . إحصاءات مصر سنة ١٩٢٠ م .

بملا من ١٠٠٠٠٠٠٠ (حسب التعداد لصاغي يونيو ١٩٤٨) عن ٥٧٨٨٠٠٠٠ عام ١٩٣٨،
 منهم ٣٩٧٠٠٠٠٠ يعملون «مصانع ذات الأسلاك» أما الباقي منهم يعملون بمصانع
 الإصلاح وتصيا، أو بالمصانع لصناعة كالأشغال اليدوية التي تعمل بالاجرة، ثم
 بعض المصانع الحكومية والمصانع التعليمية (١).

نماص رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة الصناعية، فقد زادت من
 ١٠ ملايين من الجنيهات في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى ٣٠ إلى ١٧ مليونا
 في عام ١٩٣٩. في عام ١٩٤٥ مليوناً عام ١٩٤٥ وحوالي ٦٠ مليوناً في الوقت
 الحاضر (٢). وبتطورات من هذا النوع، ولكنها في مجموعها ما تزال
 ضئيلة جداً مقارنة بالاعداد المتزايدة من السكان. هذا يعزف الدطر عن
 التصنيع، مما يحد من ازدهار مستويات الأخيرة، بسبب هبوط قيمة العملة وارتفاع
 مستويات الأسعار.

وما دلت نسبة الكمية المنتجة فقد زادت في عام ١٩٤٩ حوالي ١١٥٪ عما
 كانت عليه في عام ١٩٣٨. على هذا يبدو أن مصر قد دخلت فروع الصناعة.
 فبعد أن كانت تركز على إنتاج قطن مبر، وبنود من المنتجات الزراعية، نجد
 أن هناك مصانع إنتاج الأسلاك، والسكر، والصلب، والورق، والبتون، والخرق
 القوي.

(١) إحصاء الأسلاك الصناعية ١٩٤٧ (P. iv)
 (٢) رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة عمومها في المشاريع
 القومية الصغيرة حوالي ١٠٧ مليون جنيه عام ٧١ رؤوس أموال و ٣٦
 حياطين (نظر إحصاء الأسلاك الصناعية ١٩٤٧ (P. vi)

والجدول التالي (١) بين الزيادة في بعض الصاعات الرئيسية منذ عام ١٩٣٩.

الزيادة	الانتاج		فوحده	تصنيفه
	١٩٥١	١٩٣٩		
٢٠١	٣١٠٢	٢٤٠٠	١٠ آلاف الأطنان	مطاحن
٧٣	١٠٧٣٢	١٠٠٠٠	ملايين الأمتار مربعة	سجاد
٨١	٨٨٠٩	٤٩٠٣	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٢١٠	٣٣٤٨	٧٤٩٠	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٤٢٨	١٤٩٠٠	٣٨٣٠	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٥٧	١٩٣٠	١٠٢٠	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٢٠٧	١٠١٢٩	٢٦٨٣	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٢٠	٢١٨٥	٢٣٢٠	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
١٣٠	١٠٣٦	٤٦	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
٢٠	٥١٤٨٧	٥٤٧٥٥	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد
١٣٣	٦٤٣٥٠	٢٨٨٥٠	١٠ آلاف الأطنان	معدن حديد

هذا من حيث الكمية أما من حيث القيمة فقد ارتفعت في عام ١٩٤٩ إلى

(١) عن نشره الاقتصادي، ص ٢٠٩ العدد الثالث سنة ١٩٥٢

حوالي ٣٥٩ . تم كانت غيبه في عام ١٩٣٨ ، لكن هذه الزيادة لانقص في
الحجم لا أكثر من ٣٠٠ . إذا ما أخذ في الحسبان أن ارتفاع القياسي لأسعار
المستحب بحسب نسبة ١٩٤٥ : ١٩٣٨ .

وعن القيمة من الحبوب التي تستعمل في الصناعة المصرية في دجها الأمامي .
لا يمكن أن تكون إلا - ٣٠٠ مع ما ينبغي أن يكون غيبه في مدونة السكاه
إذا ما أخذ في الحسبان أن نسبة الحبوب التي قوت في مصر من الأخص . عن صف
هذه المدخل في عام ١٩٤٨ . حيث بلغت لقساعة ١٠٤ ملايين من الجنيهات
أول مدخل في المدخل (١٠١٧ مليون) و لم يدخل الزراعي الذي مع في هذا العام
حوالي ٣٠٠ مليون جنيه . ومع ما ينبغي أن يكون مدخل لقساعة لم . عن
٥.٣ حبات أو ١٩٩٠ حبة . ارتفاع القياسي لقساعة معيشة ١٩٤٨ .

و عن كل هذه في الصناعة : مصر لا يمكن أن تستمر بانتاج السلع
الأساسية كقوة . من لا يمكن أن تكون حبة الأسمدة التي من هذه السبع .
ومع مدخل في المدخل من السكر في عام ١٩٥٠ حوالي ٧ ملايين من الجنيهات .
في حبات كذا . هذه مدخل في الحبوب الأخيرة . كذا مدخل في المدخل
من هو مدخل في المدخل ١٠ ملايين . ومن رأسه ١٢ مدخل . ومن
نقص ومصنوعه ٤ - ملايين . من مسحات المضاحن حوالي ٤ ملايين .

٣ - الاستثمار

عثر الشركات مساهمة في رأسمالها على كثير من الشركات الصغيرة
الأساس الذي يقوم عليه كبر الشركات هو أن الشركات الصغيرة تملك
أكثر من ٨٥٪ من مجموع رأس المال في مصر. وهذه الشركات الصغيرة
تتميز بالشركات الصغيرة التي هي نسبة ٩٠٪ من الشركات الصغيرة. وهي التي
ما زالت تزاوّل بعض الأعمال في حدّ مشروعها. وهي الصغيرة التي لا تملك
هذه الأعمال (١)

في الواقع هذا، لحالنا دون أن نحسب. كثير من الشركات الصغيرة في مصر
حدها رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الصغيرة. في الواقع هذا هو
الاستثمار في مجتمعنا المصري. نحن نرى في ذلك سلامة هذا المجتمع ورفاهه في
الاستثمار إلى مواطن القوة. ومواطن الضعف في كبر الشركات الصغيرة
أنه فيما عدا الاستثمار الزراعي وأعمال البناء. والشركات الصغيرة تصنع هذا
بالطريق الأكبر من النشاط الاقتصادي في مصر.

في أفقنا أن نكون نشاطين في مصر. وهو مثل الجهد الأكبر من رأس المال
المصري، سوف يفقد المقياس ذاته، وسنجد بيننا وبين هبوط الخطة. إذا
فإن هذا، المكان في الحقيقة التي أوضحها في حصة ما على الأرض. وهي أن

استثمار الرور على قدرتي تقريبا في حالة من الثبات والركود منذ مطلع هذا القرن ،
مع بعض تكرار نقول أن استبعاد هذه النشاطات ليس غير من النتيجة ، وأما من
المستطاع عند عصرنا هذا لا يؤثر على صحة المعيار .

والأصلح من المستطاع أن غير بين ثلاث حقبات في تاريخ
الاستثمار في مصر : لكل حبة سنوية وحدها انصافا أي تميزها عن غيرها (١) .

أولا - (١٨٤١ - ١٩١٤)

تميزت هذه الفترة بقرار من مجلس الوزراء في ١٩١٤ م ، واتجهت هذه الأموال
إلى الاستثمار في الرور ، وقد لاحظنا أن أهم من سوت بهن المهرى والرور على
وذلك من ثم لم يزل إلى ساعدت في هذه الاتجاه فضلا عن قسوة الأموال
المؤتمنة ، كما تضمن في هذا النوع من الاستثمار ، وأما عن سعر الف نده أسى
كل تراوح بين ٢ - ٥ في شهر ثم عدم مدح الحكومة ختمه الملتزمين
من صغار ملاك ، مما كان به وحم أموالهم عليهم إذ أدى إلى خروج مساهمت
كبيرة من الأراضي بين يدي الأجانب .

(١) ستر في ٥٠٠ ربيع (١) في ١٩١٤ م . مهور لا فدي في مصر - ص ١٧٥
لرأيه من ١٧٥ و ٢١٠ و ٢٤٨

والجدول التالي (١) بين توزيع رؤوس الاموال حسب نوع الاستثمار سنة ١٩١٤

نسبة المئوية	قيمة الملايين الجنيهات	نوع الاستثمار
٤٧.٥	٥٥	بنوك الودائع العقارية والبرقية
١٦.٥	١٩	شركات ارضي الزراعة والبناء
١٥.٥	١٨	شركات التبرع والمياه والري
٨.٥	١٠	شركات صناعية
١	١	شركات بحرية
١١	١٣	شركات اخرى
١٠٠	١١٦	المجموع

كذلك تمت هذه الفترة ، حصر مصر من توظيف أموالها في هذه الشركات
البرقية ، مما أدى إلى سيطرة أس المال الأجبي الذي كان يسيطر في شها حكا
على جزء لئلا الاقتصادية ، عن طريق الأعمال العامة والصناعية والبحرية
والعمرية

والأخرون المالكين لورج ملكية لأسهم والسندات حسب موص الملاك

السنة	القيمة الأصلية علاوة على جيب	ممولة في مصر		الممولة في الخارج	
		قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية
١٨٨٤	٦.٦	٠.٢٦	٩	٦.٠	٩١
١٨٩٢	٧.٢	١.٥٢	١٣	٦.١	٨٧
١٨٩٧	١٣.٩	٢.٥٥	٢١	١١.٢٤	٧٩
٩٠٢	٢٦.٣	٤.٥٢	١٥	٢٢.١	٨٥
١٩٠٧	٨٦.٢	٢٠.٥١	٢٤	٥٧.٠	٦٦
١٩١٤	٢١٠.٢	٢٨.٥٤	٢٩	٧١.٣	٧١

١٩١٤ - ١٩٢٥

وكانت هذه الفترة منظر بعض رؤوس الأموال لأجله، وسحبها من البنوك من أجل إعادتها إلى مصر، ووجه ذلك إلى تدخل الحكومة لتنظيم هذا النوع من العمل. فحدد الحد الأعلى للثبات، وإصدار بعض القوانين التي تهدف إلى حماية أموال مصر من الصعير. فتمت هذه في إنشاء بنك أسيف الرأسمالي سنة ١٩٢١.

على أن ما يميز هذه الفترة من تكشكش الأموال المستثمرة في سوق مصر، وصاحبه تسارع آخر في نمون مشاريع الصناعة والتجارة، ولا سيما عقب إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠، وصدور بقرينة شركة سنة ١٩٢٠.

(١) الدكتور حسن شريف The Changing Nature of The Sources

& Use of Business Funds (P. 61)

(٢) مستند من أوراق قباء السويس وقيمتها ١٦ مليون جنيه.

والجدول التالي بين توزيع رؤوس الأموال حسب نوع الاستثمار في بدايه
ونهاية الفترة (بملايين الجنيهات).

سنة ١٩٤٥		سنة ١٩١٤		نوع الاستثمار
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
١٣	١٢	٥٥	٤٧٥٥	بنوك مصرى واخرى
١٦٥	١٥	١٩	١٦٥٥	شركات اراضى الزراعة والبناء
١١	١٠	١٨	١٥٥٥	شركات الترع والمياه والرى
٣٢	٢٩	١٠	٨٥٥	شركات صناعية
١٢	١١	١	١	شركات تجارية
١٥٥	١٤	١٣	١١	شركات أخرى (١)
١٠٠	٩١	١٠٠	١١٦	المجموع

كذلك تميزت تلك الفترة باقبال المصريين على فروع استثمار الأخرى غير
الاستثمار الزراعى . فارتفعت نسبة المملوك في مصر من الأسهم والسندات ، و
كان جابجا كبيرا من هذه الملكية قد ضل في أيدي الأجانب المصريين

السنة	القيمة الكلية بملايين الجنيهات	المملوكة في مصر		المملوكة في الخارج	
		النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة
١٩١٤	١٠٠٥٢	٢٨٥٩	٢٩	٧١٥٣	٧١
١٩٣٤	٩١٥٢	٤٦٥٠	٥٢	٤٥٥٢	٤٨
١٩٤٠	٧٥٥٥	٦٥٥٢	٨٧	١٠٥٣	١٣
١٩٤٥	٧٥٥٦	٦٣٥٥	٨٥	١٢٥١	١٥

(١) تشمل شركات النقل والبنوك التجارية والشركات المالية .

١٩٤٥ - ١٩٥٢ (١١)

براكت المدحرات هردية والاحتياطيات الكبيرة لدى الشركات خلال الحرب
العمدة الثانية، لتعبر استثمارها بسبب انقطاع الواردات من الآلات والمعدات
الاجية ولكن ما أن وصعت الحرب أودارها، حتى شطت موجة قوية من
الاستثمار، فتأسس الكثير من الشركات، كما عمد أغلب الشركات القائمة الى
تجديد معداتها، بزيادة رؤوس أموالها، وذلك كما يتبين من الجدول الآتي الذي
يبين الاستثمار الجديدة، (علايين اجنات).

١٩٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	١٩٥٢	بيان
١٥٠٦	٧٠٣	١٠٩	٣٠٧	١٠٠	١٠٦	٢٠١	رؤوس أموال شركات جديدة
٤٠٧	٣٠٣	٣٠٥	٣٠٨	٤٠٣	٧٠٠	١٠٨	سدادات رؤوس أموال المان
٢٠٠٣	١٠٠٦	٥٠٤	٧٠٥	٥٠٣	٨٠٦	٣٠٩	المجموع

على أن هذه حصصة بوجد أن يبه إليها لأرهاق : هي أن هذه لأرقام قد توم
البعض أن ريادة كيرة قد طارات على نشاطات شركات المساهمة، في حين أن الواقع
ليس كذلك، إذ أن عددًا كبيرًا من الشركات التي تأسست خلال هذه الفترة
لم يكن يمش مشروعات جديدة، وإنما تسير لحل محل منشآت هردية أو شركات
نصام أو بوضعية كانت موجودة من قبل

كذلك ينبغي ألا يغفل أن سير الاستثمار الهامي لم يكن منشبا مع ريادة في
رأس المال النقدي، وذلك لتعذر الحصول على الآلات والمعدات الاجية من

(١) شركة البك الأهلي (العدد الرابع سنة ١٩٥١ ص ٢٦٩).

أوروبا من جهة ، ولصعوبة الاستيراد من بلاد العملة الصعبة بسبب قلة أرصدةنا من سكة العملات ، من جهة أخرى .

وثمة ظاهرة أخرى سميت بها هذه الفترة ، وهي أن حوالي ٩٠ ٪ من هذه الأموال قد استثمرت في الصناعة ، ولا تحسن الصناعة نفسها على غير وجه القطر ، وأن حوالي ٢٠ ٪ كان من مذهب مشروع الحرب ، أما الباقي فقد تقاسمه فروع الاستثمار الأخرى (١) .

وأخيراً ينبغي ألا ننسى ، برأيك ، مقارنة هذه الأرقام بـ ١٩١٣ ، وأن الأرقام الأولى تمثل نسبة هضبة فيما كبر عن ذلك في سنة ١٩١٣ ، والأخيرة (٢) ، وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأسعار وبسبب أن حوالي ٢٠ ٪

رأى - مسعى الاستثمار

والآن وقد عرضنا سريخ "الأسواق" ، هذه لمعنى بوجه من تسع أن يستفاد من خلاله حب المستثمرين ، وأن يبدأ من أن يسير معها استثماراً ؟

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تعدت بسبب ولا تحتاج إلى كثير إيضاح فلندع رقم البنك الأهلي لمعنى الأسعار لأسهم يتحدث وإذا تحدثت الأرقام بطل كل دليل ، واندهض كل حجة

(١) أنظر لوحة ٩

(٢) أنظر لوحة ١

رقم العام	شركات لأراضي	شركات المبانى و لصادق	شركات الصناعية والتجارية	شركات للمرعى العامة و لمواصلات	الدواك و شركات الأمين	في آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٤٦
٩٨	١٠٠	٨٩.٣	١٠٣.٦	٩٢.٣	٩٩.٣	١٩٤٧
٨٩٢٧	١٠٣.٣	٧٦.٠	٩٥.٥	٧٩.٩	٩١.٤	١٩٤٨
٨٤٢١	١٠٣.٧	٧٨.٧	٨٧.٦	٦٩.٤	٨٧.١	١٩٤٩
٧٧٢٠	٩٧.١	٧١.٥	٨٢.٩	٥٦.٧	٨٠.٠	١٩٥٠
٧٣٢٠	٩٢.١	٦٧.٩	٩٠.٣	٤٦.٩	٧٤.٧	١٩٥١
٥٤.٨	٦٥.١	٥٢.٥	٦٦.٩	٣٥.٦	٦٠.٠	١٩٥٢

فما كان ذلك هو حال مالسه لأسعار الأسهم ، فهل ثمة من يطمع في أن
يحسن المستقبل أو أن يكون أقل أصلاماً بما كان عليه الدصى أو الحاضر .

إن أسهم الأسهم مخصص شديدة الخصائص ، وهو دون ريب يمثل عيون الاستثمار
و بدوره مدى سىء كل خطر ، أو ينشر كل خير ، ولقد كان بعض الاقتصاديين
يعتمدون أن تقلبات هذه الأسعار إنما يتوقف على ربحيتها ، ولذلك فقد يكون
هذه الانخفاض عرض طارئاً ، معناه انخفاض الربحية في عام من الأعوام غير
أن لا نلحظ الحديث في الفكر الاقتصادي . ثم بدت حتى أنت حطاً هذا الرأي ،
مبالاً على أن هذه الأسعار إنما تتوقف على الاتجاهات البعيدة المدى التي تؤثر
على سير الاستثمار وسحكم في مستقبله . ولهذا فقد ترتفع الربحية في عام أو في
عدة أعوام متتالية ، ومع ذلك تظل أسعار الأسهم في طريقها الزولي دون أن
تقف العلة المرتفعة حائلاً في هذا الصدد . ذلك لأن العوامل التي تحكم هذه الأسعار
ليست عوامل وقتية تتعلق بالعام السنوية في ذاتها ، وإنما هي عوامل دائمة تتعلق

سلامة الأصل الرأسمالي الذي أعزقت فيه قيمة الأسهم ، كما تدقيق معروا من "المؤول
أوالتشاؤم التي يوحى بها مستقبل الاستثمار (١) .

ولكن Keynes لم يكن محطاً حين فـان سعر الفائدة لا يؤثر على حجم الاستثمار
باعتباره q ، و ما يؤثر عليه أيضاً ، وإلى حدود أبعد بكثير ، باعتباره
عيناً من عموم المستقبين ، سدر بأحدثه كما تدقثر بمساهمته .

والكـ ما سـاهـم بمبدأ تم توزيعه في الأسهم في مختلف أوقاها خلال
السنوات الثلاث (٥٠ - ١٩٥٢) ، ومع ذلك ظل اضموط المصرون منه
أسهمها اضميرة .

(١) أنظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا البحث .

٤ - التجارة الخارجية

لمحة تاريخية

انسمت هذه التجارة بالزبد، المصدرة منذ عام ١٨٨٤ ، حتى وصلت أعلا حد لها في عام ١٩٢٠ ، حيث ارتفعت قيمة صادرات من ١٢٣٦ مليون جنيه إلى ٨٨ مليون . والواردات من ٨ ملايين إلى ١٠١ مليون . لكن هذه المروحة من ربح ما لبث أن هبطت . فهبط القيم إلى سكر كرايم بأثر . فاستحدثت دائرة جديدة ، وهبطت أسعار المواد الخام فوظف ببيعها أسعار المواد المصنوعة ، فحسب فيه التغيرات في السنوات ٣٠ - ١٩٣٣ . فضا كبر الخسائر ، في حين أن الواردات وبن تمكن قد هبطت كذلك إلا أن هبوطها كان تدريجيا وانتظاما . فحدثت مصر نظم وسائل إنتاجها وفحصت في مصروفاتها حتى استطاعت أن تدر لسيرورة جديدة وعددت عمال التجارة إلى سيرها لأول . وأحدثت أيضا لآلات تردد درياد مطردا .

وبدأ شرب الحرب العالمية الثانية . وانقطعت المواصلات بين البلدان . وأحدث مراردا الاتساع بحول لبيع المعدات الحربية ، تبادت تجارة مصر إلى الاسكان والنفط . فبسط كمها حلال لسنوات ٤٢ - ١٩٤٤ إلى نحو ٤٠ . مما كانت عنه عام ١٩٣٨ . كما تحوالت نسبة التبادل إلى عر صالح مصر . فاختصت إلى ما يقرب من ٦٠ / تذاكات عليه في العام المذكور .

والنك ما اوصفت الحرب أوارها حتى عادت التجارة تسترد مكائنها الأولى ، فحدث كل من الكمية والقيمة مطردا رهاغا ، كما راحت نسبة التبادل تتحول

شيئا فشيئا إلى صالح مصر . إلى أن كان عام ١٩٤٧ حينما وصلت الكمية والنسبة إلى مستوى ما قبل الحرب تقريبا . ومنذ ذلك التاريخ أخذت كمية الصادرات تميل إلى الثبات أو الزيادة الطفيفة وإن كانت قيمتها قد استمرت في الارتفاع بسبب تحسن نسبة التبادل بين مصر والمخارج . أما كمية الواردات فقد انخفضت تحقق إرتعانا حتى كادت تصل في عام ١٩٥١ إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب (أطر اللوحين ١٠ و ١١) .

والجدول التالي (١) يبين حجم وقيمة الصادرات و . واردات قبل وبعد الحرب الأخيرة :

السنة	الصادرات		الواردات	
	القيمة بملايين الجنيهات	الرقم القياسي للكمية	القيمة بملايين الجنيهات	الرقم القياسي للكمية
١٩٣٨	٢٩	١٠٠	٣٧	١٠٠
١٩٣٩	٢٣	١١٧	٢٤	٨٤
١٩٤٠	٢٨	٧٢	٣١	٨٢
١٩٤١	٢٢	٥٧	٢٣	٤١
١٩٤٢	١٩	٤٣	٥٦	٥٧
١٩٤٣	٢٥	٤٢	٢٩	٣٤
١٩٤٤	٢٧	٣٨	٥١	٤٦
١٩٤٥	٤٢	٥٧	٦٠	٥٣
١٩٤٦	٦٤	٨٥	٨٣	٨٥
١٩٤٧	٨٠	١٠٣	١٠٢	٩٦
١٩٤٨	١٤١	١٠٩	١٧٣	١٥٤
١٩٤٩	١٣٦	١١٨	١٧٨	١٦٠
١٩٥٠	١٧٣	١١٧	٢١٣	١٨٨
١٩٥١	٢٠١	٨٦	٢٤٢	١٨٨
١٩٥٢	١٤٣	٨٠	٢١٦	١٤١

(١) النشرة الاقتصادية للبيت الأهلي (سنة ١٩٥١ العدد الأول ص ٢٣)

الميزان التجاري

وذكرت اسمه في تميز بحارت البحرية قدس الحرب العالمية اربعة ، هي زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، ففي اعدادا ازمق ١٩٠٧ و ١٩٣٠ حيث سقطت اسعار القطن وقلت الصادرات عن الواردات ، نجد أن الميزان التجاري قد ظل في صالح مصر منذ مطلع القرن الحالي .

غير أن هذه الزيادة في الصادرات المصرية ، لم تلبث حتى انقلبت عجزا ظل الازم مع بقاء تجارى مصر شوب الحرب لثلاثة حتى اليوم وقد اسير هذا العجز يردد عاما بعد آخر ، إذ قلت صادراتنا من القطن ، بينما زادت وارداتنا من السلع الاستهلاكية ومواد البناء ، يجه للعجز المطرد في إنتاج هذه المواد (١) حتى لعدار همت قيمة وارداتنا من القمح وحده من ١٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٣٧ مليون في عام ١٩٥١ و إلى ٣٢ مليون عام ١٩٥٢ .

(١) انظر لوحة ٣ والجدول ص ٢٥ من هذا البحث

واحدون انتهى إلى الحرب العالمية الأخيرة
والتي بدأت في أواخر سنة ١٩١٤

سنة	الحرب العالمية الأولى	الحرب العالمية الثانية	الحرب العالمية الثالثة	الحرب العالمية الرابعة	الحرب العالمية الخامسة
١٩٢٣	٢	٧	١٤٤٦	—	١٢٢
١٩٢٤	٢٤	٨	١٦٤	—	١٢٦
١٩٢٥	٣٠٢	١٠	١٤٤١	—	٢٥٧
١٩٢٦	٢٠٤	٨	١٩٤٩	—	٤٠٢
١٩٢٧	١٠٥	٤	٩٥٠	—	٣١٢
١٩٢٩	٠٠٨	٢	١٩٥١	—	٣٨٨
١٩٤٥	١٥٠٣	٢٦	١٩٥٢	—	٧١

وقد لا مفر من هذا مع اضطرار مصر في هذه الحرب العالمية الأولى
فإن مصر كانت قد دخلت في الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤
جانب كبر من هذه الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤
الإنتاجية، فسيطرت رصيدها من الاستراتيجي غير أنه في سنة ١٩٢٣
في أواخر بوليه سنة ١٩٥٢، وقد كان حزين ١٠٠ مليون عند انتهاء الحرب.
ولولا أننا استطعنا تعويض جانب كبير من العجز في ميزان المدفوعات عن طريق
فائض العناصر غير المنظورة في الميزان الحساب، لقد غرق اقتصاد مصر في التدهور

على أنه لما سعت على التفاؤل في أواخر الأمر قد بدأوا يذهبون في خطط
فعمرو على أحد من استراتيجي الحرب مع توسيع الميزان الحساب في الحرب.
كما عملوا على فرض قيود شديدة على الميزان بحوله لتجتاح مع صعوبات هفت

اثنين الخارجى ، والمدفوعات الحكومية الخارجية عموماً ، وإن كانت هذه كلها إجراءات محدودة الأثر وأجحة النتائج

نسبة التبادل

أثيراً من قبل أن نسبة التبادل *Barter terms of trade* كانت قد عكست خلال سى الحرب ، وإن أنها قد عدت تحول إلى صالح مصر في فترة ما بعد الحرب ، ويصدر من تشير الآن إلى ضعف هذا التحول ، وهو يقلبات أسعار بعض وفاد أن القطن يمثل أكثر من ٨٠ من الصادرات المصرية ، من أسعاره هي العامل المسيطر في قنات الرقم القياسى لأسعار هذه الصادرات ، ومن ثم في نسبة التبادل ، وإن بما يؤكد ذلك ما شاهده من تحيز الرقم القياسى لأسعار الصادرات (انتهى مع ٥٠٥ م ١٩٥٠) إلى جانب الرقم القياسى لأسعار القطن (وقد بلغ ٦٢٤ في نفس العام) في حين أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات لم يزد مع عن ٢٣٤

وما أضرب الحاجة لأن يؤكد مرة أخرى حتماً الاعتناء على نسبة تبادل الخصص لتتأثر أسعار محصول كالقطن ، في التعرف على الاتجاهات البعيدة المدى التي تؤثر على سعر التجارة الخارجية ، وس يمكن أن لجمع مثل هذه النسبة في بعض السنوات حتى مطلع باستمرار اتجاهها في صالحها ، لأن هذا الأمر يعطى أن

$$100 \times \frac{\text{رقم قياسي لأسعار الصادرات}}{\text{رقم قياسي لأسعار القطن}} = \text{نسبة التبادل}$$

مكون وليد ظروف طارئة (١) لا تلبث حتى تزول . ولعل في الابهيسار الذي أصاب تلك النسبة هذا العام (١٩٥٢) ما يؤكد له عوَاب النتائج التي وصفا اليها .
والجدول التالي (٢) بين الأرقام القياسية لنسبة التبدل وأسعار صادرات والواردات .

السنة	اسعار لصادرات	اسعار الواردات	نسبة التبادل
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩	١٠٠	١٠٩	٩١
١٩٤٠	١٣٢	١٦٣	٨١
١٩٤١	١٣٢	٢٢٠	٦٠
١٩٤٢	١٤٩	٢٦٤	٥٦
١٩٤٣	٢٠٢	٣١٢	٦٥
١٩٤٤	٢٤٢	٣٠٢	٨٠
١٩٤٥	٢٤٩	٣١١	٨٠
١٩٤٦	٢٥٦	٢٦٥	٩٧
١٩٤٧	٢٨٦	٢٩١	٩٨
١٩٤٨	٤٣٩	٢٠٢	١٤٥
١٩٤٩	٣٩٢	٢٠٢	١٣٠
١٩٥٠	٥٠٦	٣٠٦	١٦٥
١٩٥١	٧٩٨	٢٤٩	٢٢٩
١٩٥٢	٦٠٨	٤١٦	١٤٦

أنواع الصادرات والواردات

يبي في موضوع لتجارة الخارجية من شين من حقيقتين على عتبة الأهمية .

(١) مثل الحرب الكورية

(٢) أكثر من ١٢

الأولى أن الصادرات المصرية ومن سكر قد نومت عند مطلع القرن
الخامس، ولا سيما الب مخضصة بخاصة مبرها ضواها هذه سس في رات
مصر من . المصدره لسوا . كواية . و . كاسس من خضون نزل إلى
من السنة مائة لاوع ص . ب في الحرب الأخيرة

الأصناف	١٩٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	١٩٣٧
حبوب الحنظل	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥	٠.٠٠٩	٠.٠٠٣	٠.٠٠٢
مو . حبة قطن	٤.٠٠٠	٨.٠٠٤	٧.٠٠٧	٣.٠٥١	٣.٠٠٩	٣.٠١٧	٥.٠١١
مو . حبة قطن	٤.٠٠٢	٥.٠٣٤	٠.٠٩٢	٥.٠٨٠	٥.٠٧٧	٧.٠٥٧	٦.٠١٨
مو . قطن	٧.٧٦١	١٢.٠٣٢	٨.٠٦٥	٨.٧١٤	٨.٣١٢	٨.٥٣٥	٨.٠٧٤
مو . نصف مصنوعة	١.٠٦١	١.٠٦٦	٠.٩٤٠	٠.٩٩٨	١.٠٥٤	١.٠٥٢	٠.٩٤٠
مو . من القطن	٣.٠١٦	٣.٠٥٧	٢.٠٨١	٢.٠٢٦	٢.٠٨٣	٢.٠٣٤	٢.٠٩٥
مو . قطن	٨.٠٥٩	٦.٠٣٢	٢.٠٥٦	٠.٠٢١	٣.٠٥٦	٠.٠٠٢	٣.٠٣٦

نما . الحرب . في ان صا . من خضون نزل أرعه أنما من الصادرات
في كذا . حيث . سنة ٨٧ . من صادر . ٨٠ و ١٩٥٠ . من صادر . ١٩٥١

والدية — أنه رجع العريضة الحركه (١٩٣٠) التي عملت على حماه الصادرات
المصرية الماسة ، بقرض صريفة مرممة على لأصناف كذا من القطن ، خصوص
كان في ميسر من المنتجات المحلية ، فقد بقيت المواد المصنوعة تستحوذ على
من وعلى ٦٥ من واردات في الحرب الأخيرة ، و . كاسس من خضون نزل
النسب بالجدول الآتي : —

الاصناف	١٩٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	١٩٣١
حيوانات حية	٣٦٥	٤٤٣	٦٩	٢٢٢	٦	١٠١٩	٨٣
مواد غذائية أولية	٧٣٨٦	١٣٥	٥٣٣	٦٠٣	٥٥٢	٥٠٢٥	٢٩١
مواد مصنوعة	٩٩٩٢	٧٣٦٦	٥٣٥٨	٥٠٢٥	٥٣٣	٦٠١٢	٥١٥
مواد أولية	٧٣٩٢	٩٠٠٢	٨٣٧٠	٨٠١٥	٩٠٢٥	٨٠٢٥	٢٠٩
مواد نصف مصنوعة	٧٣٥٠	٨٣٧٧	٩٣٨٢	١١٣١٩	١٠٦٩	١٠٠٩٥	١٠٢٣
مواد تامة الصنع	٦٥٠٣٥	٦٦٠١٢	٦٩٠٨٧	٦٧٠٧٥	٦٧٠٨٢	٦٧٠٨٢	٦٨٠٣٥
سائمت وقوم	٣٧٩	٣٥٩	٣٠٢	٣١٩	٨	٠٠٩	١٨

وقد تم التعميم المحسوس الذي حققته الصناعات المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة على احتياض العالم من مصر. ومع ذلك فلا كنه مصوغه. إلا أن أسعارها باهظة جداً في السوق العالمية، مصوغه مصحوة. المستورد من المواد المصنوعة ومن مواد الخرف والسبع السكينة. وقد تم هذا فرصة الاستفادة الكاملة من هذه المنحة.

وأخيراً، لا يهوننا أن نشير إلى أن نسبة استيراد من المواد المعدنية قد زادت من حوالي ١١٪ من حجم الواردات عام ١٩٣٩، إلى أكثر من ٢٢٪ خلال الأعوام الأخيرة (٤٨ - ١٩٥١). وهذه ظاهرة خطيرة بلا شك، إذ لا يقتصر خطرها على احتمال وقف الاستيراد من جراء شوب حرب جديدة، بل يمتد إلى أن فائض البلاد المصدرة قد يقصر يوماً، حاجة البلاد المستوردة، كما عبرت عن ذلك الهيئات الدولية، وكلا الاحتياطين يصع مصر في مركز غاية في الخرج.

وعلى العموم فإن أطراد زيادة السكان يؤدي بلا شك إلى تخصيص قدر متزايد من الانتاج - سواء بطريق مباشر أو غير مباشر - لمجرد سد حاجة الغذاء، وفي

ينم ذلك، اضع 'لا على حسب بعض في مورد التي يمكن تخصيصها لتفصيل المشروعات
الكبرى وصيغ البلا. وما هذا الاتجاه الجديد في تجارنا الخارجية، من حيث
العجز المتسرع في شراء التجارى وفي الأعدية بنوع خاص، إلا مظهر جديد
من مظاهر الخلل النوارى من كثرة السكان ووفرة مواردهم.

٥ - المالية العامة

ليست المالية العامة سوى جزء من دخل السكان، يخصص للاتفاق على مصالحهم المشتركة. وهذا الجزء، إنما يتوقف في نهاية الامر على الدخل الاهلي، ويرتبط به شدة الارتباط. فإذا نقص هذا الدخل، نقصت معه موارد الدولة، وفنت. فتمتدح على الهوض باعمالها المتنوعة، وإذا زادت راددت، واتسع شاطها، وشوعت خدماتها.

وقد طلت إيرادات الدولة تنحى نحو الزيادة المطردة. فارتفعت من ١٩٠٨ مليون جنيه في عام ١٩٠٠ الى ما يقرب من ٢٠٠ مليون في الوقت الحاضر، أو بمعنى آخر، الى ما يعادل ربع الدخل الاهلي او ثلثه. ولعل ذلك دلالة على مدى مساهمة المالية العامة من أثر على الاحوال الاقتصادية، كما يدل على جميعه أخرى على جانب كبير من الخطورة: وهي ان ما يه الدولة يمكن ان تكون أداة فعالة في توجيه الاقتصاد القومي، اذا شئنا ان نمضى بها الاقتصاد في الطريق الصحيح.

على انه من الامور التي تدعو الى الارعاع، ان مبرانية الدولة، رغم العدم الكبير الذي ستقطعه من الدخل الاهلي، لم بدأت تكشف عن عجز طش يتكرر في السنوات الاخيرة. وقد كان من نتائج هذا العجز ان جديا كبيرا من الاحتياطي الذي يكون في العشرين سنة الاخيرة استنفد في سداده، كما لجأت الدولة في اكثر من مناسبة الى عقد القروض الداخلية. لكن الاخطر من كل هذا، ان موارد الميراثية في السنوات الاخيرة أصبحت يتم على حساب المشروعات الانشائية، او على حساب تعطيلها.

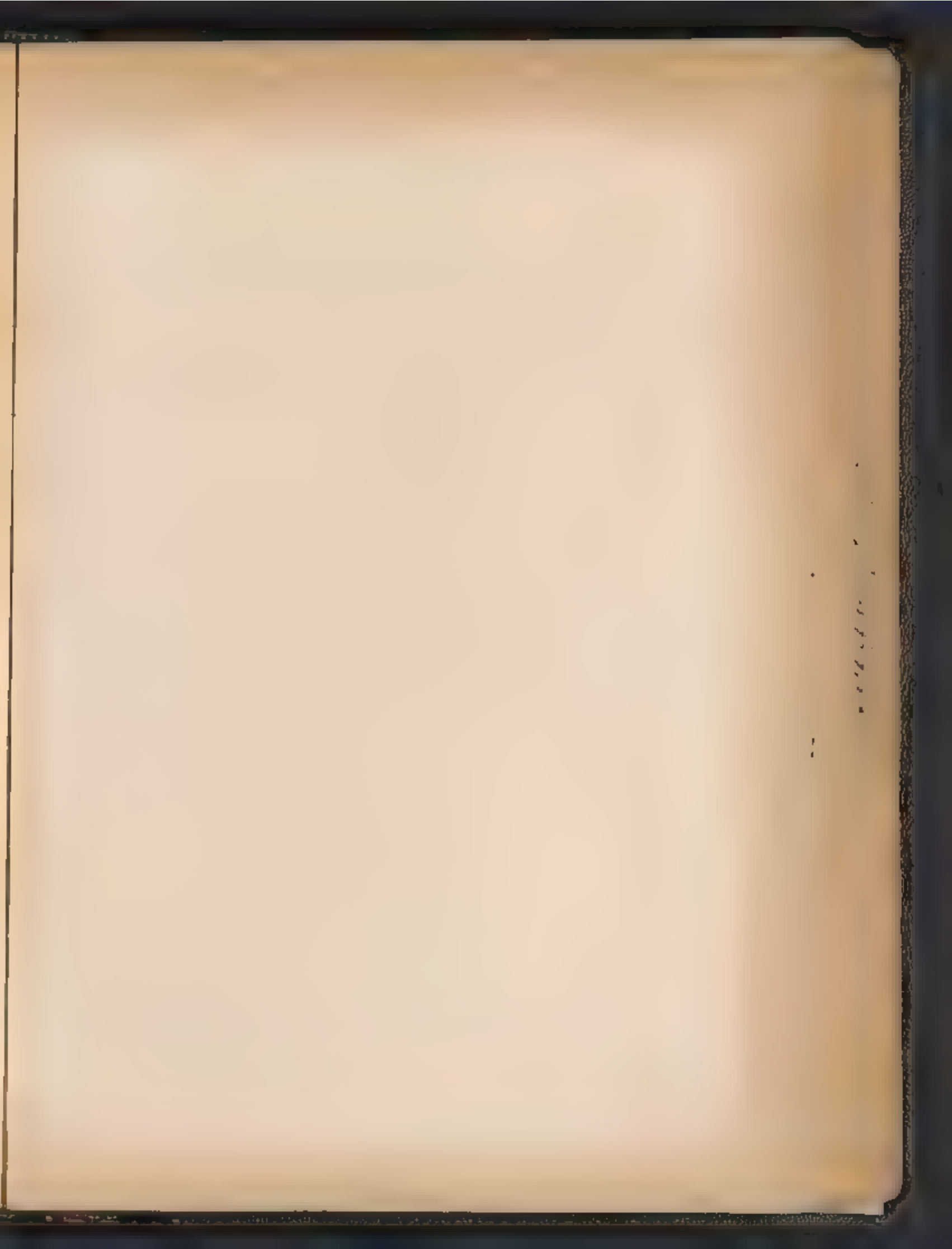
وليت هذه الخدمة تقوم على أساس من العدالة ، مما يترجع في اهتم الناس
الى هذه الخدمة في حثورتها ، التي هي بدورها نتيجة لزيادة عدد السكان
و هذه حاجتهم الى هذه الخدمة ، فقد حاولت الدولة ان تعوض في ربيع القرن الاحير
هذا من و هذا ، فاجتهدت في ايجاد الحلول ، فأحدثت تسريع الخطى نحو تعميم التعليم
وذلك بصفة خاصة ، و بصفة من الخدمات الاجتماعية ، الا ان هذه الجهود اقتصرت على
مطروءة في المال ، مما افسد على هذه خطتها ، وجعل مواردها تنصارع مع
زيادة ، لانها أصبحت تقسم على عدد متزايد من الناس .

وليت الامر اقتصرت على ذلك ، فقد صاحب هذا النمو في عدد السكان ، ضغط
في لسانه التي شبعها الدولة لتخفيض اهداف ، اذ برزت الشؤون الاجتماعية في
مقدمه هذه الاهداف ، و حتمت الى حد ما الناحية الاقتصادية ، فلم يل من
موا الدولة او من عناية الحكومات ، ما هي حقيقة به من رعاية جديده به
من اهتمام .

و خلاصة انما حاولنا الايقاع قل الاتساح ، في ميدان العمل والانتاج
صعب ، عاجز عن ان يعالج نمو السكان ، من ان الأمة لم تكن من خدماتها
الاجتماعية اثمر المرجوه . ذلك لان تآخرها الاقتصادي قد فوت عليها فرصة
الافادة من تلك الخدمات ، وفي الفقر وبعض العناء ما يحول بلا شك دون نجاح
التعليم والصحة .

أما عجز الاداة الحكومة ، واتساع مفاقمتها بطامع الامراف ، واعمالها طابع
الانحداد ، فحديث يطول ولا ينتهي . ولذلك نوتر ألا نأجله اكتفاء بما هو معروف
للجميع عن مدى الفساد والفوضى ، الضارين أظناهما في كل مرفق تدبره أو
تشرف عليه الحكومة .

• على العموم ، قد أتت هذه سياسة المذالية ، وما تحت هذا التحفظ من
مخرجي التمسك ، دورا خفيفا في زيادة الاختلال بين الموارد وبين السكان
إذ كانت أسباب الأزمة واضحة من بعيد ، وكان من المستطاع سائر كفا في
حياتها ، استمر الموارد جميعها ، استعلان الامكانيات كاملة ، ولكن شيئا من
ذلك لم يحدث ، فتعهدت الأمور ، وسكنت المشاكل



القسم الثاني

زيادة الانتاج

والأرجنتين ، ثم يقولون إننا نستطيع أن نصبح من مصدري هذه البلدان لو أننا
أحسننا استثمار مواردها ، وعكفنا على استغلال امكانياتها

وهكذا نجد أكثر هؤلاء الكتاب ، وقد شعبه هذا مصاريف شتوية ،
والاجتهاد في حصر نتائج أن يسوا لنا كيف نستطيع استغلال هذه الثروة ،
ومضي الفشل في محاولة بعضه لتحقيق هذه الغاية ، ثم يخلصون إلى أن
هذه البلدان من العقبات ما يحول دون استثمارها في المستقبل ؟

فهم لم يبحثوا مثلاً مدى صلاحية تلك الموارد للاستغلال الاقتصادي ، وهي
هي موارد حقيقية ، أم أنها سراب كالذهب المذاب في مياه البحر ؟

إلى هذا ، فهم لم يعمدوا إلى أن يحسبوا الأثر الذي يمكن أن تسببه
استثمار هذه الموارد في الاقتصاد الوطني ، ثم يخلصون إلى أن
السوق الدولية هي التي ستحدد مصير هذه الموارد ، ثم يخلصون إلى أن
لا بد من تركيزها ، ووجوب حل تقيح المنافسة ، وأنه لا بد من أن يذهب
على وجه أمام استغلال الأجيال القادمة ، ثم يخلصون إلى أن
وعبرها من البلاد ؟

ثم إنهم يفتقرون إلى وجود تلك الأسس التي ، ووردت في هذا على عدمها من
أعدادنا للتمويل عدته ؟ ، هل صحيح أنه من المستور الحصول على رؤوس الأموال
اللازمة ، وأن المداخيل البرمجة من أموالهم بحيث يمكنها أن تكون مع ميسورة ،
أم أنه من الضروري أن نلجأ إلى الخارج كي نسد ثغرات التي سبغت عن قصور
تلك المداخيل ؟

وعلى افتراض توفر الأموال ، فهل نضمن وجود مستثمرين المستعدين لحمل
مخاطر الاستثمار في بلد فقير ، محدود السوق ، ضعيف القدرة على الاندماج ؟

وأخير: حتى الفريقين يسعى أن يلعب الدور الرئيسي في وصيفة الاستثمار .
أهم الدولة مع معرفته عن تخطيط السياسة وعجز ليس في مصر ، أم الأفراد
مع معرفته من عدمه والحوافز ، وسوء الاستثمار الفردي (١) ، وعجزه عن
أن يوفق بالزيادة المطلوبة السريعة في عدد السكان .

تد من لائحة التي لم يتطوع للإحاطة عليها ، سوى من من الكثرة
تد به في حوت على عدها عده معاداة المشكلة . ولعل لا بد من تصويب
إياها أن الحق الخفيفي لم مشكلة ، إنما يتوقف على الإحاطة بها ، أكثر من
وقفه على بعد مصدر ازود و لائحة منظم الامكانات لتمامه المعلقة .

ولقد كانت تلك الجمعية واضحة لأعين ادبرت وانحلت الى شكلها وهذه
الامة المتحدة ، بقصد دراسة حالات الأمم المتحدة ، واقتراح الوسائل الكفيلة
بإصلاحها فقد اهتمت كل التقارير و "بحوث التي قامت بوصفها هذه اللجان ، على
أن مشكلة ليس المتحدة ، إنما تنسج في سره امشروبات المدروسة العالم
للتمديد ، أكثر من في صعوبة الحصول على الاموال اللازمة لتمديد هذه المشاريع

ولعلنا لا نكون قد انصاعى لقارىء ، اذا تقتطف بعض الفقرات من مجموعة
الابحاث والتقارير التي أخرجتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ عن وسائل تمويل
النمية الاقتصادية في بلاد مختلفة . وأولى هذه الفقرات هي التي جاءت بتقرير
لبيت الدولى للأشياء والتميز ونصها (٢) :

(١) أنظر ص ٣٩ من هذا البحث .

Methods Of Financing Economic Development
In Under - Developed Countries (U. N. 1949)

P 91 (٢)

« The most striking lesson of the Bank's experience to date is the dearth of soundly conceived development projects ready for financing. The very fact of under development connotes an insufficiency of the talents necessary to translate development concepts into practical propositions ready for execution. Moreover, the last twenty years have witnessed a catalysmic depression and a long destructive war — hardly a fertile period for the preparation of long term development plans — But not only have the plans not yet been made, even the material is lacking. Data of all kinds — social and economic are fragmentary and often unreliable »

أما الفقرة الثانية فقد جاءت تقرباً من دراسة أهمية لتسوية لأوضاعها وصياها (١١).

« The provision of finance alone will not guarantee development; unless realistic, painstaking preparations have been made to execute useful projects. The number of really matured and prepared projects fit for immediate execution appears to be much more limited than total needs »

وأما الفقرة الثالثة فمن تقرير منظمة الأمم المتحدة وإيراسيه وهي كالآتي (١٢).

The technical facts, maps and statistics on which development plans might be based are often inaccurate or lacking. The inability of many countries to offer realistic well documented blueprints of what they propose to do is one of the factors seriously limiting international investment. »

ولعلنا نكون الآن قد اقتنعنا بأهمية الأمانة التي سقناها في هذا التمهيد، وهي أسئلة يكاد كل منها أن يستغرق بحثاً مستقلاً، مما يجعل من المتعذر أن نحاول الإجابة عليها في الصفحات المحدودة لذلك البحث الضيق. على أنه إذا لم يكن من المستطاع وإخالف كذلك، أن يجب على كل هذه الأسئلة، ولا أقل من أن نحاول الإجابة على بعضها، وهذا هو ما سوف نرد له بعض الفصول القادمة.

(١) المرجع السابق P 118

(٢) P 76 » »

أكبر من أية دولة أخرى ، أو حصة واسعة من مجموع ثروة كل عصر من
عصر راجح ، انصهر معوية مملوكة في حيز معبودة تحت أركان

لكن هذه الدعوة إلى الرسم والتوجيه ، كثيراً ما تقابل - للأسف - بخير
الترحم ، والقبول الذي يقتضيه في النفس راجح ، وذلك لأن لا ضج
إلا للتطبيق في المجتمعات الاشتراكية ، ونحن في مصر بلد رأسمالي ، نحن نرى
أن نبادر فتنمنا أو تلك المتخوفين الحريصين ، إلى أن نرى أن تصبح مصر
بلداً اشتراكياً ، ولكننا كذلك لن نرضى بأن نرى مصر يدارها من قبل
يعرف معنى لرأس المال .

ومهما يكن من أمر فقد نكتب لتجارب أن الدولة - تضع - مع - د
النظام الذي - أن تعاون مع المشروعات الخاصة في تنمية رافعة القوم بين
أساس حطة مشتركة ، وحسن أن يعدوا من الدولة أن يكون نصيباً للاسراع ،
واستغلالاً للوارد المعطية . مع نفاذ المشروعات في أيدي أربابها

٢
أما احطة التي ينادي بها ، أن تقوم الدولة بوضع دستور مستشاري
يكون ثمرة - دواعث - فية ، تشوب كل مراعاة ، وتقوم على أساس من
الاصلاح الشامل البعيد المدى . هذا وضع هذا الدستور شرعي في نفسه على
نظام حمى أو عسري . فستطيع مثلاً أن تضمن هذا الدستور مشروعات لإقامة
قرى عردجية ، أو لتعميم مياه الشرب لفقيرة ، أو لشروع في الحماية من الأمراض ،
وتوسيع نطاق التريه والتعليم ، ولا سيما التجربة المعروفة ، بالترية الأساسية ،
التي تهدف إلى خلق الفلاح المستير ، وإبقاط وعيه بأمور معيشته وأحوال وطنه .

إلى جانب هذه المشروعات الاجتماعية ، وهي بلا شك ذات آثار اقتصادية ، يوجد
مشروعات اقتصادية بحتة ، وهي التي ينبغي أن يكون لها الاعتبار الأول ، مثل

مشروعات الري بأعالي النيل ، والصرف في شمال الدلتا ، ومشروعات لاستغلال القوى المحركة من الخزانات المقامة على النيل ، واستخدام هذه القوى لإدارة مصانع نشأ في مراكز زراعة ، وقوم على استغلال بعض محتانها . كذلك يمكن من رسمه مشروعات لتحسين المواصلات والنقل . ولا سيما النقل النهري ، وفاء لمشآت الضرورية لتشجيع الاستثمار الفردي ، وتعبيد طريقه .

وإن لم في المحاولة الجريئة التي قامت بها الأرجنتين في عام ١٩٤٧ (١) ، لقدوة بحسبها ، وعبره تنعط بها ، إذ أثرتنا لانفسنا النجاة من المصير المظلم الذي ينتظر كل أمم . ركت لأمورها الخلل عن القارب . فلقد عملت هذه التجربة على تنظيم الإدارات الحكومية ، مركبة كات أو محلية ، بما في ذلك تنقيح قانون الانتخاب والعمالين الخدمية والمدنية ونظام التعليم والخدمات الصحية ، كما عملت على تعديل اللوائح الحركية ورسومها ، والسماح لرمح مليون من الأجانب بالمهجرة إليها ، مع وضع خطط لاستغلال المناطق غير العاصرة بالسكان ، بحيث تتوافر الأيدي العاملة لتصبغات الجديدة المراد انشاؤها

على أن أهم ما في المشروع ، هو ذلك الجهد الذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي حيث يصبح قادراً على سد حاجات البلد بمحتجانه ، وهو هدف يقوم على تعيين "الموازن" من عصرية الصناعة والزراعة بحيث يكمل كل منهما الآخر . أو بمعنى آخر ، بحيث يحقق من لبلد وحدة اقتصادية متكاملة ، يتحقق معها مبدأ "الموازن" ، Balanced Growth (٢)

(١) الراوي : مشروعات السنوات خمس (ص ٤٣٦)

Nurkse , P. 4 (٢)

وقد قسم الجانب الخاص بتسوية التروة في المشروع الارجنتي إلى سبعة أقسام هي :

(١) المسائل الديموجرافية . (٥) الاساح

(٢) المسائل الاجتماعية . (٦) لتجارة .

(٣) الوقود والعمى المحركة . (٧) المياه .

(٤) الأعمال العامة .

وقد اعتمد هذا المشروع ٦٦٦٢ مليون ستوس ، أى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه ، كما يقرر لسعيه مدة خمس سنوات بدأ من سائر سنة ١٩٤٧ . وقد كان طبيعيا أن يصادف الأرجنتين عقبه مدير مثل هذا المبلغ الكبير ، ولكنها استطاعت أن تذللها بأن خولت للبنك المركزى حتى استخدم ٨٥ ٪ من ورائع المصارف عنده ، في مقابل أن تعهد الحكومة بضمان جميع ورائع

كذلك عملت الحكومة على دعم المشروع باحتكار عمليه الصدير إلى خارج ، وأتت ما هذه تقوم شراء المسحات الرئيسية مثل الحبوب واللحوم من الملاحين ، وفي أثناء حكمهم هم ربحا أساسا ، ثم تقوم هي ببيعها في الأسواق المحلية . ولقد ورر ربحا من هذه العملية ، في عام ١٩٤٧ وحده ، بما يعادل ١٢٥ مليوناً من الجنيهات المصرية .

ومهما يكن من أمر التجربة الارجنتينية ، فإنه ليس في فينا أن نأدى بتطبيقها أو بتطبيق منسب في مصر . لأن اختلاف الظروف بين البلدين ، كميل أن يجعل هذا التطبيق متعذراً . إنما نرى أن هذه الأدهان . ونلج في نسبها إليه . ان حطة

شقة ، خاصة في يومه ، في ذلك اليوم ضرورة لازمة ، لا تشك في نسبة النجدة
ومن ثم لا بد من أن يكون موضع السدود معدة لتفويتها .

الكن هذه السدود قد تعرضت من ماسر من الأرباح من صعوبة في الحصول
على ذلك إلا أنه قد تم طرح مقترح من قبل الهيئة أو المؤسسة التي سيوكل لها على
هذه الحصة ، بالاستئذان على الجزء الحر من الاحتياطي العام ، يضاف إليه حصة
مما سيخصص لها من مائة مائة مائة ، أما أم موارد المشروع فتكون
بوجه الأرباح الأهل بها ، وذلك بصدور سندات حكومية صغيرة لنفسه حتى
تتمكن كل طوائف الشعب من الاشتراك فيها ، ولأن من أهداف هذه السندات تحميه
دعائه في ذلك ومستمره سيعمل فيها كل أو سائل يمكنه أن يبيع ويشتري فيها ،
وأهمها أهمها في حياتنا الاقتصادية ، فسيتمثلها سندات وأخرى ، على نمط
سندات المدوع ، أو سندات النصر ، التي أصدرتها الحكومة الأمريكية
خلال الحرب .

إلى جانب هذا ، فإن الحكومة تستطيع أن تعرض على الشركات استخدام
نسبة معينة من الأرباح غير الموزعة في شراء تلك السندات ، أو استخدام أموال
صدوق التوفير (١) وأموال القصر وماشابه ذلك في شراء تلك السندات .

وأخيراً فإن المشروع سوف يصبح على مدى الأيام مالكا لبعض المرافق
الائتمانية كالمصارف ووسائل النقل وماكس العمل ، فضلا عن المرافق المباشرة الموجهة
للعمل ، والتي يمكن أن نصمم اليه للاستغناء مما يباي الوحدة المتكاملة ، مثل السكك
الحديدية ، ومصالح الاملاك والمناجم والمحاجر . الخ ؛

وغيره من علي الخصوص في سنة ١٩٥٢م. من حيث النضج وحسن كسب شدة
السطور، ٢٢ - من سنة ١٩٥٢م. من حيث الحكومة من حيث النضج وحسن كسب
أعضاء مجلس راجع لعمومي وشمول من ممكنين والاقتصاديين وروى الخ. د
في كل فرع من فروع الإنتاج كما هو الحال في عموم كسب من السياسة
الاجتماعية والعقيدة السياسية من حيث النضج وحسن كسب من حيث النضج
الى الحكومة أو الشركات أو بغيره من حيث النضج وحسن كسب من حيث النضج

الفصل الثاني

التوسع الزراعي

أولا - توسع الإنتاج

يتفق بعض الكتاب أن حصص الدخل الزراعي في مصر، إلتما يرجع إلى اعتمادنا على لفض كأساس، وذلك مع التدهور الذي في أهمية هذا المحصول، سواء كان ذلك التوسع في زراعة في ملاك كثيره، أو بسبب التوسع في صناعة الآليات والخطوط الحديدية، التي أحبت بالتدريج عن محه في كثير من أوجه الاستخدام، وبسبب هذا الأمر على ذلك، أن أحد الخبراء قد قدر أنه من مجموع إنتاج القطن المصري الذي يبلغ حوالي ٤ ملايين من القاطير سوبا، مشتمل الصناعات المحمد حوالي مليونين وأل حوالي ٢ - ٤ ملايين يستهلكها غزالون تعرضون لخساره كبيره، إما رغبوا في تحويل آلاتهم إلى استخدام أعمال أفصريه، ولكن هذا الأمر ليسوا على استعداد بخراة ارتفاع أسعار القطن المصري إلا في حدود مقولة أما في محصول فيشتره وريق من العراق ضلنا أن أسعاره تقارب أسعار الأمريكي بمصيلا لميرانه من حيث المتانة وطول التية وساقها ومن ذلك يتضح أن القطن المصري ليس في مركز احتكاري يمكنه من الاحتفاظ بمسويات أسعاره المرغمة

ولهذه الأسباب يقترح ذلك فريق من الكتاب سوبج الإنتاج سوبجا عيبا يقوم على التحليل الدقيق لأرباحه الخاصلات، فة ناذ مثلا لمصاحات المروعة بالخضر والفاكهة، التي يمكن أن تقوم عليهم مصدات الحفظ والتعبئة، كما يمكن ادخال بعض المحاصيل المصاعية مثل فول الصويا والحبوب والكتان

وانرهور العطرية والسمات الطبية . وكذلك العديّة بنية الحيوان والتوسع في
صناعة منتجات الالبان . وفي حرمها هو معروف من وسائل الزراعة المشتركة

على ان هذه المقترحات وان كانت تبدو وجيهة من حيث انها تهدف إلى
رفع قيمة الناتج في عمومها ، فانها لا تساعد عمرا على حل المشكلة . فضلا عما
يترتب عليها من صعوبات ، لعل أسطفا هو وجه العلاج بها وعدم إدارتها
لمراباها . ان هذا ، فاننا نعتقد أن سياسة التوزيع نيت ، ليست من السياسات
الذاتية ان يمكن ان تنتج في كل اسنير . فانها هو مريح في عام . قد يؤدي إلى
حسائر في عام آخر ، بعا لتغيرات العرض والطلب

وعلى العموم فان كل ما نستطيع أن نصي به في هذا المجال ، هو أن
شرف الدولة بما لها من إمكانيات علمية وإحصائية ، على توجيه الرءاء إلى
واحى الاستغلال الاوفى ربحا ، ويرشدهم إلى أنواع المحاصيل التي يعود في
الاراضي المحمية

ثانيا - زيادة غلة الفدان

ومن الكتاب من يرى أن غلة الفدان آحدة في الهبوط بمعدلات تراوح
بين ١٠ و ٢٠ ٪ في أغلب المحاصيل ، وذلك بسبب إجهاد التربة دون انصافه
وتسميدها العناية الكافية كما أن معدل إنتاج الفدان يختلف من منطقة إلى أخرى
بسبب الاختلاف في التربة ووسائل الزراعة السائدة ، ومدى العناية بمرروغات
ومحاربة آفاتها . ولهذا يقترح ذلك الفريق ان سكر من جهودنا لتحقيق
«توسع رأسي» ، عن طريق زيادة غلة الفدان ، وذلك بأن نعمم استخدام الاسمدة
وشجيع صناعتها ، فضلا عن تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ومدها بالآلات

والأوقات "اللامية" وأخيراً ساءت الظروف بسبب مجموعة من الأسباب مع تزايد نفقات مكافحة الآفات واستنباط أنواع جديدة من مبيدات الآفات.

على الرغم من أن سياسة التوسع برؤى، وإن كانت جارية حالياً، فهي شديدة شغل سياسة تنويع الإنتاج، لا يمكن أن تكون البلمة الشاغلة للعلاج المنسكه، والحديث من ضغط السكان.

ثالث - تحديد الملكية

أما ما سئل إلى تحديد الملكية، فيقيمون حججهم على أن إصلاح الشقة من الملكية الكبيرة والممتلكات الصغيرة، قد عجز عن إبعاد حجم الوحدة الاقتصادية عن الحجم الاقتصادي الأمثل، وذلك في ظل خصائص الإنتاج في تنوعه، فكل متوسط ما ينسكه ٤٠٠٠ دون من الملاك لا يزيد على ٣٠٠ من الفدان، كان هناك حوالي ٦٠ شخصاً يربط متوسط ما ينسكه كل منهم على ٤٤٠٠ فدان. هذا بصرف النظر عن المساواة السياسية والاجتماعية الأخرى، من حيث أعراض الملاك الكبار عن الاستمرار في الصناعات والحرف، أو استغلال الملاك لسطح جريز والعمال، مما يحد من قدرتهم شرائية، وبالتالي يؤدى إلى ضعف السوق المحلية للسلع الصناعية.

ولقد استجاب أولو الأمر في مصر لضرورة تحديد الملكية، فأصدروا قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢، وهو ينص على جعل الحد الأقصى ٢٠٠ فدان، وهذا يبلغ ما سيستهلكه التوزيع حوالى ٦٠٠.٠٠٠ فدان (أو ما يعادل ١٠ ٪ من جملة المساحة) يتم توزيعها على ٥ سنوات ويتنفع بها حوالى ١٥٠.٠٠٠ من الفلاحين.

ويؤدي بعض الاقتصاديين بحرفهم من أن القانون سوف يؤدي إلى نقص
الزاداح سيجه لعدت الممتلكات الكبيرة ، فضلا عن صعوبة تمويل الملاك الجدد
ومدهم بحجبتهم من الأسهم والاسود . كما كان بعض الملاك القدامى إذا أنه يريد
على ذلك أن أكثر هذه الممتلكات كل في حيزه بعض الملاكين في مباحات صغيرة .
و ان كان ثمرة أن لا تنقص الملكية من الملاكين في أربع الدفوع فمن يكون قد
انقار من ذلك . هذه إحدى على الإصلاح ومن جهة أخرى في أن يكون سوف يعمل
على تجميع الممتلكات لنفسه وجمعها من الخصائص كما تضمن ذلك بعض مواد القانون
منه كونه في مده و هو حاكمه في العمل على استيرها على طبعه .
سبب في أن من حيز الممتلكات العامة في مده .
على ذلك

وهذا كل مده في مده حيزه من الزاداح في مده .
العد . ويرجع ذلك إلى أن بعض الممتلكات في مده .
أحد . ومن أن في مده .
و يرجع إلى أن في مده .
لأن في مجموعته من ١٢ مليون وبنفي بعد ذلك كده من نصف الاع
مده من ذلك لأرض

فتوزيع لأرض لا بد من في موقع . كده مسكه و . في وقت حيز
له في الذي يأتي على طريق . هذه المساحة ، مده ، و من في الضم في الراجحة
بامح مده في الممتلكات الصناعية والتجارية .

رابعاً — زيادة المساحة المرروعة

يختلف الباحثون في تقدير المساحة التي يمكن استصلاحها وادخولها إلى

المساحة احاديده . كما يحدد . في وسائل هذا الإصلاح ومدى سلامته من
الترجيب لفئة . وفيما يلي نعرض بعض هذه الوسائل وكيفية تطبيقها : -

(١) استصلاح الأراضي المغمورة في المناطق الشمالية . والانتفاع بمحطات
مصانع السكر في استصلاح أراضي الجهات الجنوبية . أسوة بما هو متبع في حوض
نهر السند .

(٢) الانتفاع بالمشروعات الأبطالية في تخفيف التجمعات الشمالية شرق
بعض الترع التي تحمل لها مياه الفيضان . فقد ثبت أن الكمية التي تحملها هذه
المياه سويًا تكفي لتكوين طبقة سمكها متر في مساحة قدرها ٨٠٠٠ فدان .

(٣) صلاح أراضي الواحات بالانتفاع بالمياه الجوفية وجعلها مراکز عامة
للمصانع . رعية مدته .

(٤) الانتفاع بمحطات المدن بتصريفها في مناطق خالية يمكن استغلالها
كمهابت لإنتاج الأحشاب ومحطات لإنتاج الأسمدة المصوبة ومواد الوقود العالية
(٥) الانتفاع بمحطات لقنارة ووادي الريان كنطاق زراعية حديثة لقويتها .
ويمكن الانتفاع بالتيار الكهربائي المولد محليا في استصلاحها

(٦) استخدام المصارف المخططة بدلا من المصارف الحالية . وهذا يستطع
توفير حوالي نصف مليون فدان شربها هذه المصارف في الوقت الحالي

(٧) الانتفاع بالأراضي الصحراوية في زراعة بعض أنواع الفاكهة والخضر
التي تلائمها التربة الخفيفة .

(٨) توفير المياه اللازمة لهذه الإصلاحات جميعها . سواء بتقيد مشروعات
التحزين الدائم بأعلى النيل مثل خرائات فكزوربا والبرت وقانا . أو بتحويل

بحري أن ينحصر مصفاهه في قنطرة واحدة لا تفتح إلا في حالات طوارئ في كل عام
إلى البحر الأبيض ، دون أن يفسد بها شيء .

هذه صفة من مشروعات ولوساتن في طرحها بعض التدابير لزيادة
المساحة المزرعية وأنكر ، لا يستطيع المقطع - في صلاحية هذه المشروعات
من الناحية الفنية . فما لا شك فيه أن هناك من لا يصح ما هو قابل للاستصلاح ،
ويمكن أن يستعمل به في زيادة الرقعة المسمرة .

فإننا نرى هنا ، لكان لنا أن نساو على كاهل من يقع عب - استصلاح
بذلك الأراضي - أو عبارة أكثر صراحة : تقوم دولة - يقوم الأفراد بتنفيذ
بذلك المشروعات .

يعتقد البعض أن الاعتماد على المشروعات والجهود الفردية للاستصلاح
المشروعات سوف لا يأتي بالنتائج المرغوبة المنشودة ، فالحواجز على استصلاح
الأراضي قد أصبحت ضعيفة ، خصوصا بعد أن طبقت أطماعها على أرض صدهد
قانون الإصلاح الزراعي ، دون أن يحد من ربحها طبعاً في أجور عوامل
الانتاج التي تستخدم في استصلاحها ، بل على العكس نجد أن هذا التعاون قد عمل
على رفع أجور العمال الزراعيين عما كانت عليه .

كذلك يرى هذا الفريق أن بقاء النشاط الفردي بعيداً عن مجال استصلاح
الأراضي ، رغم ارتفاع أنماطها فيما مضى ، إنما يقطع بحر هذا النشاط ويوحى
بقصوره . ولعل ما يؤكد هذا المعنى أن الائتمان الزراعي ، مع ما كان يمكن أن
يخدمه من خدمات جليلة في هذا المضمار ، يكاد أن يكون متعدياً في مصر . فنجد مجموع
القروض التي عقدها بنك لتسليف الزراعي والتعاوني منذ إنشائه في عام ١٩٣١
حتى نهاية عام ١٩٥١ وقدر بحوالي ١٣٠ مليون جنيه (١) لم تزد قيمة القروض

(١) أنظر التقارير السنوية للبنك

الكيفية دون نقص . ويحافظون في نفس الوقت على معدل استهلاكهم السابق دون زيادة . لذلك أن نتوقع بأن الفئة المنتجة ، سوف تحقق من دخلها فائضاً يسد حاجة الفئة المحولة ، وأن هذا الفائض يعاد تمام ما كانوا يستهلكونه بالفعل أثناء إقامتهم بين ظهرانيهم .

لكن كيف نستطيع أن نضمن بقاء معدل الاستهلاك لدى الاثنين ، المنتجة والمحولة ، عند مستوى الأصل . مع ما نعلمه من أن الظروف الجديدة سوف يكون لها دون ريب آثارها التي تعمل على رفع هذا المعدل ؟ وإذا استطعنا أن نحقق ذلك . أولاً بنظران يؤدي نقل الفائض ، إلى حيث معدل الفئة المحولة . إلى تكبد بعض النفقات الإضافية ؟

هنا لك يقول أحد الفكرة أنهم لا يذكرون احتمال . زيادة الاستهلاك . أو احتمال تكبد بعض النفقات الإضافية مثل نفقات النقل . لكنهم مع ذلك يصرون على إمكان تحقيق الفكرة رغم ما يعترضها من صعوبات . فلو فرضنا أن قيمة ما كان العمال المحركون ، يستهلكونه بلغت ٦٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ، وأن النفقات الإضافية ، وهي النفقات المترتبة على زيادة الاستهلاك وتكاليف النقل سوف تبلغ ٢٠ مليوناً ، فإنه لو استطعنا تسيير تلك الملايين العشرة بوسيلة من الوسائل العادية من القروض الخارجية أو الداخلية ، لكان معنى ذلك أننا استطعنا استثمار ٤٠ مليوناً من الجنيهات كانت تنتمها البطالة المقعدة .

ومرة أخرى بنسائل المعارضين . لكن كيف السبيل إلى انقاذ الفائض من أفواه المتعجزين ؟

هنا تصطدم الفكرة بأول عقبة من عقبات التنفيذ . فهناك فريق يرى أن فرص استثمار المباشرة على الرراع كميل بانقاذ الفائض وتوجيهه إلى الفرص المنشود .

ولكن فكره الضرائب المباشرة قد نجد من يعارضها والجميع كثيرة كذلك
الضرائب غير المباشرة ، فان أثرها قد لا يجدى . خصوصا إذا ما أخذ في
الحسبان أن ما يشتره العلاج من السلع لا يباع سوى نسبة ضئيلة جدا مما يستهلكه

من حاصلاته مباشرة *Consumption on the spot*

ويدور أنصار الفكرة يبحثون عن الوسيلة لها وهناك ، ثم ينتهى بهم الامر
إلى تجربة المزارع الجماعية . ذلك أن جماعيتها في الإنتاج ، تعنى في ذات الوقت
جماعية في التوزيع ، وهذا تستطيع الدولة أن تصنع لها على القاص لمشوق .
دون كبير عناء .

هذه هي خلاصة رأى الذين يعتمدون على الحكومة في حل المشكلة . أما
الذين يعارضونهم ، فيقولون أن صعوبة التمويل ما تزال رغم ذلك بعير حل
ذلك أنه بافراض مجاحنا في تحبذ الطائفة الادخارية ، المفنعة ، — وهو مجاح غير
محقق لكثرة ما يعترض الفكرة من صعوبات — فبالا لن يحصل على أكثر من عصر
العمل ، ، وتبقى التجربة بعد ذلك ماصرة عن توفير المعدات الرأسمالية ، وهي
في مجموعها لا بد وأن تبلغ رقما كبيرا . وبصيف هذا الطريق إلى ذلك ، أن إيكال
الامر للحكومة كما يرغم الآخرون . إنما يحمى في طبائنه أعظم المخاطر ، لأنه
يعرض المشروع — على أهميته الخيرية — لمقرة لروتير ، وما يصاحب ذلك
من ارتفاع التبعات ارتفاعا بالغا . ولعل أقطع البراهين على صحة ذلك ، هو
ما اتقته سياسة مصلحة الاملاك الاميرية من فشل في استصلاح الاراضى المملوكة
للحكومة (١) . ولقد وصفت هذه المصلحة سياسة قدرت فيها أن إصلاح القدان

(١) تقرير ديوان المحاسبة (٤٧ / ١٩٤٨) ص ٢١٠

• • • (٤٨ / ١٩٤٩) ص ٢٦٦

• • • (٤٩ / ١٩٥٠) ص ١٦

أولاً - استصلاح أكبر قدر من الأراضي القابلة للزراعة . وقد
درس لأشند Clark و Cleland أنه من المستطاع - بالوسائل المعروفة
في الوقت الحاضر - أن تزيد اربعة المئزرعة بما يزود بين ٧ و ٨ ملايين
من الأندنة .

ثانياً - غير الأساليب الزراعية الحالية ، بحيث يصطع بالطابع الآلى
Mechanisation . يقدم في طور البلاد وعرضه محطات للحرارات ، ومخومات
للحراش العملية . لتقديم الخدمات للزراع على نحو ما هو جار في البلاد الزراعية
المتقدمة .

ثالثاً - زيادة توزيع السكان على مختلف المناطق بحيث يقل الضغط على
المناطق المزدحمة ، وينتسب بعض المناطق الجديدة بحاجة إلى الأيدي العاملة .

رابعاً - العناية برفع المستوى الاجتماعي وانتماء سكان الريف ، فمعهم
الأندية والمزارح والحمامات الشعبية وموارد المياه الصالحة ، إلى غير ذلك من
الخدمات الاجتماعية المعروفة .

خامساً - الاهتمام بالصنع الزراعى ، ولا سيما صناعات مستخرجات الالبان
و حفظ الحماكه . مع الاستعانة في ذلك بكهربية جميع الحرفانات المقامة على النيل .

سادساً - العناية بالثروة الحيوانية بوجه خاص ، حيث أن هذه الحاجة
على أهميتها لا تناع دحلها - قدما حرت كثير بالنسبة للسكان الزراعية الأخرى
سما - تنظيم التعاون الزراعى Co-operation ودعمه بأحدث ما وصلت إليه
الوسائل العربية في استخدامه

سابعاً - العناية بتصريف الإنتاج الزراعى ، وسنظيم وسائله في الداخل والخارج .

الفصل الثالث

مشاكل الصناعة

أولاً — النرويج

(١) صيف السوق المحببة

من الظاهرات العامة التي يشترك فيها الأمم 'محلته اقتصاديا' . ومن بينها مصر ،
ذلك الحلقة المفرغة ، التي يدسها سكان 'تفمر على هذه الأمم' *The Vicious*
Circle of poverty وهي حكمة بدايتها ونهايتها في انحصار الإنتاجية نتيجة لعمه
رأس المال المستخدم في الإنتاج *Capital Intensity of production*

لحيث تنحصر الإنتاجية بهبوط الدخل ، وإذا هبط الدخل ازدوجت النتيجة ،
فنعثرن ضعف القدرة على الإيداع ، ضعف القدرة على الترشيد والاستهلاك .
أما ضعف القدرة على الإيداع فنتيجة المحتومة هي تدور بكوير ، رأس المال ،
الذي بدوره لا يستطيع رفع الإنتاجية المحببة ، وأما ضعف القدرة على الترشيد
فنتيجة صيف نطاق السوق ، وفصور الطلب عن أن يوفر للصناعات ولأربابها
الحوافز التي تشجعهم على استثمار أموالهم فيها ، وبالتالي زيادة رأس المال .
ونتيجة كل هذا أن تبقى الإنتاجية المنخفضة على انخفاضها ، وأن تقل هذه الأمم
في توارثها المتخلف *Underdevelopment Equilibrium* حبيبة لا تستطيع من
والحلقة المفرغة ، فكأكا أو مهربا .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإننا نشعر بأن مشكلة ، في أساسه ، العسى ،
لا ترجع من كده ، مشكلة تعرض ، وطلب على رأس المال : عرض جامد ، وطلب
سريع المرونة .

أما مشكلة العرض ، فبدون شك ، فإن بعض أسرار حلها من مشكلة الطلب .
وإذا كان بعض هذه الأسرار ، فإن الأمر مبروق على كده أساليب ، المستخدم
وحسب ، وكما أن تكون ، مرمية ، حكمه اعتمادها ، وصره عن بعض هذه الكثرة ،
لذلك من استطاع تحقيقها عن طريق الأموال الأجنبية ، وبعده كان يكون متورده
في الدول الغنية Rich-capital countries ، ومناهية لتلبية الدعوة إذا
كانت واحدة معده .

لكن برز عن ذلك ما يكون عسيرا ، إذا ما أخذنا في الحسبان الجانب
الإنتاج من المشكلة ، ألا وهو ضعف القدرة الشرائية ، ومن ثم ضعف السوق .
فمن شأنه أن يجمع بدائي فقير ، لا يترك المنفق من الدخل على
موارد معدنية ونفطية ، لدى العرب ، فإنه في استغلال الإنتاجية
وبمعرض كذا ، فإن المجتمع ، يتم فيه فليستة تجد ما تنفقه على هذا
النوع من الأساليب ، وإن مجموع ما ينفقه هذه الأمة على النفقة الحديثة ،
مصنع صمم منتج العدد ، مصير من الأحادية ، ويعتمد في إنتاجه على وسائل
بشائية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ، **Physical Productivity** ، هذا
المصنع ، و شاء أن يرفع هذه الإنتاجية ، ، ، ، كيف المستخدم من رأس المال
وفرض الأموال اللازمة من خارج ، ثم عمل على استيراد المعدات الحديثة
التي تنتج له إنتاج عدد هائل من أرواج الأحادية ، فقد يتبادر إلى الذهن أن
مقومات النجاح قد توفرت لهذا المصنع ، حالما أنه استطاع جلب على عبء
العمل ، ما يقترض ، وعلى المصنع الإنتاجية بتكثيف رأس المال ، ومع ذلك

صادر في السياسات مضادة ، وقد تم منح عرض لوم الهيئات الدولية التي شرف
على دعم الوحدة الدولية ، وبالأخص صندوق النقد الدولي .

[illegible][illegible][illegible]

ذلك ما فعلته الحكومة اليابانية بخصوص بالصناعة فيها خلال الفترة التي سبقت عام ١٩١٤. إذ عملت هذه الحكومة على توسيع نطاق السوق المحلية، حتى موطدت بها. فعند الصناعة، وخصصت تكاليف الإنتاج، ومن ثم أمكنها أن تعزو لأسواق خارجية، وأن تصيب بها ما حصدته من نجاح وتغلق.

من ثم إن الأكل منه ما لشبهه. لا يمكن الاستدعاء هذه الطريقة في مصر. فهو أن الحكومة، ينبغي، أن تحسنت رسم حصة، وأحكمت وحدة مالهاتها. وهم في هذه الحالة في حاد أن تدفع أو ربع الدخل لأهلي — أن يؤتمر في الاقتصاد، مما من ثم يحقق له سويس مشهور، و... المبرر.

(١٣) مشبه في حار حمة

... من ثم إن الأكل منه ما لشبهه. لا يمكن الاستدعاء هذه الطريقة في مصر. فهو أن الحكومة، ينبغي، أن تحسنت رسم حصة، وأحكمت وحدة مالهاتها. وهم في هذه الحالة في حاد أن تدفع أو ربع الدخل لأهلي — أن يؤتمر في الاقتصاد، مما من ثم يحقق له سويس مشهور، و... المبرر.

أولاً — أن هذه البلدان، في الظاهرة العامة التي اشرنا إليها، وهي نمو السكان، صعب مقدرتهم الثرائية، فنطاق السوق في الحقيقة لا يتوقف على المساحة، وعلى عدد السكان بقدر ما يتوقف على المقدرة الثرائية لمؤلا.

السكان . وإن من البلدان لما تعطى مساحته آلاف الأميال المربعة ، ويحصى سكانه بأكثر من الملايين ، ومع ذلك يظل نطاق السوق ضيقاً هاملاً . كما هو الحال في الصين والهند والبرازيل . ولعل في أرقام التجارة الخارجية مع مجموع البلدان العربية ما يؤكد ضعف الأمار الكبيرة التي يفقدها عليها هؤلاء الكثر

تجاره مصر مع البلاد العربية سنة ١٩٥٠ (بالآلاف الجنيهات)

الواردات المصرية	المصادر المصرية			البلد
	مجموعه	معاد تصديرها	منتجات محلية	
٣ ٩٦٩	٧٠٦	٧٥	٦٣١	المملكة السعودية
٦٤	٠٠٤	—	٠٠٤	البحرين
١٠٢٧٨	٨٥	٢٣	٦٢	العراق
٦٧	٨٧٩	١١٥	٧٦٤	فلسطين
١٣	٧٧٧	١٠٢	٦٧٥	شرق الأردن
٤٨٧	٧٢٦	٤٨	٦٧٨	سوريا
٨٤١	١٠٣٢٥	٤١١	٩١٤	لبنان
٩٠٧١٨	٤٠٤٩٨	٧٧٤	٣٠٧٢٤	إجملة
٢١٢٠٦٨٢	١٧٥٠٤٢٨	٢٠٤٦٩	١٧٢٠٩٥٩	مجموع تجارة مصر
% ٣	% ٢٠٥	—	—	النسبة المئوية

ثانياً — أن ارتفاع نفقات النقل بين هذه البلدان ، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج بسبب ضيق نطاقه وتأخر وسائله . قد ينعكس بأثمان السلع المحلية حداً لا تقوى معه على الصمود في وجه المنتجات الأجنبية الرخيصة . على أن أهمية هذا العامل قد تصبح أقل مما تبدو ، إذا ما أخذنا في الحسبان أن أجور العمال في مصر منخفضة عنها في تلك البلدان ، وأن إطراد تزايد الإنتاج وتحسن

ثانيا - التمويل

أوضحنا في الفصل متقدم . مشكلة خضو إلى الاستثمار ، أو بالأحرى
حاسب الطلب على رأس م . وقد رأينا في هذا الفصل كيف أن صيق السوق
المحبة بعض في مقدمه لعم من التي نصعب من هذه الخو . أما في هذا الفصل فسوف
نعود إلى الحديث عن ، انما بل ، و بمعنى آخر عن حاسب العرض لرأس المال .

(١) النظام المصرفي وأثره في النشاط الاقتصادي

ربما قد كل شيء . أن يوجد سوء . لكن هاهنا أما الأول فهو : هل تساهم
البنوك المنشأة في مصر في مد المستثمرين بالائتمان على النحو الذي أبعته بنوك
القارة الأوروبية . حتى ينمو استثمارهم ويؤتي ثماره ؟ وأما الثاني فهو : هل تقوم
هذه البنوك بامتصاص المدخرات القومية وتوجيهها Mobilisation نحو الاستثمار ،
أو بمعنى آخر . هل نجحت هذه البنوك في تربية المادة المصرفية ، لدى الجمهور ،
ومن ثم في القيام دور الوسيط بين المدخر والمستثمر ؟

الواقع أنه من بين ال ٢٤ بنكاً تجارياً التي انشئت في مصر خلال المائة عام
اللاحقة لا يوجد ما يمكن أن يعتبر بنكاً مصرياً محتسباً سوى بنك مصر الذي أُنشئ .
عام ١٩٢٠ ، ثم بنك القاهرة وهو ما كان في دور التأسيس (١٩٥٢) . أما البنوك
الأخرى فإن كل بعضها يشتري من الوجبة القانونية مصرية . فكلها بلا استثناء
بنوك أجنبية أسست في مصر لترعى قبل كل شيء مصالح الأمم الأجنبية التي لها
علاقات تجارية هامة مع مصر . هذا إلى أن كثيراً من هذه البنوك عبارة عن
ووع لبنوك مراكزها الرئيسية في الخارج .

وفد تميزت هذه البؤك ظاهرة في غاية الخطورة، لأنها تعارض مع مستزمات النمو الاقتصادي المنشود. سبب لظاهرة هي زيادة تخصصها في أعمال البنوك التجارية. فلقد قامت هذه البنوك على عرص واحد، هو تمويل تجارة مصر الخارجية وتمويل حركة تصدير المحاصيل وخاصة القطن، وذلك لكر الصناعات التي ينصوي عليه هذا العمل، وبذلك حصون لسك المقرض على أمواله مرة في كل عام على الأقل، مما يبق على صفته الطليقة.

تلك هي الدائرة التي انحصرت فيها أعمال البنوك في مصر. ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي تراحمها في هذا المجال لصيق إلى انخفاض سعر الفائدة قصير الأجل، ومع ذلك فقد بقي الائتمان لصناعي والتجاري لا يجد حاجته من الائتمان بسعر فائدة معتدل، لعدم توفر مصادر الائتمان الطويل الأجل وكان من نتائج ذلك أن أصبح الفرق بين سعر الفائدة قصير الأجل و—مرها طويلا الأجل أكبر مما يكن في الظروف العادية، مما شجع بعض البنوك على منح سلف هذه قصيره لأعراس تحتاج عادة مدد طويلة ثم تعيد هذه السلف كلها تحت مواعيدها. وهي طريقة وإن كانت تفضي حاجة المقتضى أحيانا، إلا أنها تعرضه لموقف خطير إذا ما طرأ ما يدعو البنك لطلب أمواله، ولذا فهي عامل لا يساعد على استقرار الحياة الاقتصادية وإطراد نموها.

وما أظن أني حاجة لأن أوضح أن التقدم الاقتصادي في بلد يسبح نحو التصنيع وزيادة المساحة المزرعة باستصلاح الأراضي البور. إنما يتوقف على سهوله الحصول على الائتمان طويل الأجل. ولذلك فإن انخفاض سعر الفائدة لائتمان قصير الأجل، وإن كان حيرا في ذاته، إلا أنه لا يهي عن الافتقار إلى مصادر الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

والله المستصحب الآن أن يحيط على السؤا أن يكون ، وفقر دون حرج .
 أنه باستثناء الخدمات التي أدائها بنك مصر منذ إنشائه (١٩١٠) والبنك الصناعي
 منذ إنشائه (١٩٤٩) ، فإن "بنك" في مصر لا تقوم بعد الاستشارات الصناعية
 والتجارية بحاجتها من الامتياز طويلا الأجل

أما عن السؤا في عهد كل عهد إمام مصر بين في أمسي ، على
 لعدم "الشركات" في عهد محمد علي ، وما كان يد على حاجتهم من
 "بنوك" في عهد محمد علي ، وفي عهد الذي "بنوك" منح الائتمان منه ،
 و "بنوك" في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،

في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،

في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،

في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،
 في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ، في عهد محمد علي ،

المتوسط السنوي للتداول النقدي في الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٨ (١)

السنة	ذات الخصائص المصنوعة		
	أودائع المصارف	ليستوك المصارف	شؤون نقدية
١٩١٤	٤٢٧٥٤	٣.١٦٠	٦.٩١٤
١٩٢٠	١٧.٦٠٠	٤٨.٠٠٠	٦١.٠٠٠
١٩٢٦	٤٣.٦٨٦	٢٨.٠٠٠	٧١.٩٤٦
١٩٣٠	٣٣.٢٩٤	٢٢.٦٥٠	٥٥.٩٤٤
١٩٣٤	٤١.٢٦٧	١٩.٠١٠	٦٠.٢٨٧
١٩٣٨	٤٩.٩١٤	١٩.٣٦٠	٦٥.٢٧٤

و بعد ذلك نرى من جدول قسمة المصارف على
في الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
في الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
في الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
في الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع

على ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع
الجدول الى ان نسبة المصارف الى مجموع

وأخيرا فلفل مما يؤكد صيق المجال الذي تعمل فيه هذه البنوك ، أنه من مجموع عددها البالغ ٢٤ ، يوجد ٥ بنوك ليس لها سوى مقر واحد ، و ٧ لكل منها فرعان ، و ٧ لكل منها ثلاثة فروع ، و ١ واحد له خمسة فروع وآخر له تسعة ، وهناك ٣ بنوك فقط لكل منها أكثر من ١٠ فروع ، هي مصر (٥٢) وباركليز (٣٣) والبنك (١٢)

(٢) بنك مصر والبنك الصناعي

رأبنا كيف أن النظام المصرفي في مصر قد فشل في وظيفته كوسيط بين المدخر والمستثمر ، نتيجة لعدم علاقه في التخصص من جانب البنوك التجارية من جهة ، ولانقطاع الصلة بين هذه البنوك وبين أفراد الشعب الذين لديهم ما للاستثمار من جهة أخرى . غير أنه قد يكون من الانصاف أن نعمل المستثمر المصري فسطه من المسئولية . فهو إلى عهد قريب ، لم يكن يد رعة كبيرة في تحمل مخاطر المشروعات التجارية والصناعية الكبرى ، وكانت الزراعة هي أول ما يحطريه من كل من جمع مالا للاستثمار .

وقد خلعت الحال على ذلك الموال ، حتى أشق " بنك مصر ، لفعل من أهم "عراصة دراسته المشروعات الصناعية والتجارية وبدل المعونة المالية لتنفيذ الصاخ منها ، حتى لقد بلغت المؤسسات التي اشترك في تمويلها حتى اليوم ما يقرب من ٢٤ مؤسسة ، يقوم على إكتافها العبء الأكبر من النشاط الصناعي والتجاري في مصر .

لكن بمجهودات بنك مصر في هذا الميدان لم تكن كافية بمفردها ، لأن التوسع الصناعي الذي نهدف إليه ، كان يتطلب حتما إنشاء بنك أو بنوك قائمة بداتها . تمتك الاموال والكفايات اللازمة لاستغلال الزروة الأهلية . لهذا عمدت الحكومة عام ١٩٤٩ إلى إنشاء بنك صناعي تكون وظيفته الاشتراك في إنشاء

منه المشروعات لصناعته الجديدة وادخاها في حيز الوجود ولهذا رضى
بضرورة تدعيم هذا احاد وسد الثغرات التي يكشف عنها

كذلك يلاحظ ان اجاب الاكثر من نشاط البنك خلال السنوات الثلاث
التي مضت من عمره قد انصرف الى منح السلف والاعتمادات تحت اعم في
بالتقريب ١٣٦.٠٠٠ جنيه في حين م - - - - - ما شئت من رؤوس
الأمور عن ٥٥.٥٠٠ جنيه. ونظرا لما رأينا من الصعوبات التي تعرض حاجبة
للسلف فعمد ان يكون من التاجير على ذلك. وعلى القصد عموم - - -
صرف جل نشاطه إلى المساهمة في رؤوس الأموال. والمعدومة فعليه في شاء
- - - - - "تحت اسم" من مخرج عملة ذلك ممر - - - - -

ولا يخفى ان من هذا الموضع - - - - - ان شاء ان هذا من - - -
بما تمت في لعبه - - - - - ومن ذلك جهة الخط
التي من - - - - - لا شك بجمعيات - - - - - ومن جهة من
- - - - - لا - - - - - ان "الوقت" من - - - - - من - - -
مصر - - - - - من - - - - - من - - - - - من - - -
- - - - - من - - - - - من - - - - - من - - -
- - - - - من - - - - - من - - - - - من - - -
هو العمل في - - - - -

(٣) التعاون المصرفي العربي

من الأمور التي تبرز أهمية حيز الأجره فكرة التأسيس
مصرفية اندولية أو الاقليمية. وهي فكرة التي تمجست في عام ١٩٤٤ عن
لست اندولي للإشياء والمعتبر وصندوق النقد اندولي

وقد عادت الفكرة فتجددت في مؤتمر نكومبراث البريطاني، الذي عقد بمدينة Colombo في يناير سنة ١٩٥٠، وكانت نيته المشرع المعروف بمسألة الاسم للتعاون الاقتصادي بين دول جنوب وجنوب شرق آسيا. أما هذا المشروع فيقوم على خمسة برامج اقتصادية - موزعة على ستة سنوات وشكلت ١٨٦٨ مليون جنيه، يحضر أحمد محمد ١٣٧٩ مليون، ويخص باكستان ٢٨٠ مليون، وسيلان ١٠٢ مليون، والمساعدة الأخرى ١٠٧ ملايين.

وہ قدر اندر ورنے حاصل کی جو اب ۱۰۲۰ مسوں حبسہ میں الحوائج
میں یہ خدمت کے لئے مستعمل ہے۔ مرنے والے ۸۳۸ مسوں مسوں کی خارج
کی خصوصیت ہے۔ ورنے میں ان کے لئے ایک حصہ ہے۔ ایک حصہ مستعمل
مسوں ۳۵۰ میں، ان کے لئے خارجہ ورنے کی مقدار ۱۲۰ ہے۔ ان کے
نظر کے احکامات کی ان کے لئے ۱۰۰ ہے۔ ان کے لئے ۱۰۰ ہے۔ ان کے لئے
ان کے لئے ۱۰۰ ہے۔ ان کے لئے ۱۰۰ ہے۔ ان کے لئے ۱۰۰ ہے۔

وقد تم تأسيسه في سنة ١٩٥٦م في بيروت، ولما كان
من أهم أهدافه تحسين مستوى التعليم في
المدارس، فقد أنشأت في كل مدرسة من المدارس
التي تأسست في لبنان في سنة ١٩٥٦م
مجلساً للتعاون التقني (Council of Technical Co-operation) من
أعضاء من المدرسين، ومعلمين، وأولئك الذين
يتمتعون بالخبرة في التدريس، وذلك بهدف
تحسين مستوى التعليم في المدارس.

فاذا أخذنا هذا المشروع قياساً ، لدا من هو صحيح مشروعاً مثلاً يقوم
على خمس تعاون المصرف لوحدة فتمسك على سيرة أخرى ، فتمسك على سيرة
قد يسد جانباً كبيراً من الصعوبة ، أن يلائم هذه المصلحة في الحصول على الأموال .
حصولاً بعد أن تحققت حصة الأمان المعقولة على البعث الدولي في إحاطة مطالب
الأمن من تلك الأموال .

والله اعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين
 لقوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

١١ - انما هذا هو الحق الذي لا يحوط
 به الا الله وحده لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد

٢١ - انما هذا هو الحق الذي لا يحوط
 به الا الله وحده لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد
 ان يعلم به من غيبه لا يعلمه الا من اراد

(٣) اما الدليل لئلا يكون هو الله
 ايدنا ملائكتها الارامنة وان لم يكن
 الا انما هي في تجديد صناعاتها التي
 هيكلها مصعقة ايات حاسمة

على الإرجاء ، بمعنى أن تكون مستعدة لتسخدم بحسب ما تشهت في سبيل
الحصول على سلع الإنتاج . الأمر الذي يحدث في تحفصه بعض البلدان ذات
الاقتصاد الموجه ، سماع رأيه و معاملة رافضيه ، فقد انعكس في
في مشتمل بهذا الصدد أي قبل ١٩١٤ - أن يحرره في سنة
ما . بين ١٢ - ١٦ من حكام الأرضي ، كما أن سنة ١٩١٤ من اليوم
بعض نوسه حوال ٢٥ . من هذا يدخل في كماله

الذي ذكر في البلاد ذات الاقتصاد الحرة حيث أنه في البلدان الصناعية
لنظام الموجه . أنه في تلك البلدان قد بعد ، مستهلكين من نوع ما لا
يتبعوه على السلع المستوردة بل على السلع المنتجة محلياً ، وهذا
التي هي من مميزات سياسة حرة من لاسه ، وهي : ١ - توجيه الإنتاج
ومن ناحية أخرى ، فإن هذا العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في
بالسلع الإنتاجية المستوردة إلى ، بعد أن أصبح الإنتاج المحلي
المزاييد عنها ، بدلاً من أن يكون الإنتاج المحلي هو الذي
السياسة إلى حصره ومن من أهمته أي تؤكد أن الولايات المتحدة
أمدت جـ الخمسين عاماً من دول ذات عطف الحرة لهذه الثانية ، الأمر
على إدارة طوم الإنتاج ، كمن يفتقر إلى الأموال ، في السجدة على
انتماءه وقفي في الاستهلاك . ثم ثالث حتى أدم عندما أصبحت أن المدارس من
الدولارات ، بل إن مأساة الأرصدية الآنسة بينه أي أوج عنها هذه حلال
السوات الخمس الخاصة ، لتصور من أخيمه ، يؤله أصدق تصور ، فمسان
أنفسنا كم إرجاء أو استعارة من هذه الأموال ، وكما أنفقناه على سلع
الاستهلاك .

على أن لا ينبغي حتى أن يسيء ، الأخذ من استيراد سلع الاستهلاك .

ولأنه لا يمكن أن يكون هناك نمو حقيقي في الاقتصاد
إذا لم يكن هناك نمو في الإنتاج. ولأنه لا يمكن أن يكون
هناك نمو في الإنتاج إذا لم يكن هناك نمو في الاستثمار
والاستثمار لا يمكن أن يكون هناك نمو في الاستثمار
إذا لم يكن هناك نمو في الادخار. ولأنه لا يمكن أن يكون
هناك نمو في الادخار إذا لم يكن هناك نمو في التوفير
والتوفير لا يمكن أن يكون هناك نمو في التوفير
إذا لم يكن هناك نمو في الدخل. ولأنه لا يمكن أن يكون
هناك نمو في الدخل إذا لم يكن هناك نمو في الإنتاج.

(٥) الاستثمار

والاستثمار هو عملية تحويل المدخرات إلى
أشياء مادية جديدة. ولأنه لا يمكن أن يكون
هناك استثمار إذا لم يكن هناك نمو في الادخار
والادخار لا يمكن أن يكون هناك نمو في الادخار
إذا لم يكن هناك نمو في الدخل. ولأنه لا يمكن أن يكون
هناك نمو في الدخل إذا لم يكن هناك نمو في الإنتاج.

أن تبنى ريادة عمالة في شطها الإلزامي أو في معداتها الرأسمالية . إذ لا يمكن أن يتصور ريادة الأذخ في مجتمع ما إعتقادا على أن هذا المجتمع يضم بعض الموارد العاضة ، ضعية كانت أو إسمية ، دون أن يستعان في تلك الريادة ، مستحقة . لآلات والمعدات الرأسمالية . ولكن كان الشائع أن طابع البلدان له حصة هو الطابع الرأسمالي ، وبها تعتمد على الخارج في ستم تلك المعدات ، فإن زيادة كمية المصدر من العملة الوطنية ، من أن يصحب هذه الزيادة في الخارج في حصة نمونة من العملات الأجنبية ، لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة مقدورها من استيراد الآلات ، بل على العكس قد يؤدي إلى سيادة التضخم ، فتتباطأ فيه نمو ومن ثم تصعب قدره على الإزدياد .

وهذا وحده ، حتى عندما تعرض المشكلة في بداية هذا البحث ، أن اعتقاد مصدر من ريادة من الخارج قد يظل رتقاء خلال لسنوات وأجيال ، حتى يزداد هذا السلوك كما وجدنا أن وإمام هذه ، ينعصر على المعدات المتاحة حيث ، من تمتد حتى تمتد موارد العملة إلى أصبحت يمكن حبات تتجعد من وريادات نسوية .

وهذا حال الأمر كدات ، فإن زيادة كمية النقود في مجتمع كمجتمعها ، دون أن يوجه إلى نفس الغاية ، على الخارج يزداد لتصدرت أو تنقصت واردات ، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة حصة من السلع الموجودة في الأسواق وهي كما في حصة لا سجدية بطلب المترايد ، فمنتهى الأمر إلى ارتفاع أسعارها وزيادة أحوال التضخم ، وهذا وإن حقق النقود توافر في الأسواق والأسعار وهكذا تتدور لدائرة إلى نهايتها المحتومة ، وهي انهيار العملة من أساسها .

ولكن أثر التضخم لا ينفك عندها الحد ، لأنها تمتد إلى مدرجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وهي تكون في مجموعها مددا لا بأس به ، فتطيح بها ، نتيجة

لا يباع مستوى الأسفار واضعاً له حدوداً في البيع والشراء على
مستواه المدهني من الخناس. كذا في المستودع الذي يملكه من ذهب
والفضة والتمه. فاحول الكمون المثلث وهو سريع في البيع والشراء
المنفعة والمضاربة. وتويز أوساء يذهب وأعمدة الأجر في حشده
الوطية ولا يترك في كل هذه الكمالات ما يحول به من اليد
من جهة إلى جهة. وهو يربح ويخسر. حتى خشي الخوف منه يوظف
عنه من الأسرار.

ومن لم يأت المدة وفيه كذا في البيع والشراء من ذهب
لصالحه. فربما في وقت من أسرار العرب المصحب في البيع والشراء
عنه من الأرباح الرزقية. ولا يترك من ذهبه ما يوظف به من اليد
أشهر. وصرح هذا. فخر الله في موقعه من ذهبه من ذهبه
بذمة هو يربح في أسرار المصحب في اليد. وهو يربح من حوله
اليد من صبح طرفة برباع. ويغني عن كونه في اليد من ذهبه
السكان. فمصدرون في ربه. فلهذا كذا من الأمور التي حوّلها
وتوالت ارتفاع أسعارها. وكلها. فلهذا كذا من الأمور التي حوّلها
ولا سيما طرفة العين في البيع والشراء.

وحتى إذا قيل بأنه من المستور الحكمة في هذا. فإنه في اليد من ذهبه
الموا. فإنه في اليد من ذهبه. فإنه في اليد من ذهبه. فإنه في اليد من ذهبه
سأله نوع من التفتيش المستور. فإنه في اليد من ذهبه. فإنه في اليد من ذهبه
أنهم الاحتفاظ بمسحتهم. فيذهبون إلى ما يربح من سود في اليد من ذهبه
ثم تنشط حركة الأسواق السوداء.

لكن لعل أسوأ نتيجة لياقة تمون. أنها تؤدي إلى الأضرار.

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

10

والمال القوي بصفة عامة .

وَأَكْثَرُ الْأَسْمَاءِ الْإِنْسَانِيَّةِ لَا يَتَقَرَّنُ بِسَمِّهِمْ بَعْدَهُمْ خَلْدُ الْأَسْمَاءِ يَتَّبِعُونَهَا

بمئة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه

واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه

واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه
 واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه واربعمائة جنيه

أما بالنسبة إلى توزيع الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة بمحد
 أعلا، مع احتساب الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة بمحد

لأمرها بعدد مع لغيره حتى يحرم من تصديره لسدات الخدمه ، سدا
لأنه تكت الأراضي .

على أن هناك أمرا هم يسعى أن يحتاط به ، وهو أنه إذا لم يكن في مقد
من أن يسمح سداون هذا لأسباب في الأسوار المالية ، بل على أن يحاط
ولا أقل من أن تعمل في ذات الوقت على الحد من الأول من هذه . إحصاء
لموجة التصخم التي قد تعم البلاد نتيجة لهذا التداول .

هذا . وبهذا وحده ، نستطيع أن نحقق الهدف الذي نريد . وهو ألا نقا
ون أن نقا أنفسنا ، الأمر الذي لا يمكن أن يقع
إلا إلى الدمار المحقق لصداقاتنا خاصة .

(٦) المدحرات الصغيرة

ولا يفوتنا قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نشير إلى حيز هذين ،
لارتباطهما بحجم المدخر والمستثمر أثناء الارتباط ، ونعني ههنا ، والأول من هذه
ووفورات المدخر من المصدر

أما سوق الأوراق المالية فإن أهميتها لا تكفي أن على أن يها في باره
حجم الاستثمار عليه من كل من ، حيث أن سوقا مقصده يمكن استثماره من
تحويل أموالهم من وجه من وجوه الاستثمار من وجه آخر
عاملا له خطره في إتساع حجم الاستثمار
القديمة كي يحرروا أموالهم من هذه مشروعات
أوسع ، وإعزاء أكبر ، لأنها تسبح لغيره المستثمر من بحرهم .
الفرصة كي يتوفروا على إنشاء مشروعات جديدة
من مشروعاتهم القديمة معها لغيرهم

مستوعب من تلك الحصة ويزعمون انهم في بعض
 هذه الحكومات في بعض المقاصد لا يوجد
 بل لا شيء بعد.

فإنه من غير شك ان هذه الحجة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة

As for the fact that, while the role we should play in
 the world for our country, the conditions are often more favorable
 it only for Americans but for others

على ان هذه الحجة لا يمكن ان تكون حجة مقنعة
 في هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة
 لا يمكن ان تكون حجة مقنعة في
 هذه المسألة بل هي حجة ضعيفة

على أن ذلك لا يعنى الضرورة انه لا يوجد تسير من رؤوس الأموال
 ينجم من اسدان متقدمة لغيره في لسان المتحمق الفقير فقد تمت أن ٧٨
 من رؤوس الأموال الامريكية مستثمرة في الخارج خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩

كانت وجهها من المنحة، لكن هذه الأرقام قد تبدو مضللة ما لم تذكر
 حوالا ٩٠ : من هذه الأموال، كان موجهها لاستقلال موارد البترول في
 هذه المناطق، وهي مستغلة، كما يكون مستغلة في الاستقلال عن اقتصادها
 القومي، ولا سيما في كثير من الولايات العربية التي تدفع حكومات
 هذه البلدان، وحتى هذه الاناوات غالبا ما تكون في بعض المصالح الخاصة
 الخاصة بالبلاد، ولا سيما في بعض الولايات العربية التي تدفع حكومات
 هذه حتى ويحفظ لها.

الكل هذه هي من معنى أنها تكون مدعومة لمصلحة، أو لا تكون من
 هذه المدد من معنى الأموال الخاصة، مثل ما هو في بعض
 من المصالح التي هي كثيرة من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض
 من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض من هذه الأموال التي مرت بنا
 في هذه الأموال، مثل ما هو في بعض من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض
 من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض
 من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض
 من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض من هذه الأموال، مثل ما هو في بعض

أولاً الأمر في استصدار القوانين الشرعية مع دية في حقن بوير الحو
 في الأموال من مدين سنة في شرطها قانون ١٩٤٧ لمساهمة المصريين في
 رأس المال، والساح هذه سنة معينة من الأموال الأجنبية لبلادها كل عام،
 حيث يحدد أصحابها من أن يحا، ثم سنة هذه الأموال من ارسواج لصرية،
 أو تخفيضها، خلال مدة معينة من بداية الاستثمار.

ثانياً - التوسع في تطبيق نظام المنطقة الحرة.

ثالثاً - تهية الاستثمارات حتى وبأموال المشروعات الأجنبية ضد الاضطرابات
 والحركات السياسية، ولعله مما يبعث على التفاؤل في هذه الناحية، ان مصر

التي كانت كبرى من حيزها الأخرى وثالثها أهدمت عليه في حركتها
 الأخيرة (نول ١٩٥٢)

أما النوع الثاني من الامتياز الأخير، وهو القرض، فلهذه أسير كثير من
 المستشارين التي وقد يبدو الأمر نظرياً في أن يحقق جانب كبير من موصفا
 من طوعه.

وتمت المبررات إلى قسمين هما: الأول وهو القرض على وجه
 التبادل الثاني واحد، فبالنسبة المبررات الأولى والمراعى العامة
 الثانية. فبالنسبة الأولى من أن الأمانة يرى أو يحسن طرق العمل
 في مواصلات أو غيره مقصد للعدالة كما وأنه من مبررات أنه
 ومنه من أن حيزه نفسه ومصلحه وهذا حتى لا تكون المصلحة مبرر وع
 وهذه لأفضله.

وما أهم ما هو أحسن، وهو أحسن من الحكومات، فقد يكون أحياناً
 صديقه بنفسه وصادقه، إلا أن هذا لا يحسن من مصلحتها الاقتصادية للبلاد
 لأنه صديقه ولا يحسن أهميتها في صومها الحالية.

هذا لا عيب أن نعرض في إيجاز لبعض جوانب المناقشة التي تدور حول
 الموضوع في هذه الأيام. فهناك فريق من الكتاب يعتقد أن منح الأموال
 رؤوس الأموال الأجنبية إنما يحسن في مصلحتها فوج الأضرار التي يمكن أن يفتق
 قضاء الأمة أو إيسارها. هذا فضلاً عن "الصعوبات والعراقيل التي يعترض
 سير الأفراس أو نخس من غير المصنوع أن يعصى العائد من استثمارها هوائد
 المدفوعة، فهي لا تجوز فائدين (١). فإنه ينبغي لكي نقرر سعره مثلاً

(١) الدكتور عبد الرزاق حسن (في الاقتصاد ص ١٣٤)

و قد سورتنا في مقابلها بما قيمته ١٠٠ مليون جنيه (١) . ولقد كان القطن هو المادة الرئيسة في الصادرات حيث بلغ حوالى مليون قنطار في العامين المذكورين . ومن بين سلع مثلها في تصدير القطن مع ما يعلو من المقاومة العنيفة التي يلقاها من كبر متجذرة في أمريكا ، ومن أن ارتفاع كمية الصادر في هذين السنين كان - صافيا - له الطبع سبب الحرب الكورية ؟

و قد ذكر جون غوردون في كتابه ، وفيما أحضر بعضون من حجرة صبيحة إلى أخرى أصنافا منها ومنها ما كان في ذلك صنف - وهم كانوا يقدوا إلى واحدة حكيم حسب ما كان عليه - و قد أخرج حتى لخدم في الهبة وقد سجنوا أنفسهم في رعدهم ، وسحبوا إلى حدائقه حياض لا يدمين .

و حكيم و هو من هؤلاء الذين كانوا في إن أمته يست من احتلوا به إلى كل مدى ، و قد بقي بعض من هذه السبل - يعتقد أن كل من العسير - من أن من من هذه السبل - من هذه السبل - والسبل - أن يكف و ... لتكسب السبل - من هذه السبل - من هذه السبل - و قد كان هذه السبل - من هذه السبل - من هذه السبل - مثل السبل - لقا حرة و احتلوا بها و قد بقي حياض من هذه السبل - فان قيام الصناعات الجديدة ، و لا سيما صناعات حياض و سبل - سوف تؤدي إلى ريب إلى الاستثناء عن وارداتهم ، و تأتي هذه السبل في الحياض موضع شمال (١٩٥٢ / ٥١) حوالى

(١) صفة وهي : و لا في أي من السبل المذكورين و قد أصبح ذلك - من هذه السبل - من هذه السبل - و لا سيما صناعات حياض و سبل - سوف تؤدي إلى ريب إلى الاستثناء عن وارداتهم ، و تأتي هذه السبل في الحياض موضع شمال (١٩٥٢ / ٥١) حوالى

٤٥ مليون من الحبيات وأجيرا مثل كل الأمل صعبا في إمكان زيادة الصادر من القطن كما يقولون . فهو يعبر شئ محقق في إمكان زيادة الصادر من السلع المصنوعة ، ولا سيما إذا أمكنا التوسع في تصنيع منتجات الزراعة التي تلبى اليوم أسواقا رائجة في الكثير من البلدان الصناعية :

وعلى العموم من شأنه السداد ، والسداد لا مريتا بالمدت . لا بدو في الحقيقة أن يكون من شأنه السياسة ، أن سوف تسبب في انعقاد حصبة الدولارات ، وفي عصب الأمر على ذلك . ونحن نعلم أنه لن يكون من الصعب التغلب على تلك العقبة إذا استطعنا إزالتها في ضوء الاستعدادات الجديدة ، والتي ستؤدي حتما إلى رفع المقدرة الإنتاجية للبلاد . ومن شأنه في مقابلة مركزها في مصر البحرية حاجته

وأما عن الضغط السياسي والاقتصادي الذي نعيشه نحن ، وأحدوا يفتنون له عما حدث في بلدان مثل تركيا ، مصر ، سوريا ، فيمكننا أن نقول أنه إن كانت هذه البلدان قد أفقدت على طول الأمور ، فإنها يمكنها مع ذلك من أن تستعيد الكثير في حركتها السياسية ، وفي جانب التنمية كما أنها يمكنها من أن ترفع المرتفعة ليست في مثل حاجتنا إلى الاستعانة بتلك الأموال . إن كانت هذه البلدان قد أفقدت على قطع أموالها من الأموال ، مع عصبها ، فليسوا . وإذا صار لي بين أنها تلامها وتعتبر سمة من سماتها ، فلا شئ ، تصبح مروا أن يفتقد في نفس البقعة وفي هذه البلدان الغفلة والسذاجة ، والمكرم لا يراها عليه صريحه ، لم لا يصرح بنفسه ، أنه قد سب من المستحيل على أنه دولة ، فطاع وف مصر وسر يوجه مصر ، أن عين واحدة محاذة في هذا العالم المتلاطم المضطرب ؟

نعم لقد آن لنا أن نعترف بهذه الحقيقة ، لأن إنكارنا لها لن يربنا سوى بعدا عن حقائق ، وأما في أوهم من أي لا يكون محققا إذا ثبت أن مصر

الإنتاج المعروضة في الساعة المحمية ، وإنتاج بعض نفقات الإنتاج من
أعمار ليار الكهربائي أو الوقود بالنسبة لمستوياتها في البلدان الصناعية العريقة .

لكن الدعوة إلى الحماية لم تعد تليق اليوم هؤلاء لدى الكثير من الحكومات ،
إذ أن الرسوم الجمركية لا تعدو في الواقع أن تكون صرية يدفعها المستهلكون .
وأول من الحكمة أن يعر السواد الأعظم من الشعب من أجل فئة قليلة من
المنتجين ، وهذا يبدى بعض بأسع المبدأ لقائل بأن مجموع ما يتحمله المستهلكون
من نصيبات يجب أن يكون أقل من الريادة الضارثة على الدول الأخرى من قيام
الصناعات الجديدة .

ولما كان من المعروف أن هذه الصناعات غالباً ما يكون على أمدى
من قوى النفوذ السياسي أو المالي الكبير ، مما يجعل من الصعب إزالة
الحركة من وضعها ، وهو يكون من رشد السياسة أن تفرص لها رقابة
شديدة عن طريق مجلس من الخبراء ، يكون مهمته إعادة النظر فيها من وقت
لآخر ، حتى لا يكون اضطراب المنتجين إلى استمرار تمتعهم بحماية باعاً للقائدهم
عن العمل على تخفيض نفقات الإنتاج .

على أن يرى أن الظروف الدولية قد أحدثت تميل إلى تحرير البادل بين
الأمم ، عن طريق رفع القيود المفروضة عليها ، وفي مقدمتها الرسوم الجمركية
المرتفعة . فهذه اتفاقيات روكس وهادس ، وثلاث تقارير صندوق النقد الدولي
ومحور اللجان المختلفة بالأمم المتحدة ، وكلهم تجمع على وجوب رفع تلك القيود ،
وأطلاق حرية التجارة . فالراهن أن العالم قد بات يشعر بحاجة إلى مزيد من
التعاون ، القائم على التخصص وتحقيق الميزات النسبية في الإنتاج . وإذا
ما اشتدت هذه الموجة ، وأحدثت الأمم تميل لتسيدها ، فسوف يجد أنفسهم
عاجزين عن أن نواجهها بمفردها ، ولذا ينبغي من الآن أن تفكر في الوسائل

التي تكفل اصناعاها الصمو . في وجه ادمية الأجسه دون الاعتماد على
حمايتها . ولعل في مقدمة هذه الوسائل أن ندأب على تحسين الوسائل الفنية ،
وتحسين وسائل النقل وتوليد القوى المحركة ، مع تخصيص انشاء ، و تخصيص
رسوم الإنتاج ، ومنح الامتيازات الحكومية لبعض الصناعات التي يعتبر بقاؤها
ضرورة حيوية للبلاد .

(٢) السياسة التعليمية

سبب لصناعة المصرية بامكانها الحصول على العمال ، وحرص الأجور ، إلا
أن هذه لميزة تكاد أن تكون معقدة أحى هي عدم كفاية التعليم المصري
في أول عهده بالصناعة . فالعمال كثيرا ما يأتون من الحقل إلى الصناعة غير
دراية بالأعمال الصناعية ، ولذا ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة لتعليمهم
الصناعي ، والعناية بنشر مدارسه ، وإنشاء المصانع والورش لهم ،
 وإرسال بعثات من العمال المصريين للتدريب في بعض المصانع الأجنبية لمدة
قصيرة يحدون بعدها لتدريب غيرهم . ولا شك أن هذا الدعيم سوف يعمل
على سد ثغرة طالت عانت منها الصناعات القائمة ، ألا وهي افتقارها إلى طائفة
رؤساء العمال Foremen ، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الطائفة في تربية الصناعات
المستقبلية ، بالخير الفنية والمهارة العالية .

على أنه من الطواهر العربية ، أنه برغم الحاجة الملحة إلى تدعيم المدارس
الصناعية وتشجيع طلبتها ، فقد هبط عدد هؤلاء الطلبة من ١٧٥٥٨ في سنة ١٩٣٧
إلى ١٢٥٧٥ في سنة ١٩٥١ . وذلك رغم الريادة الكبيرة في فروع التعليم
الأخرى . ولعل السبب في ذلك إنما يرجع إلى انصراف الطلبة إلى التعليم العام
بعد أن فتحت أبوابه بالمجان ، ومن ناحية أخرى إلى إحصاء مستوى التعليم

المسعى على كل لعمري لأزمات وإعدادات التي يربط عليها الطبيعة ، مع نقاء مباحث
لعمري دون تعديل يتفق مع حاجة الصناعات في الوقت الحاضر

ومن المعروف ان كل أمر له ثوابه وعمله وبعده ضرورة حيوية ،
وكل شيء له من شأنه في الصناعة وشؤون

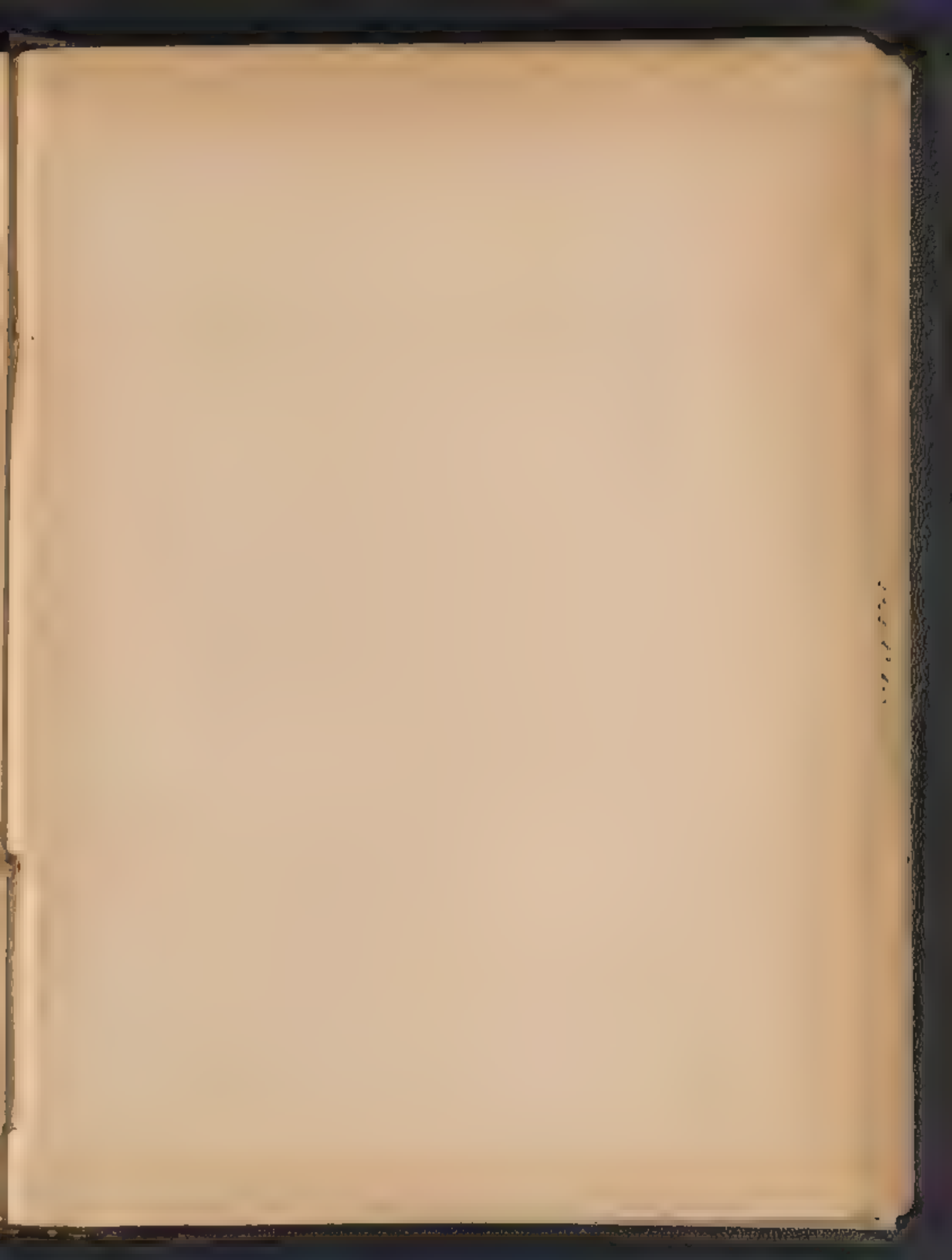
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون
والتي هي من شأنها في الصناعة وشؤون

١٣) الأداة الحكومية

كان من سوء حظ مصر من أن تقترب من مشكلة الأداة الحكومية ،
وهي حقيقة أممية في قضاها ، سواء بالنسبة للشروعات
حكومية بحتة ، أو بالنسبة لأمم وديت أحدهم لها في الظروف إلى
لا اتصال ، في أمم من أمور تراخيص أو العطاءات أو الضرائب ، أو في غير
أش من الأعمال وحدها ، إنما يسي على غير ما شأن معالجة من هذه
المسألة لا يمكن - مما أتينا من مراعاة وبيان - أن يتم في صفحة أو اثنتين ،
أو حتى في عشرات الصفحات ، فلقد أصبحت الأداة الحكومية مصدر سحق
أنه من كل من أوقفه خطه الفاعل في ضروره الاتصال بهيئة من الهيئات
الحكومية ، فإنا نلنا بالشؤون الصناعية ، وكلنا يعلم مدى ما تتطلبه هذه الشؤون
من معالجة رقيقة ، ومن يدبر في كل الأمور .

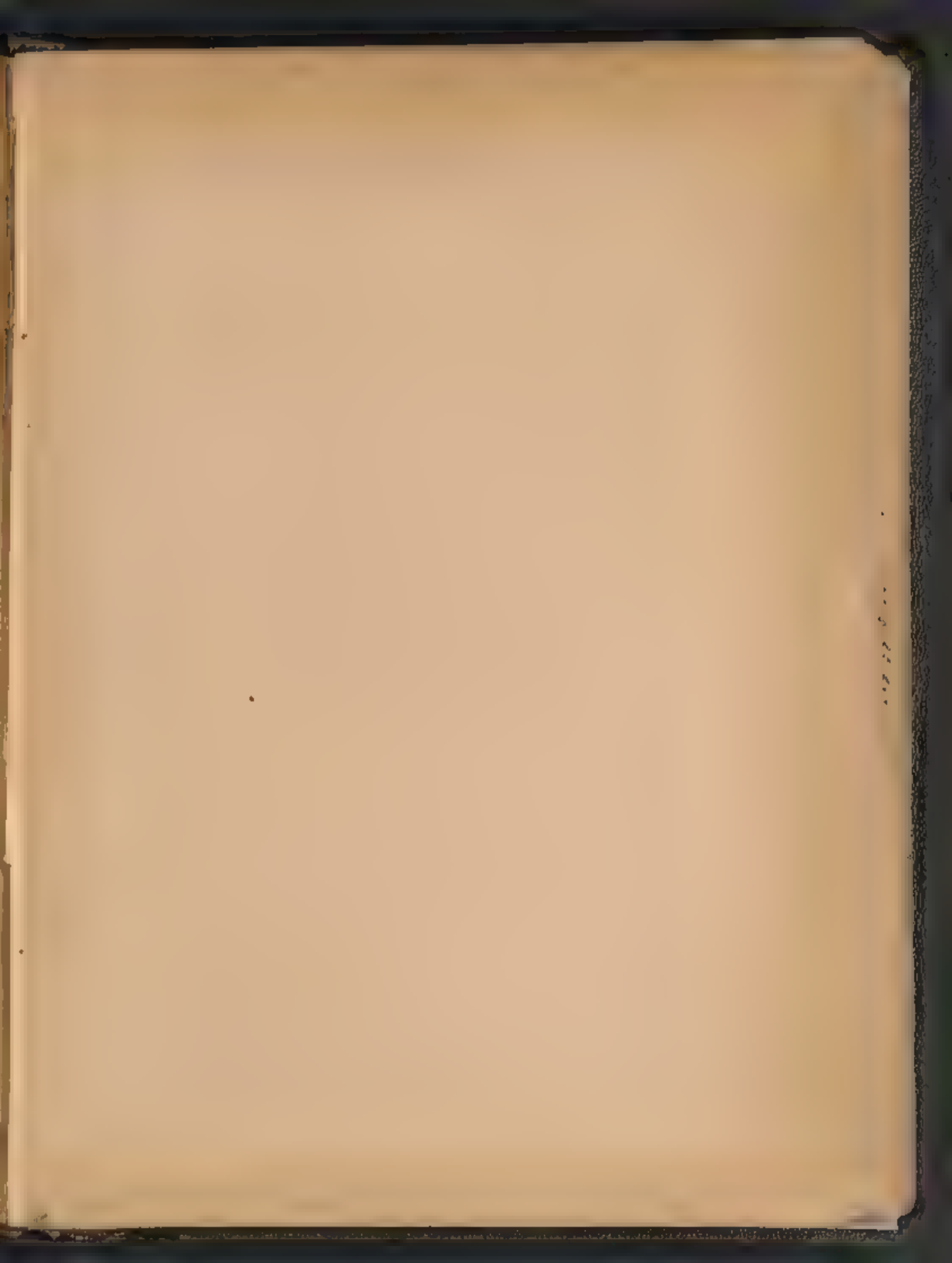
على أنه إذا كان من المتعذر أن تعرض لهذه المشكلة ^{بفصيل} فلا أول من
أل شبه إلها. وإن يؤكد أنه ما بدأ بصلاح الإله الحكيم فيه ، كي
نصه أيضا بسبب الفري لا منطابقه ، هو كل حكمه من عدل سوف
يكون ماله الحسن لا محالة

وإن كان من المتعذر أن تعرض لهذه المشكلة ^{بفصيل} فلا أول من
أل شبه إلها. وإن يؤكد أنه ما بدأ بصلاح الإله الحكيم فيه ، كي
نصه أيضا بسبب الفري لا منطابقه ، هو كل حكمه من عدل سوف
يكون ماله الحسن لا محالة



القسم الثالث

السياسة السكانية



الفصل الأول

نمو السكان //

أولاً هي مرمزة الخصوبة λ $\lambda = \frac{\text{Net Reproduction Rate}}{\text{Net Reproduction Rate}}$

هو الذي يرمز له λ وهو المعدل الذي يولد منه كل فرد من الجيل الواحد في الجيل التالي.

وإذا كان $\lambda > 1$ فإن السكان يتزايدون وإذا كان $\lambda < 1$ فإن السكان يتناقصون وإذا كان $\lambda = 1$ فإن السكان ثابتون.

(١٥-١٠) من أجل أن يكون معدل النمو λ مساوياً لـ ١، يجب أن يكون معدل المواليد مساوياً لمعدل الوفيات.

فإذا أصبح ذلك الحال "نقطة التوازن" من حيث حساب التزايد في مستوى يسمح لألف أنثى ولدت حديثاً أن تحل محل نفسها.

حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ في مصر، حدد أن المعدل الإجمالي لإحصاء المواليد λ هو ٢.٨٢٢ لكل أنثى، أي ما يقرب من ١.٨٢٢ من الجيل التالي سيولد من كل أنثى ولدت حديثاً. لذلك، وإذا كان معدل الخصوبة ١.٠٠٠، أي ولدت حديثاً يصل إلى بدء فترة الخصوبة ٦٠.١ أنثى تقريباً، ويختار فترة الحمل، أي يصل إلى الخمس ٤٩١ أنثى. أي أن متوسط حياة الأنثى المصرية في فترة الخصوبة (٥٠ - ١٥ - ٣٥ سنة) بحسب إحصاء ١٩٣٧ هو ١٩٢٩٧ سنة.

المعدل (الصافي) لجزيرة الامات في مصر .
 $19297 > 22822$
 ٣٥

$$126 = 12556 =$$

هو أن نسبة الخصوبة بحيث كما هي ، وظل معدل الوفيات كما كان في عام ١٩٣٧ . بمعنى أن الأثر القابلة لا يمارى الحياة قبل أن تترك وراءها ١٢٦ من مات جسمي يخدم رسالة محمد اسوع . وهو لا بدور من لا بد من الحياة قبل أن يترك من خلفه ٢٥٦ التي ، وأوتك بدور من يترك ٤٠٩٦ إلى آخر أمواله فسيه . كما أن موقع راحة السكان في مصر إلى أربعة أمثالم في خلال المائة عام القادمة .

ولعلنا نؤكد . هذه الاتجاهات نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في عام ١٩٣٧ كانت ٠.١٦ . ومعنى ذلك أن عدد السكان - إ - يجب أن يمتد على حافله سوف تصبح ٢٢ مليون عام ١٩٥٧ و ٤٨ مليون عام ٢٠٠٧ و ٧٢ مليوناً عام ٢٠٣٧ . لكن هذا مع نسبة شديدة من هذه معدلات سوف تزيد كثيراً ، إذ حدثت سنة إرباء طبيعية في الزيادة خلال السنوات العشر الأخيرة ، حتى عام ٢١ . وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد من ٤٣ إلى ٤٣ واعتراض معدل الوفيات من ٢٦ إلى ٢١ (٢) .

وهذا بدور كبير أن يفسر من هذا الزيادة القريب ؟

يأتي بعض "كتاب" من هذا الاتجاه إنما ترجع إلى ارتفاع الخصوبة في مصر إلى أقصى معدلات السولوجية معروفة ، في الوقت الذي تميل فيه معدلات الوفيات

(١) حمد بن سعيد (محصات السكان) ١٠٨ و ١٢٨ .

(٢) حمد بن سعيد ١٥ و ١٦ .

إلى الاختصاص البطل. نتيجة لتقدم الطب الوقائي والعلاجي ، وانتشار العلم والمعرفة بين السكان .

والجدول التالي يبين معدلات الزيادة الطبيعية في بعض المجتمعات ذات النمو المتزايد

الزيادة الطبيعية	معدل المواليد	معدل الوفيات	التغير
١٦	٢٦	٤٢	١٩٣٩
٢١.٧	٢١.٣	٤٣	١٩٥٠
١٠.٧	١٠	٢٦.٧	الهند
٩.٩	١٠.٨	١٩.٩	أستراليا
١٧.٤	١٠	٢.٣	الولايات المتحدة
١٥.٧	٨.٥	٢٢.٢	سويسرا
١٣.٩	٥.٤	١٨.٣	ألمانيا

أما السبب في ارتفاع معدل المواليد في مصر ، يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها فيما يلي

أولاً - ارتفاع نسبة الأمية بين الناس ، إذ يبلغ حسب تعداد ١٩٤٧ حوالي ٧٨ ٪ مع سيطرة الروح الانكاسية على التفكير مما يحجبهم عن التفكير على فهم حقيقة الحياة ، فهم يفتنون على الروح مسكرة دون مراعاة مستوى اجتماعي مناسب ، وذلك على عكس المتغير ، هؤلاء يضطرون في الغالب

إلى تأجيل رواجهم إلى أن يتم عرجهم . ويحققون لأنفسهم مستوى اجتماعياً واقتصادياً لائقاً .

ثانياً : من جهة الطلاق بسبب الزواج ، ساعد المأزق في هذه الحروف من الطلاق ، فتسمى إلى إيجاب أكبر عدد من الأشخاص حتى ضمن الاتفاق على وجوب الزواج . من جهة أخرى ، وأما في سنة ١٩٠٠ من حالات الطلاق نحو ١٠٠٠ من الرجال ، فكانت ٢٠٠ من النساء .

ثالثاً : من جهة الزواج ، ساعد الزواج في هذه الحروف من الزواج ، فتسمى إلى إيجاب أكبر عدد من الأشخاص حتى ضمن الاتفاق على وجوب الزواج . من جهة أخرى ، وأما في سنة ١٩٠٠ من حالات الطلاق نحو ١٠٠٠ من الرجال ، فكانت ٢٠٠ من النساء .

هذا : أنما في سنة الزواج ، ساعد الزواج في هذه الحروف من الزواج ، فتسمى إلى إيجاب أكبر عدد من الأشخاص حتى ضمن الاتفاق على وجوب الزواج . من جهة أخرى ، وأما في سنة ١٩٠٠ من حالات الطلاق نحو ١٠٠٠ من الرجال ، فكانت ٢٠٠ من النساء .

حاشية : أنما في سنة الزواج ، ساعد الزواج في هذه الحروف من الزواج ، فتسمى إلى إيجاب أكبر عدد من الأشخاص حتى ضمن الاتفاق على وجوب الزواج . من جهة أخرى ، وأما في سنة ١٩٠٠ من حالات الطلاق نحو ١٠٠٠ من الرجال ، فكانت ٢٠٠ من النساء .

سادساً : أن تأخر الوسائل المستخدمة في الزراعة قد حقق بين الربيعين عمده مؤزاهما أن كل ولد ينجح للفلاح ، بهتمز مكسباً مادياً وأدبياً له ، إذ أن تربيتة لا تكلفه الكثير . بينما ستصبح أنه يكسب من وراء عمله في الحقل أو في رعي الماشية والأغنام .

إيطاليا أو فرنسا ، لئلا يوضح أن تلك البلدان تنفع بحبة أسنانها أضعف
ما تنفع بها نحن في بلادنا ، وذلك مع الفارق الشاسع في حجم ونوع الإنتاج
هنا وهناك ، ونتمنى في آخر ، وهو أن الإثبات يقم بعبء في تلك البلاد بعمل
من الأعمال ، وعلى الأخص فن الرواح ، في حين لا يقوم لسان في مصر
إلا بعمل قبيح ، وهذا معناه أن الجزء العاص من السكان في تلك البلدان أقل
كثيرا منه في مصر .

ولن ما يقدم يدعونا في النهاية لأن نخرج عن حدودنا ، وأن نرى الأمر
شئنا من الجأه والحزم ، فإنا لو ألقينا الحمل على الفارب لأوصلنا هذا البحر
المطرود إلى حافة هلاك ، بل لعب لا نكرن مبالغين إلا أننا قد سمعنا بالعلم هذه
الحافة ، ولم نجد بيتا وبين أن تردى فيها إلا أن نبقى في جهودنا هذا بضع
سنوات أخرى

وإذ كان الأمر كذلك ، فهل من سبيل ننجاه من ذلك المصير المظلم ؟

إن الإجابة على هذا السؤال قد ماتت وأصبحت ، وعدا السبل لنا ، فزعد
بنقصنا لإفتر من الشجاعة ببدد به رهبة المحبون لكن لعل مما يحفف من
حدة هذه الرهبة ، لنا لسان أول الأمم التي أقدمت على السير في هذا الطريق ،
فقد سبقنا إليه أمم كثيرة ، وستطيع إذا شئنا أن نعيد من نخرب هذه الأمم .

fill
the
here

تحدید النسل

وہ کی طرف اشارہ ہے اور ہاں میں ہاں ملے ہوئے ہیں اور ان کی ایک
سیر اس کے ساتھ کیا گئی ہے اور ان کی ایک سیر اس کے ساتھ
کی گئی ہے اور ان کی ایک سیر اس کے ساتھ

ومن اجتهاد البشر الدعاية إلى معظم الدول الأوروبية، فتأسست جمعيات مشابهة في هولندا وبلجيكا واسكتلندا وفرنسا وألمانيا. بل إن الأمر لم يقتصر على الدعاية، إذ تأسست في تلك البلدان العيادات الضيقة، وزودت بالأطباء والمرصت، لأرشاد الأرواح إلى وسائل تنظيم الحمل، ومنع العقراء منهم.

کمیٹ میں امداد سے منہ پھری کرنا مارا کہ اعداد میں نقطہ یا مادہ المظفہ
Absolute Over-population لان مواریثہ سے مراد ہے کہ زمین پر آباد
ہوئے انسانوں کی تعداد اس قدر ہو جائے کہ اس سے زیادہ انسانوں کو
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔

یہاں پر یہ بات قابل غور ہے کہ زمین پر آباد
انسانوں کی تعداد اس قدر ہو جائے کہ اس سے زیادہ انسانوں کو
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔

یہاں پر یہ بات قابل غور ہے کہ زمین پر آباد
انسانوں کی تعداد اس قدر ہو جائے کہ اس سے زیادہ انسانوں کو
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔

یہاں پر یہ بات قابل غور ہے کہ زمین پر آباد
انسانوں کی تعداد اس قدر ہو جائے کہ اس سے زیادہ انسانوں کو
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔
اسی طرح کے وسائل سے سنبھالنا نہ ہو۔

انتهى . . . صحيح . . . بين آخر و بين التفكير من الافكار
و انما بين بعض هذه و بين بعضه بحث من رتبة و طائفة . و اهل دافعة
و رصا . . . كان . . . مشكلة . . . تصحاح . . . شك . . .
الادوار
. . . مشكلة
.

و
.
.

و
.
و

و
.

و
و
و
العلم

و
الوعي

بحرية واثنية الأساسية في سرس اليان من النجاح ما يشجع على تعميمها في
سائر مناطق القصر

في تعليم الناس في عبادة الله سبحانه وتعالى واثنية في
العمل على تحسين النسل في كل قرية وكورناكة من اقسام القصر من
سائر اقسام القصر واثنية في

العمل على تحسين النسل في كل قرية وكورناكة من اقسام القصر من
سائر اقسام القصر واثنية في العمل على تحسين النسل في كل قرية
وكورناكة من اقسام القصر من سائر اقسام القصر واثنية في
العمل على تحسين النسل في كل قرية وكورناكة من اقسام القصر من
سائر اقسام القصر واثنية في العمل على تحسين النسل في كل قرية
وكورناكة من اقسام القصر من سائر اقسام القصر واثنية في

العمل على تحسين النسل في كل قرية وكورناكة من اقسام القصر من
سائر اقسام القصر واثنية في العمل على تحسين النسل في كل قرية
وكورناكة من اقسام القصر من سائر اقسام القصر واثنية في
العمل على تحسين النسل في كل قرية وكورناكة من اقسام القصر من
سائر اقسام القصر واثنية في العمل على تحسين النسل في كل قرية
وكورناكة من اقسام القصر من سائر اقسام القصر واثنية في



اللوحات^(١)

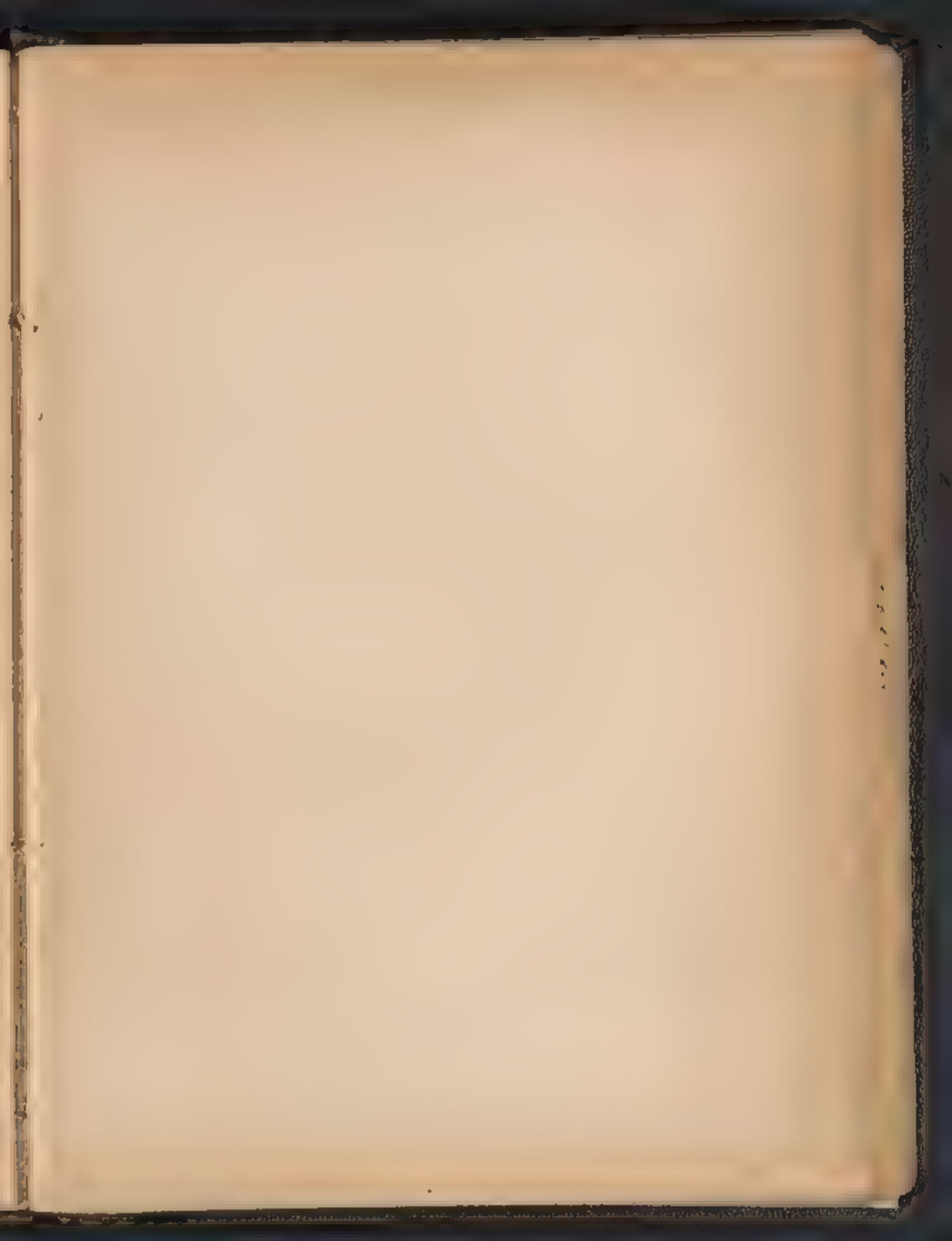
(١) من حق شقيق محمد، الطالب بكية هندسه . ان اسجل له شكرى على الجهد
المصنية التى بدها ممي ق رسم وإخراج هذه اللوحات .

المؤلف

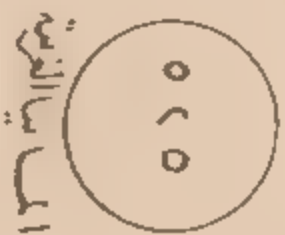


(أ) الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة ١٩٣٩ = ١٠٠





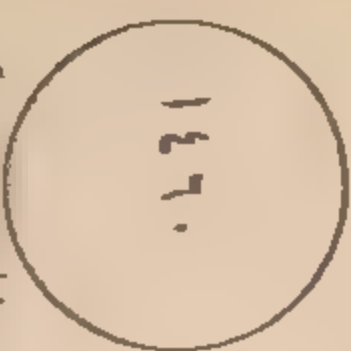
متوسط دخل الفرد في مصر مقارنة ببلدان أخرى ١٩٥٠ بالدولار الأمريكي

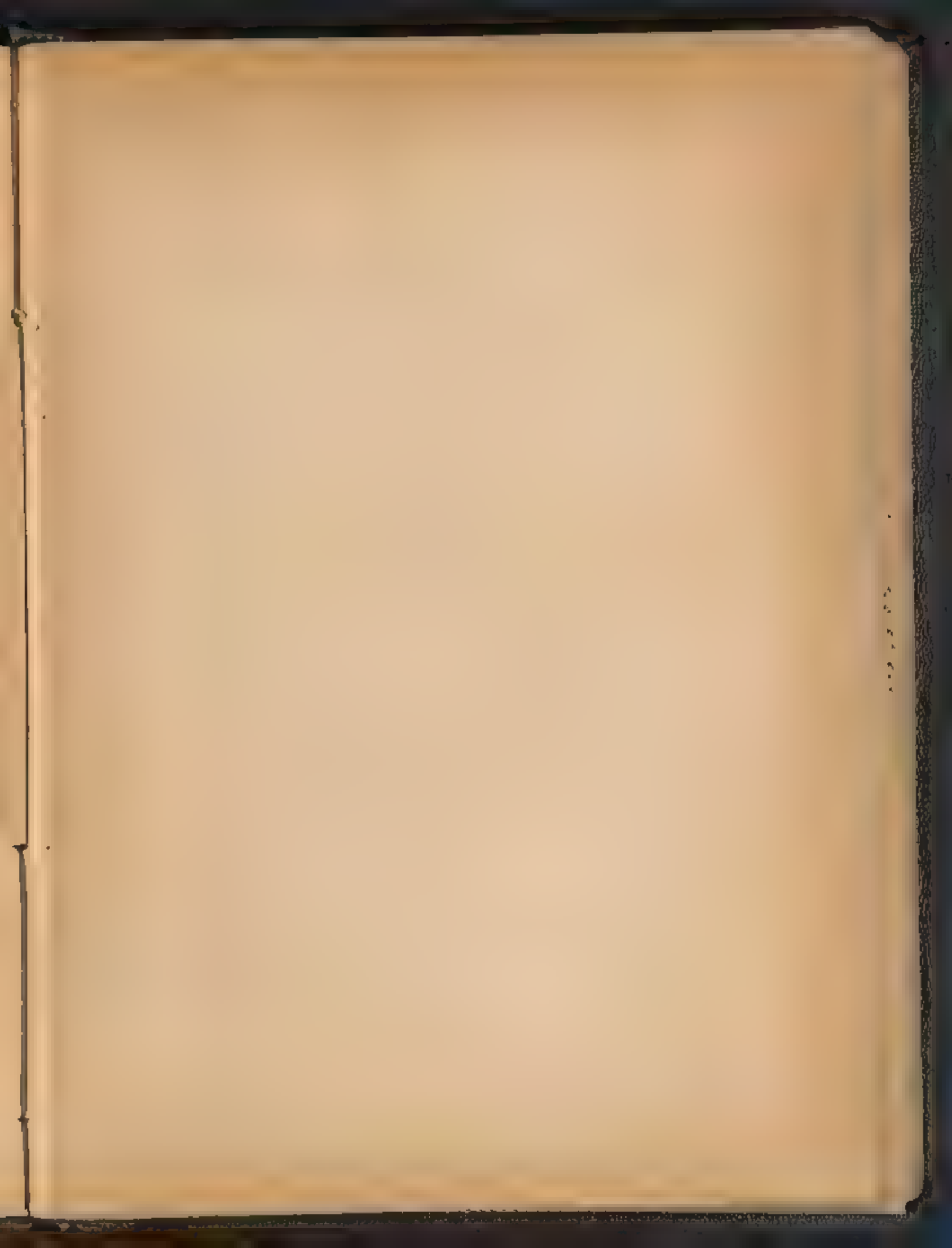


وإسبانيا



مصر

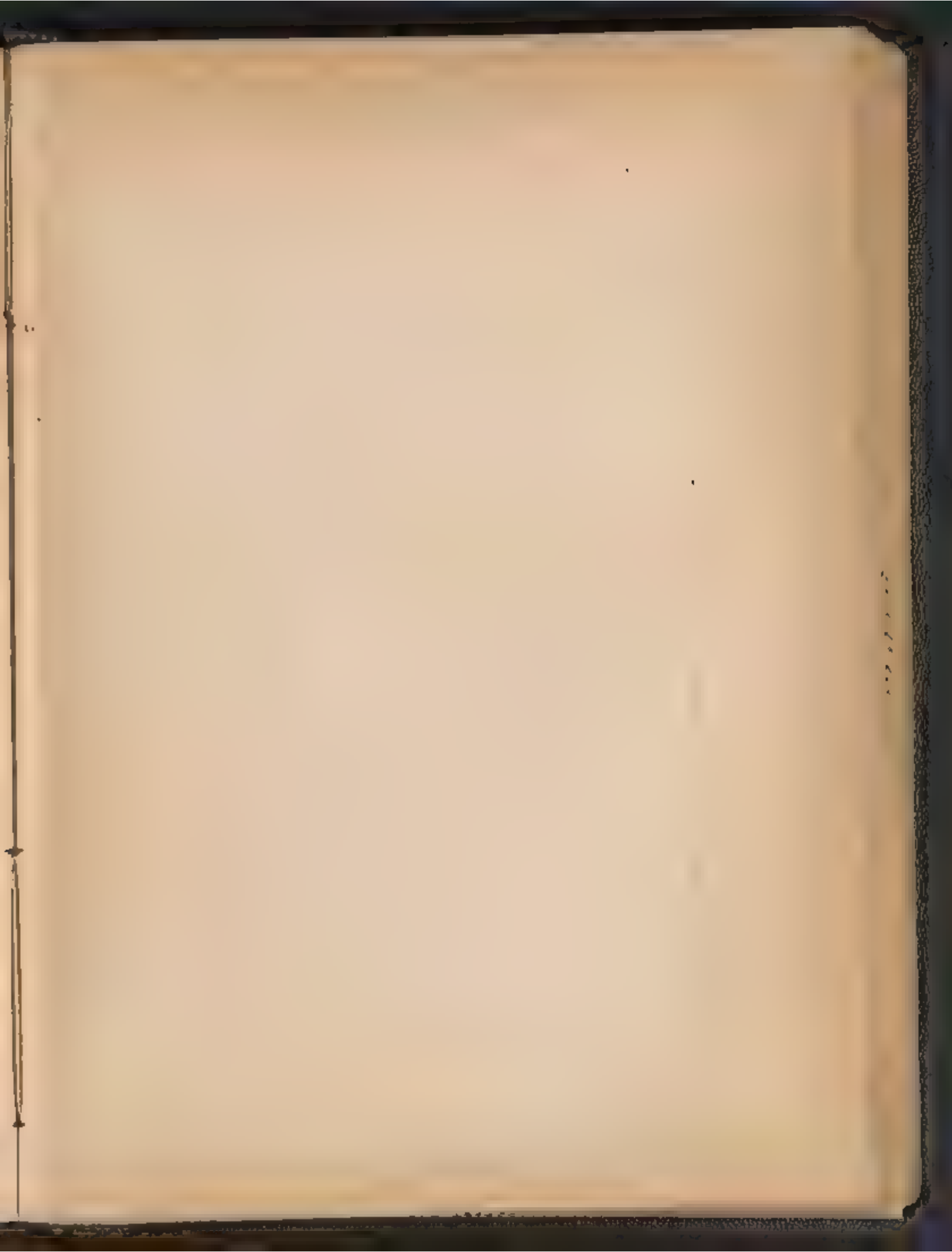




(٣)

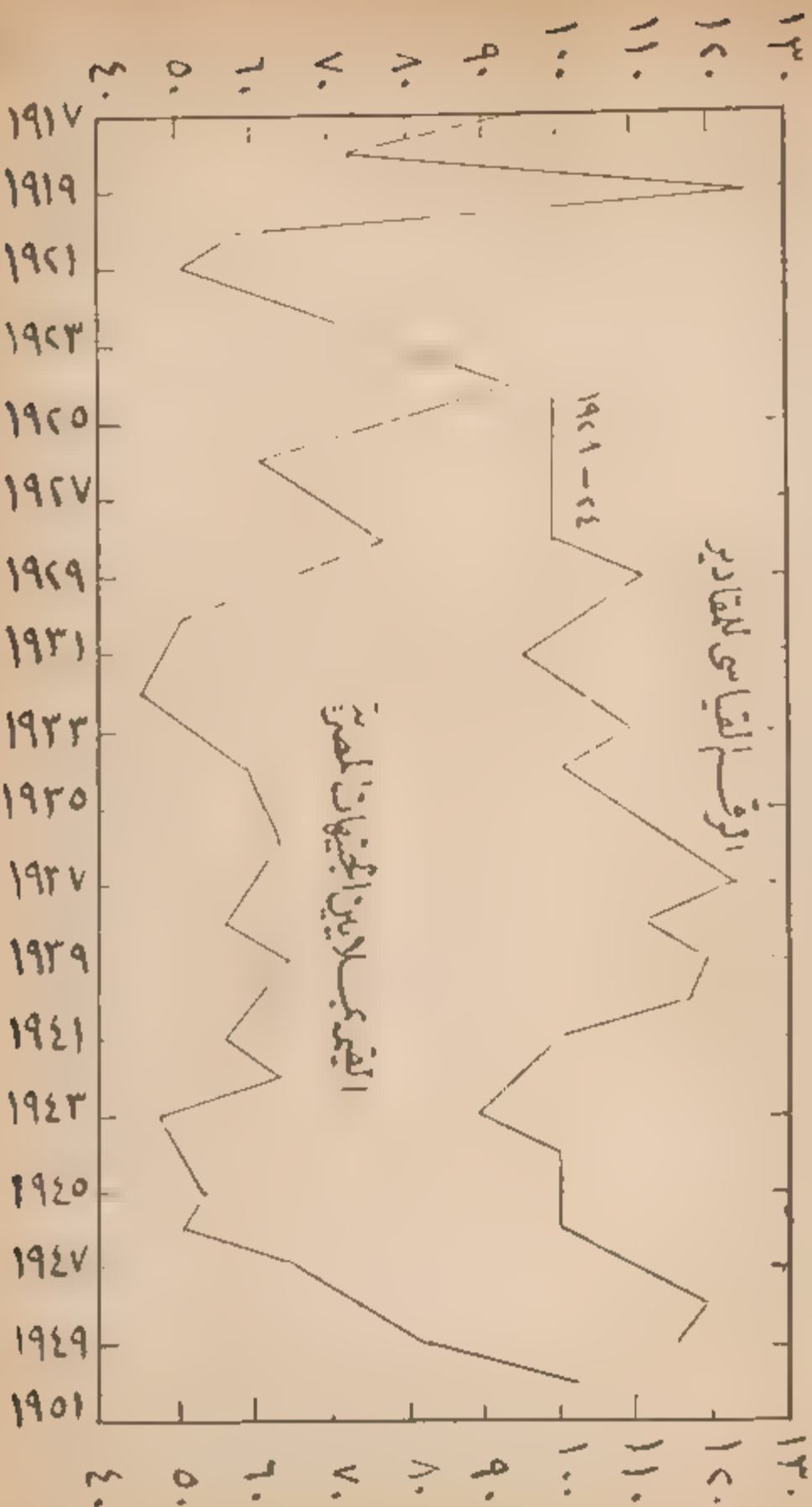
ازدياد واردات المواد الغذائية

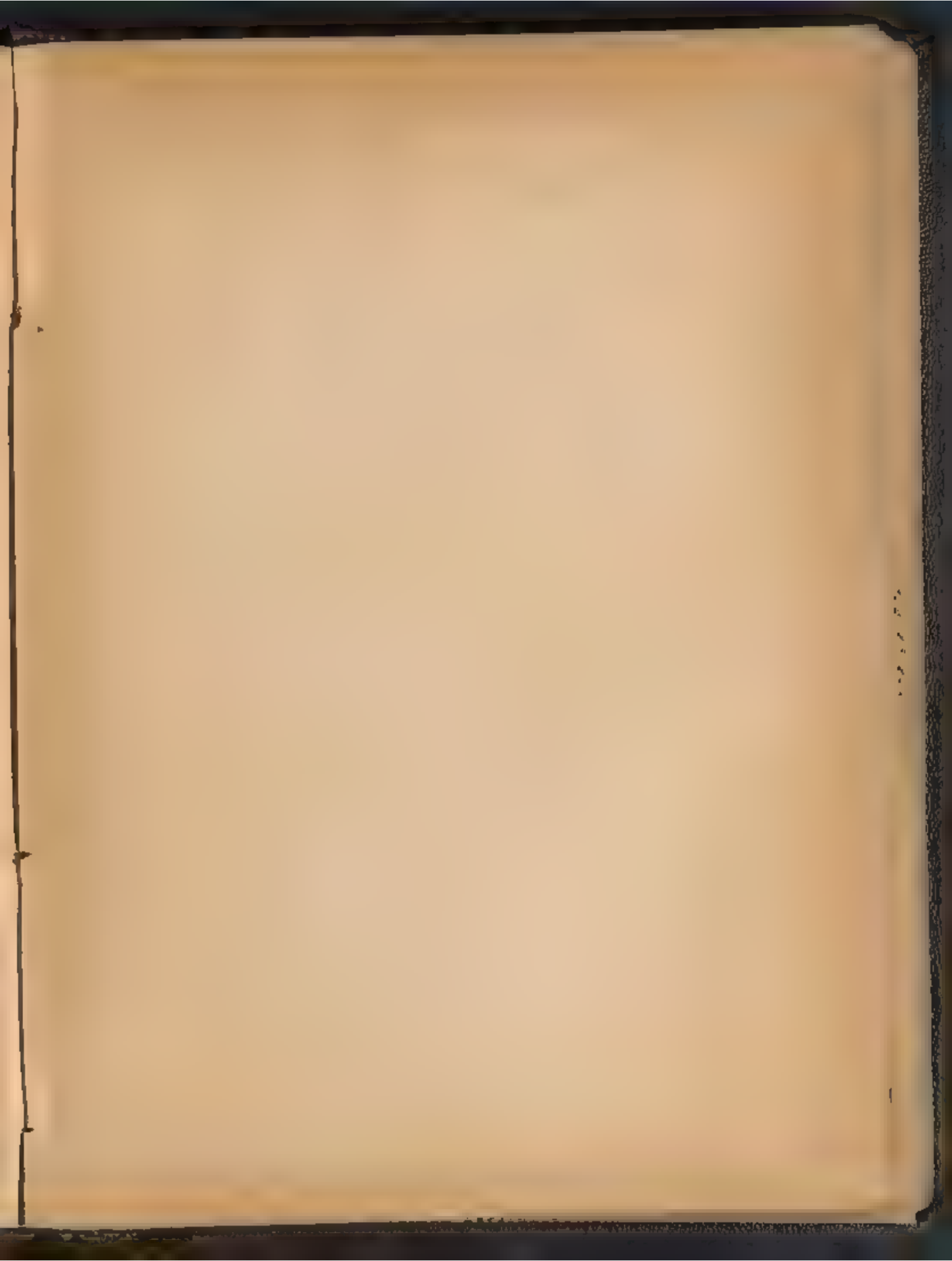




التغير في مقدار رطوبة الخصال الزراعية

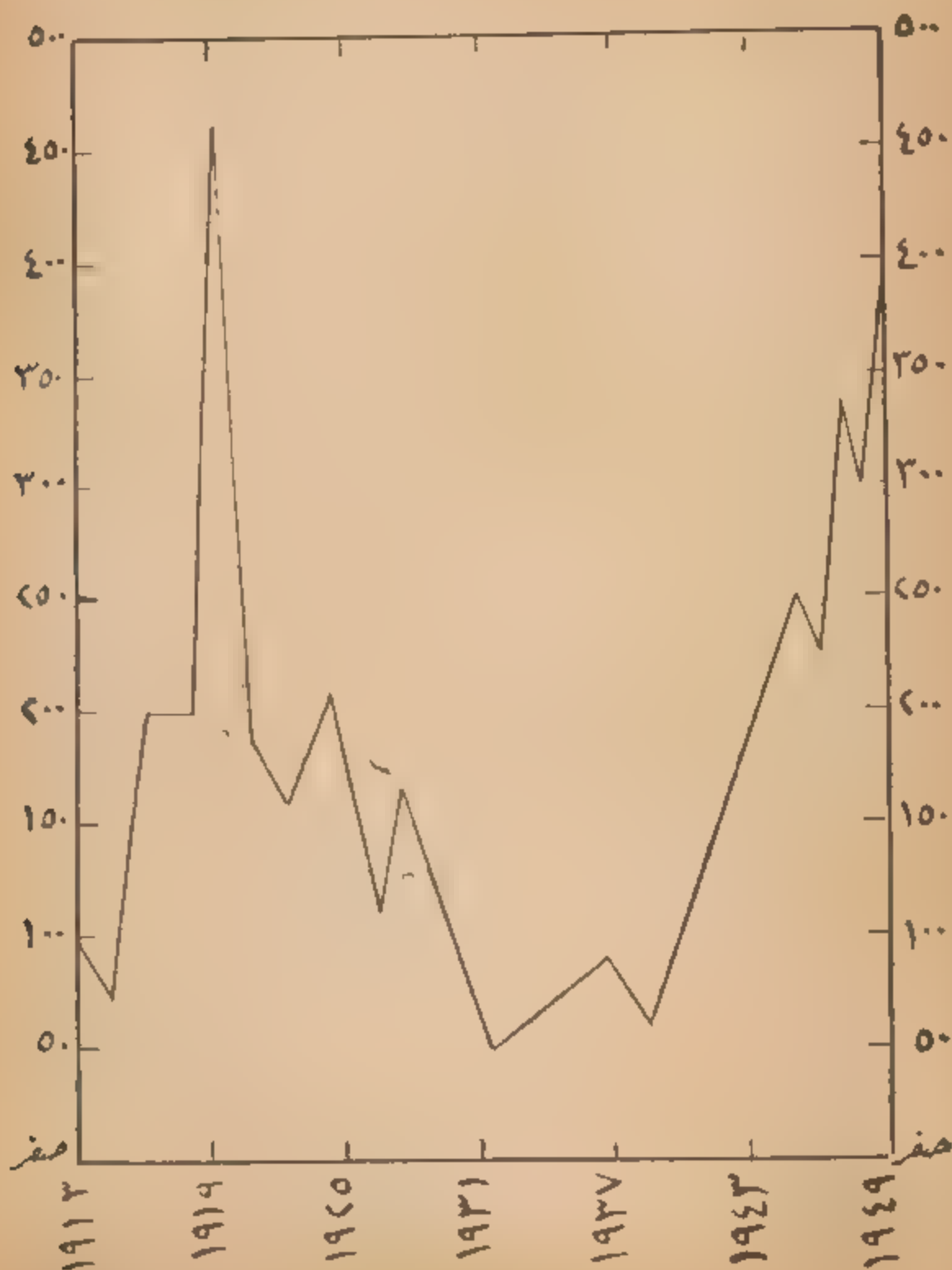
(٤)

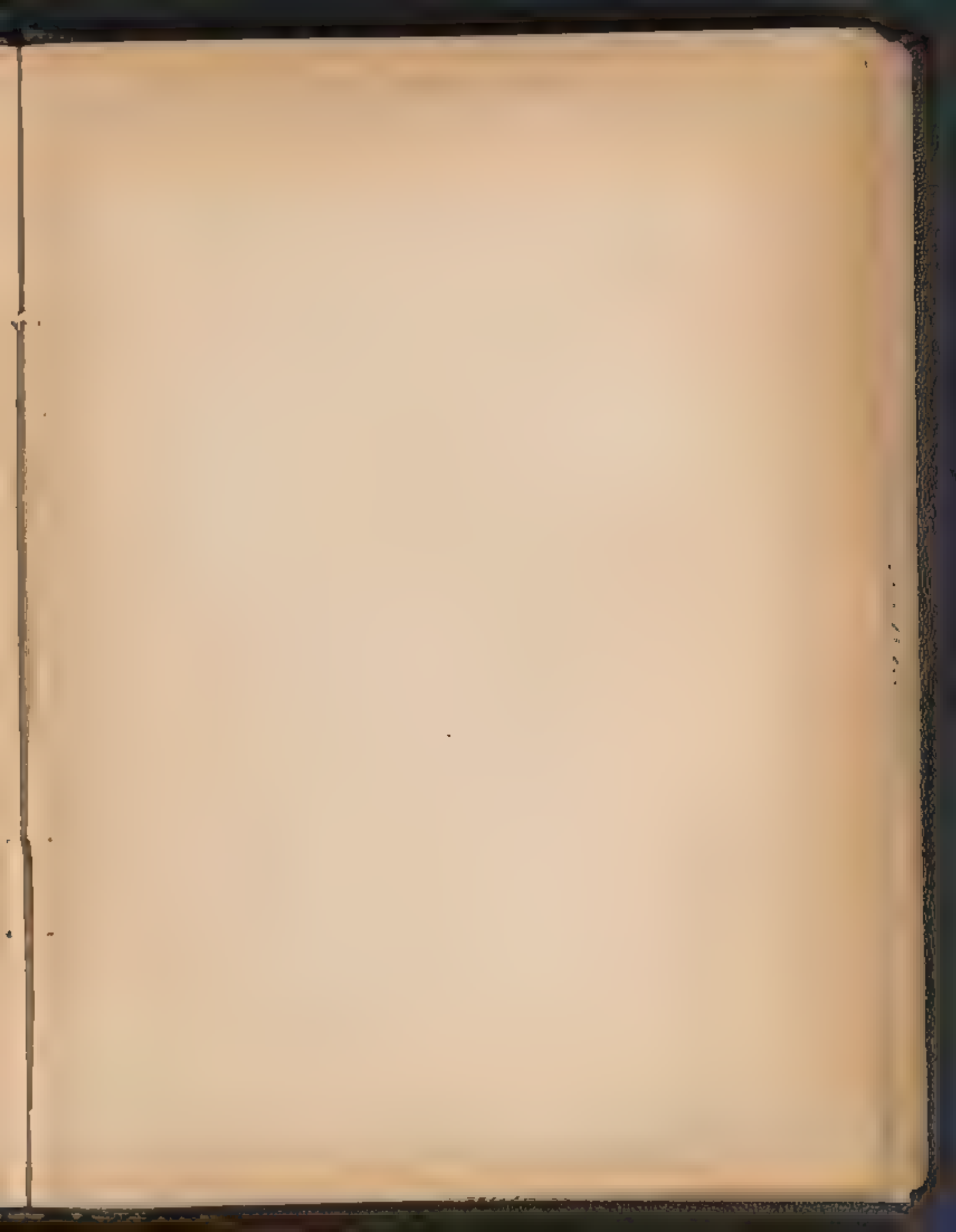




(٥)

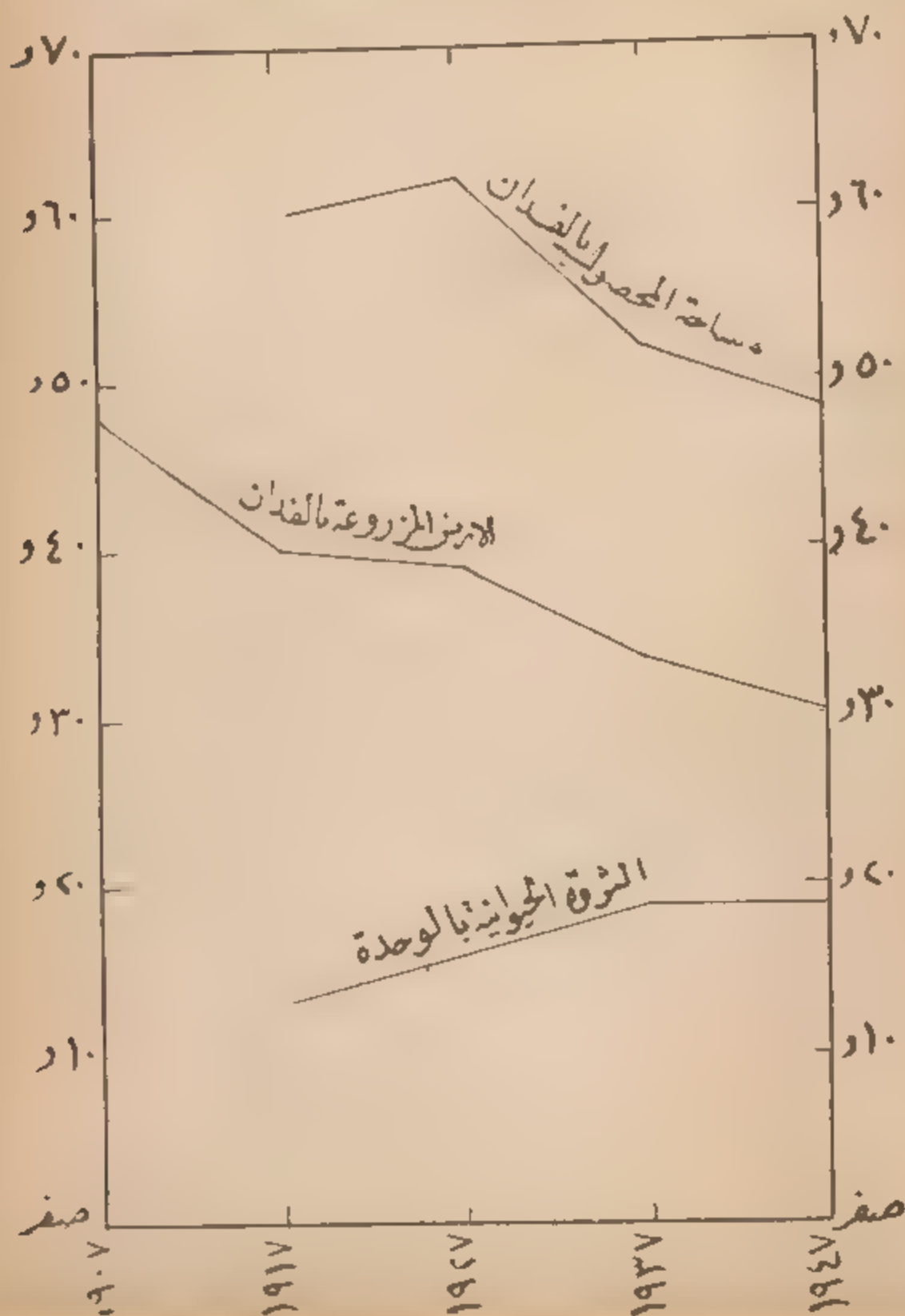
الأرقام القياسية لأسعار الفضة ١٩١٣ = ١٠٠

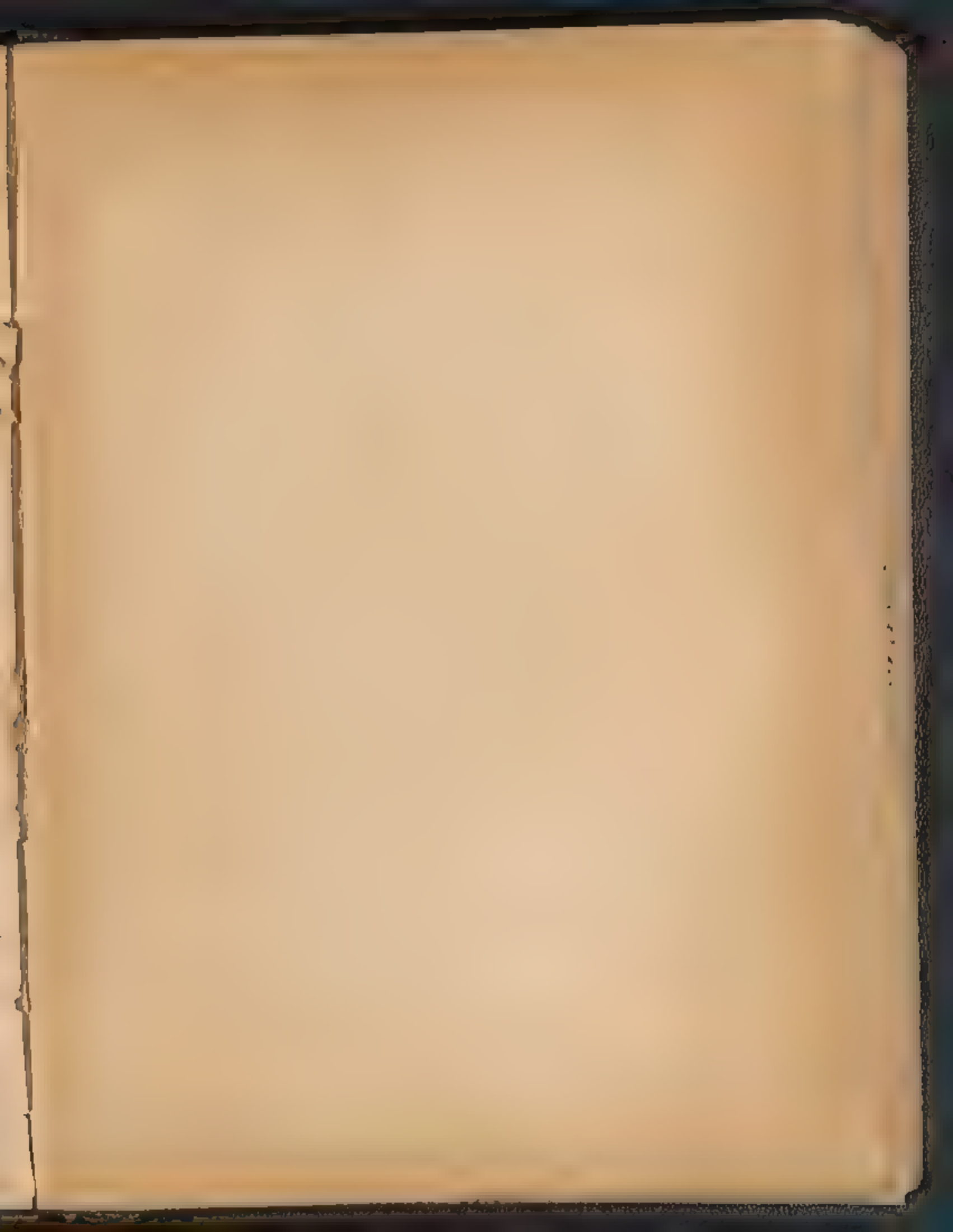




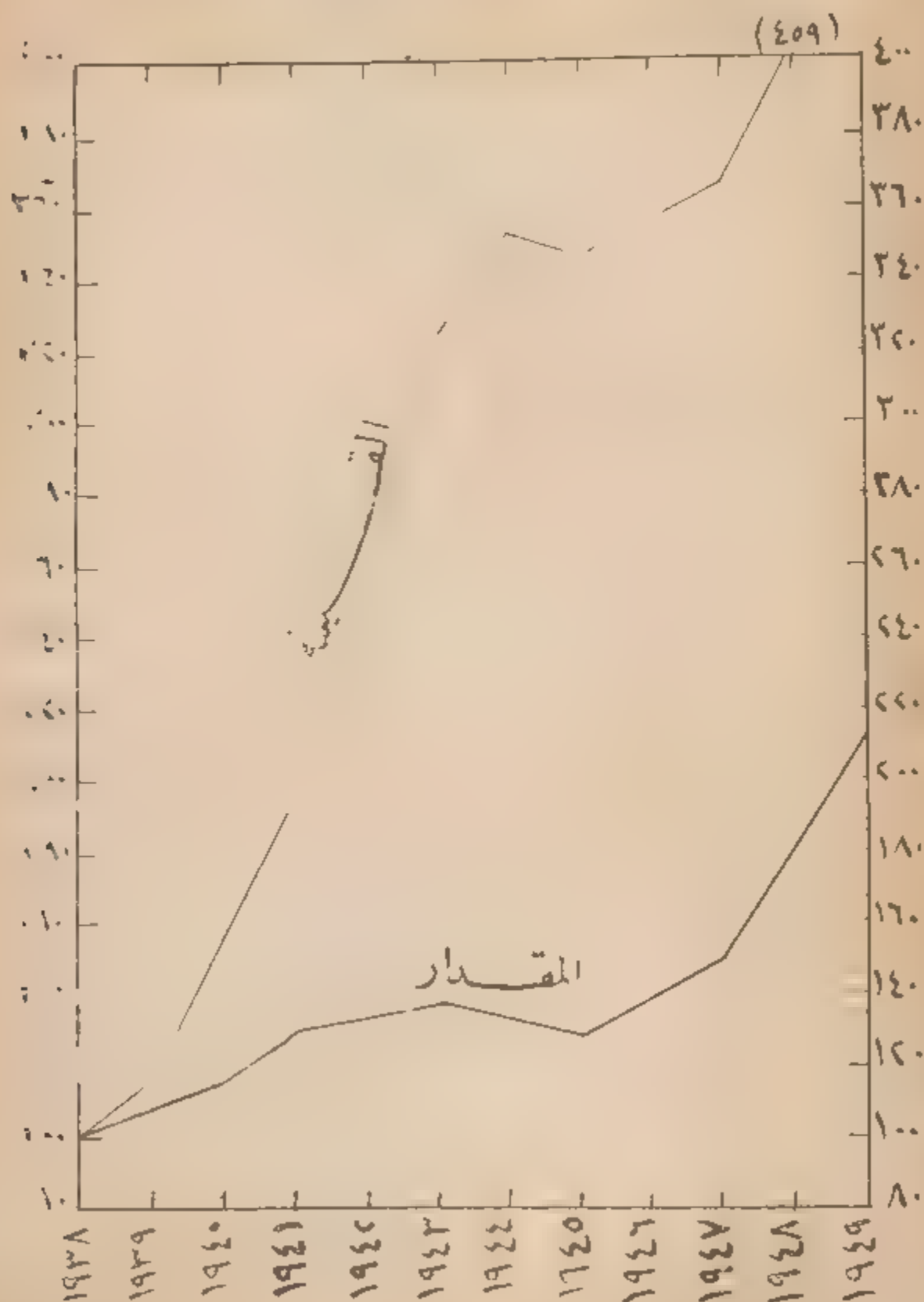
(٦)

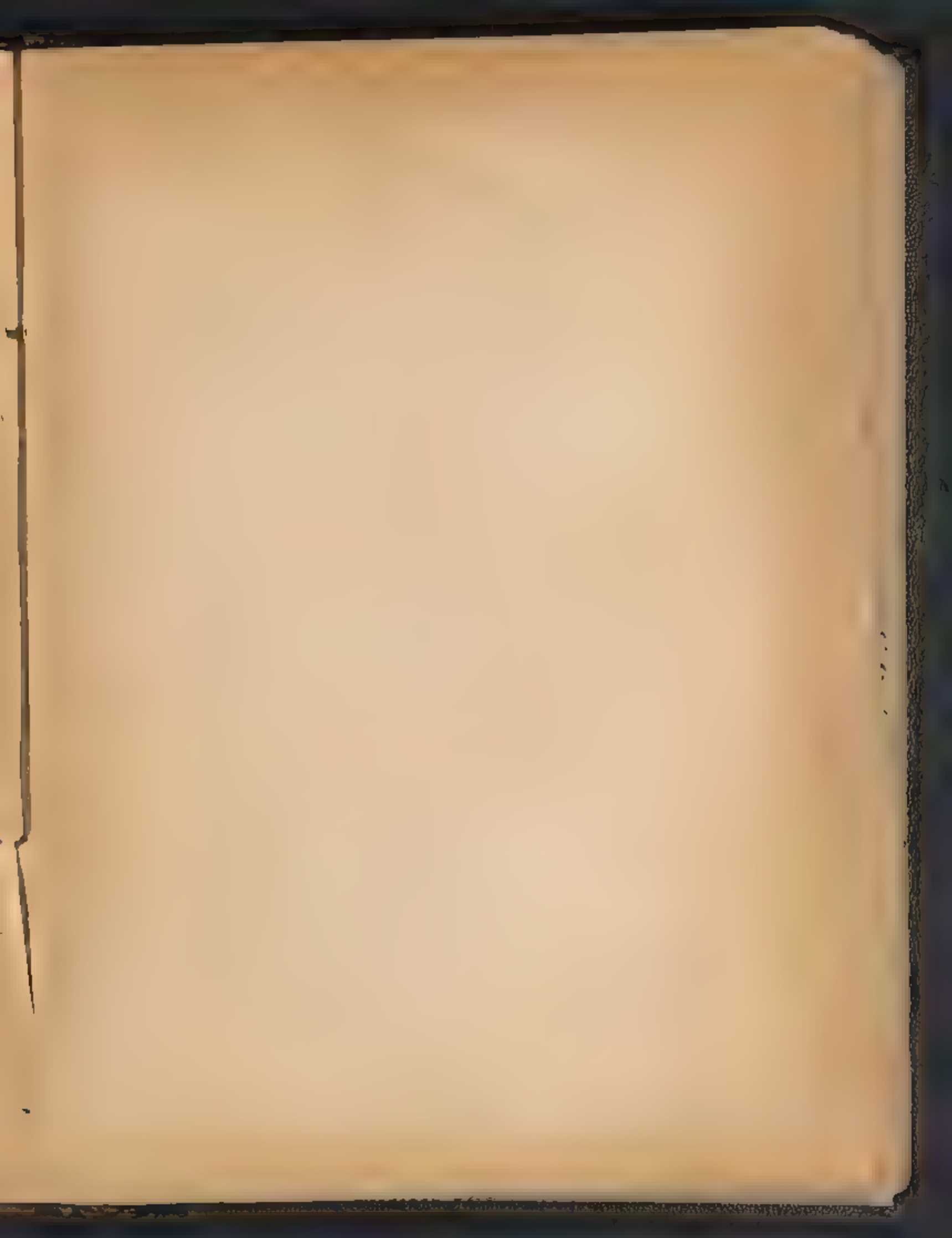
نصيب الفرد من الشروة الزراعية





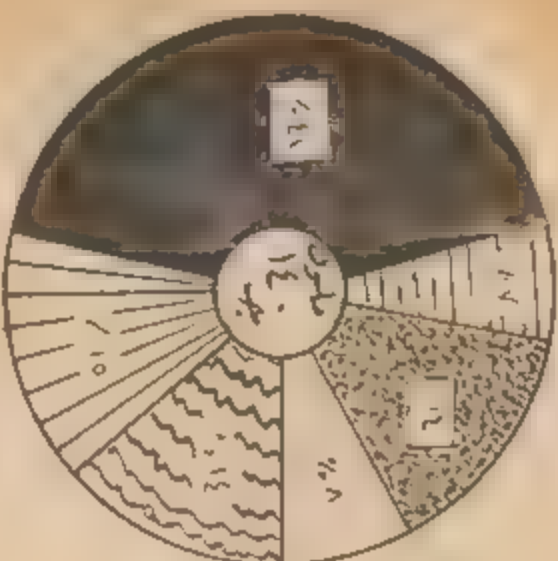
(٨) الأرقام القياسية لمقدار المستحقة الضريبة قيمتها (١٩٣٨ = ...)





المتوزع النسبي لعدد سكان المستعمرة في المستعمرات المحلقة

١٩٥٠



مستعمرات
مختلفة

مستعمرات
بحرية

١٩٣٨



مستعمرات
صناعية

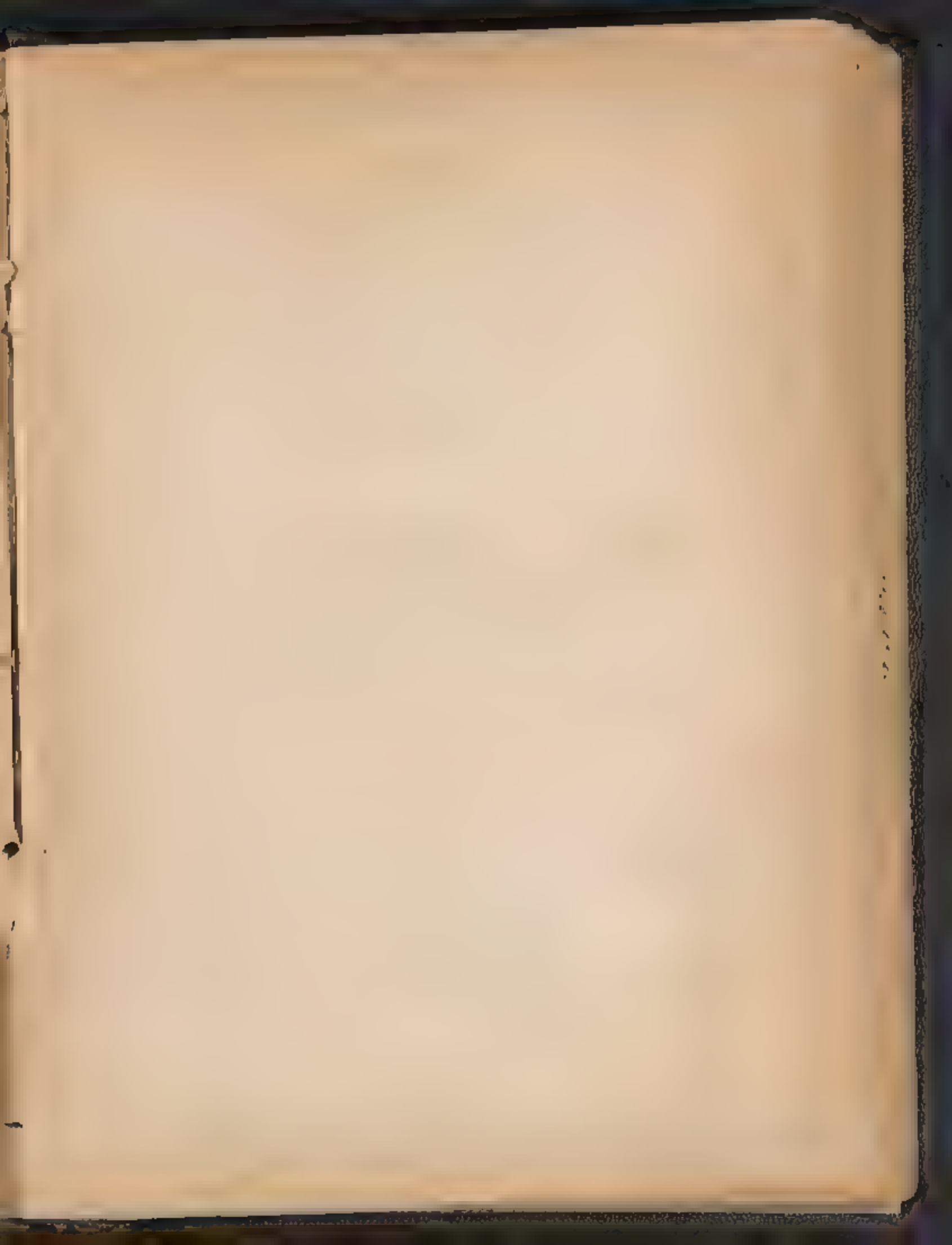
سكان المستعمرات
والمياه والاربع

١٩١٤



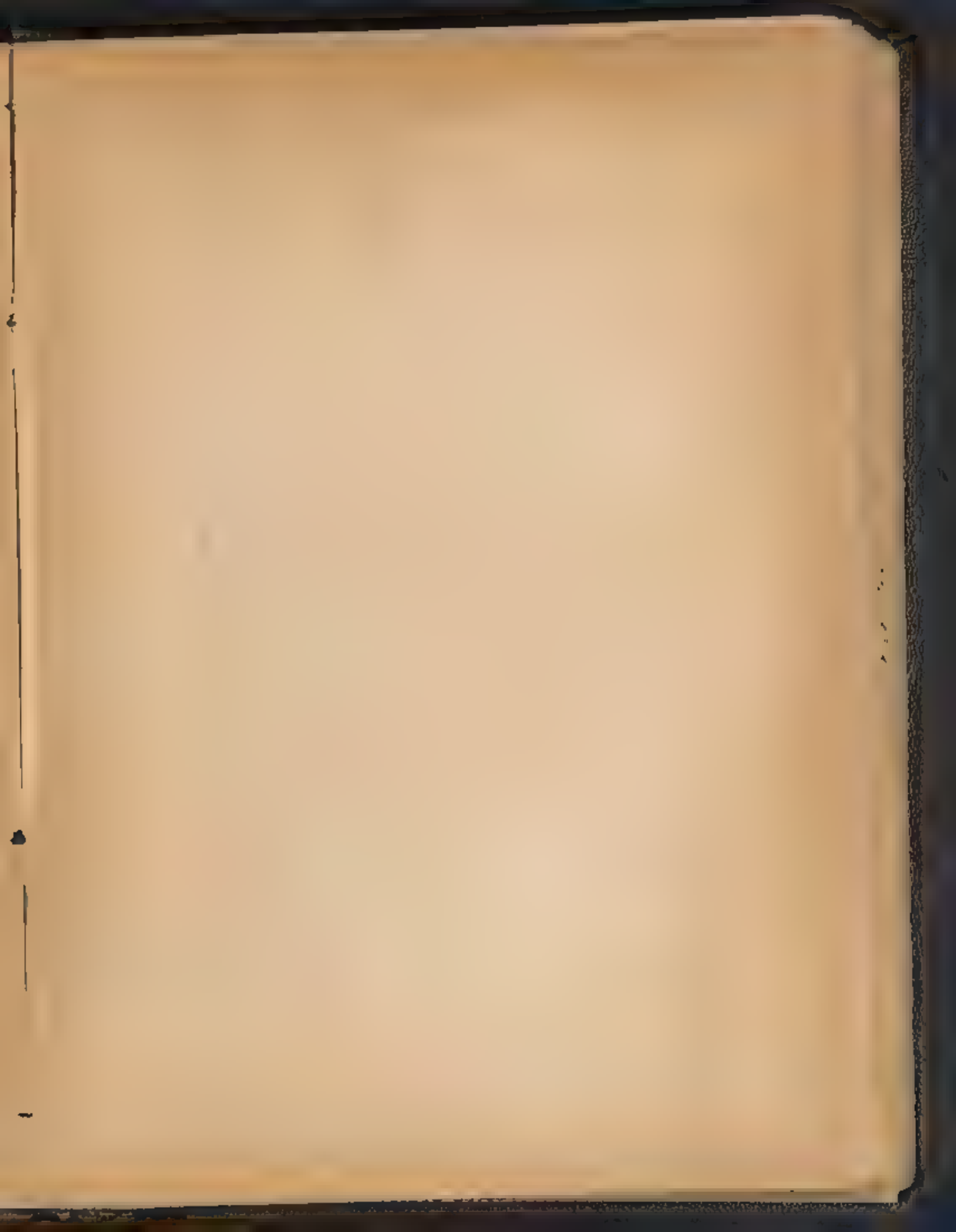
مستعمرات
أهمى

بنوك الرهن
المقارن والرأى



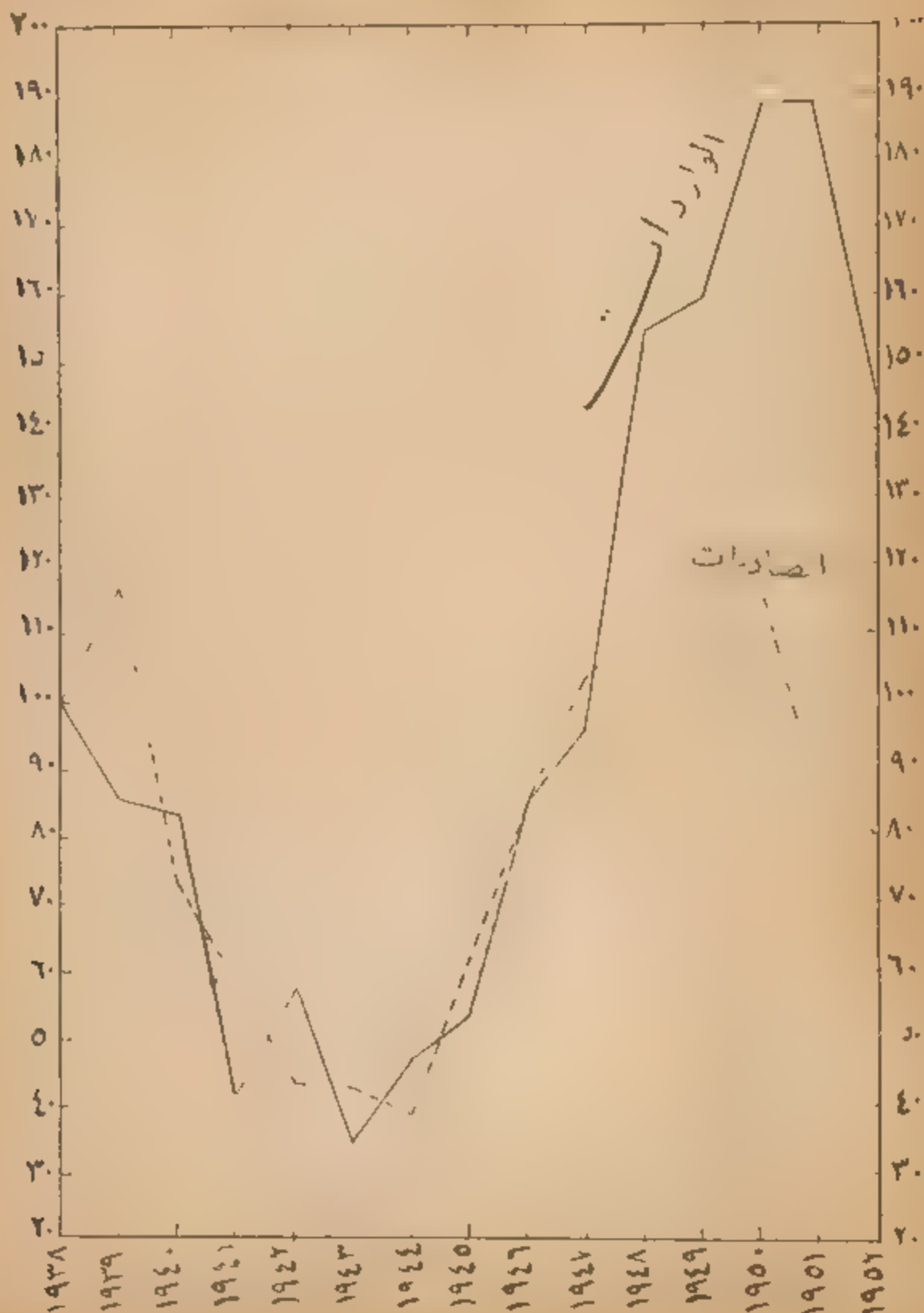
قيمة الصادرات والواردات بملايين الجنيهات (١٠)

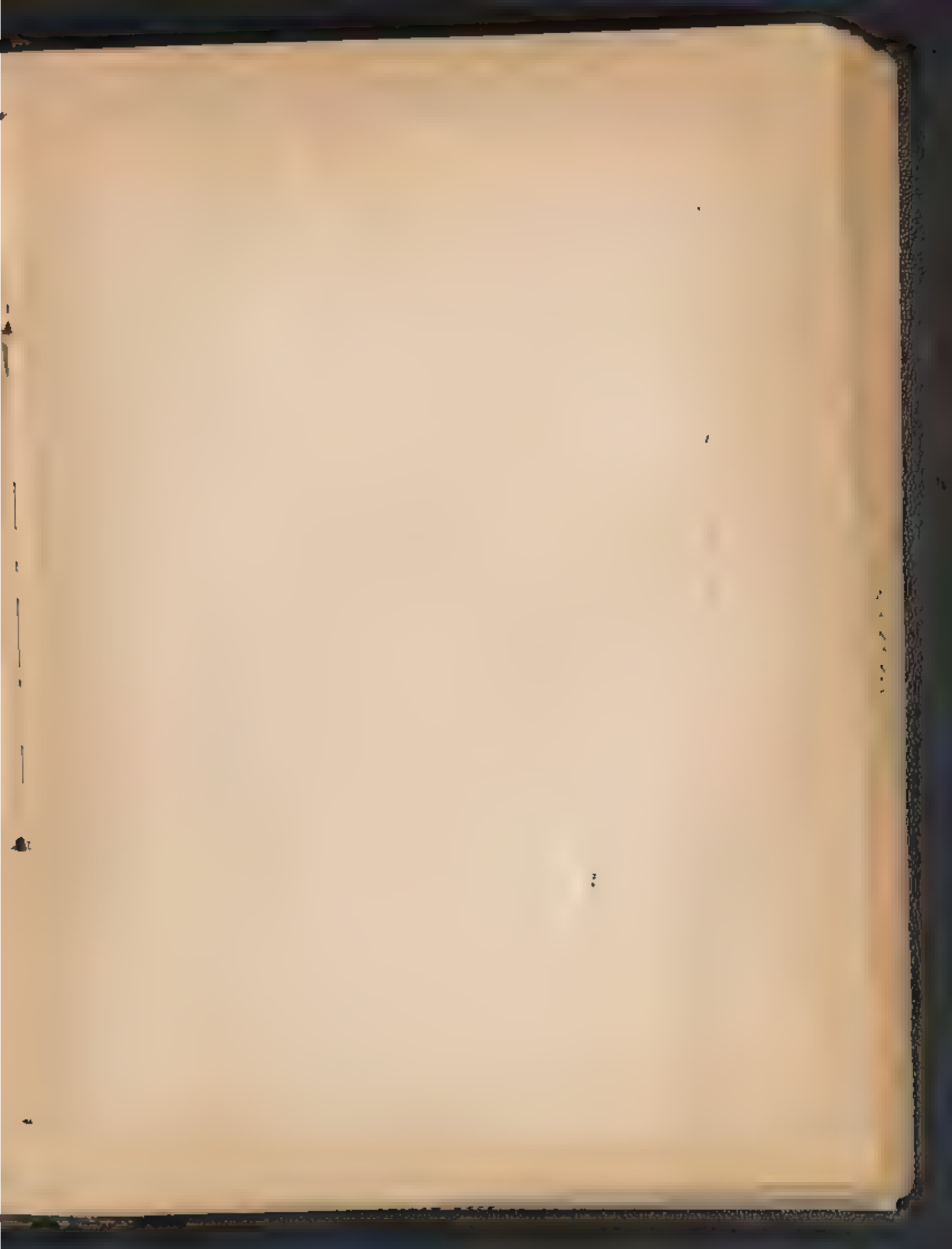




(١٧)

القيمة المضافة للصناعة والتجارة

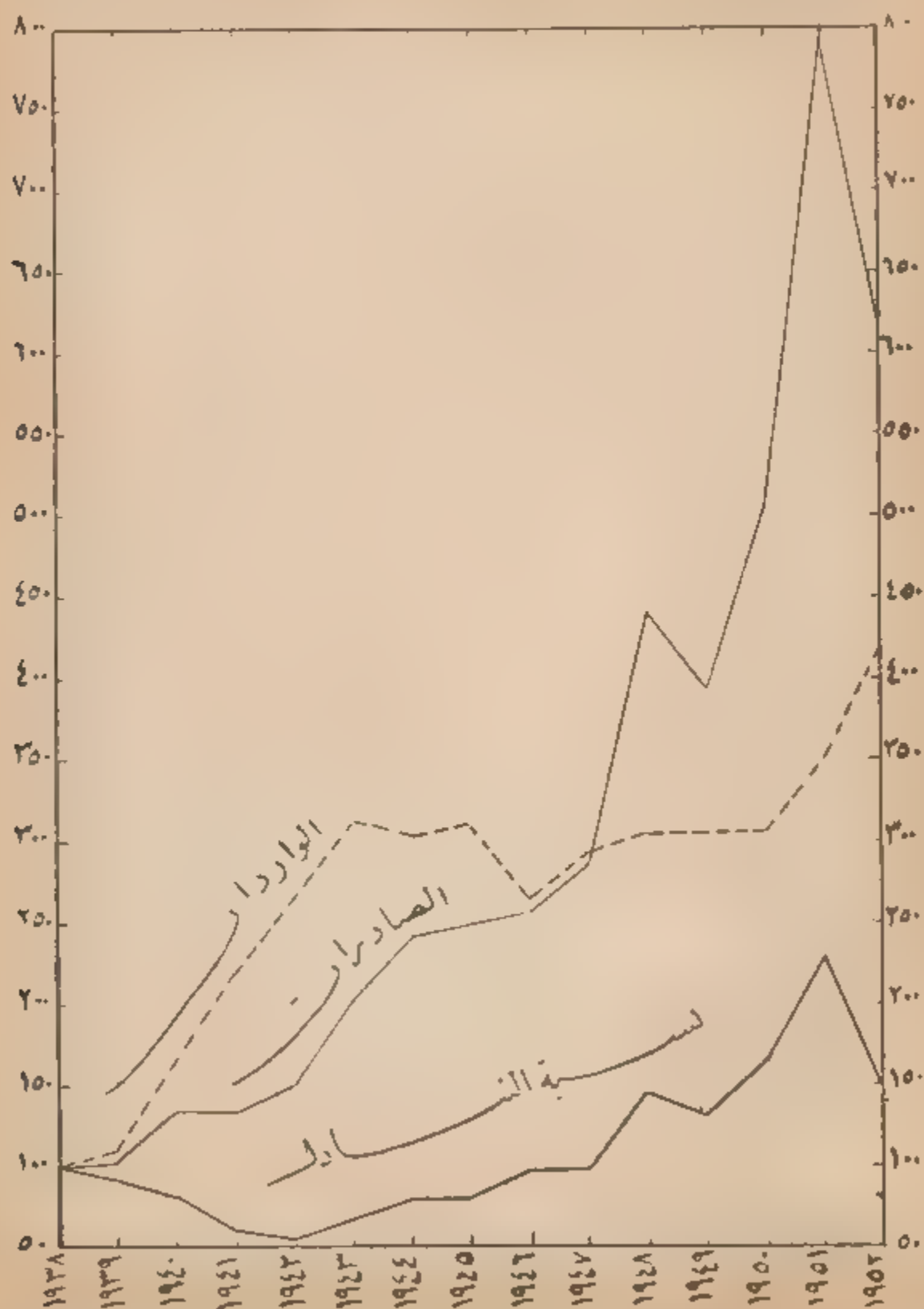


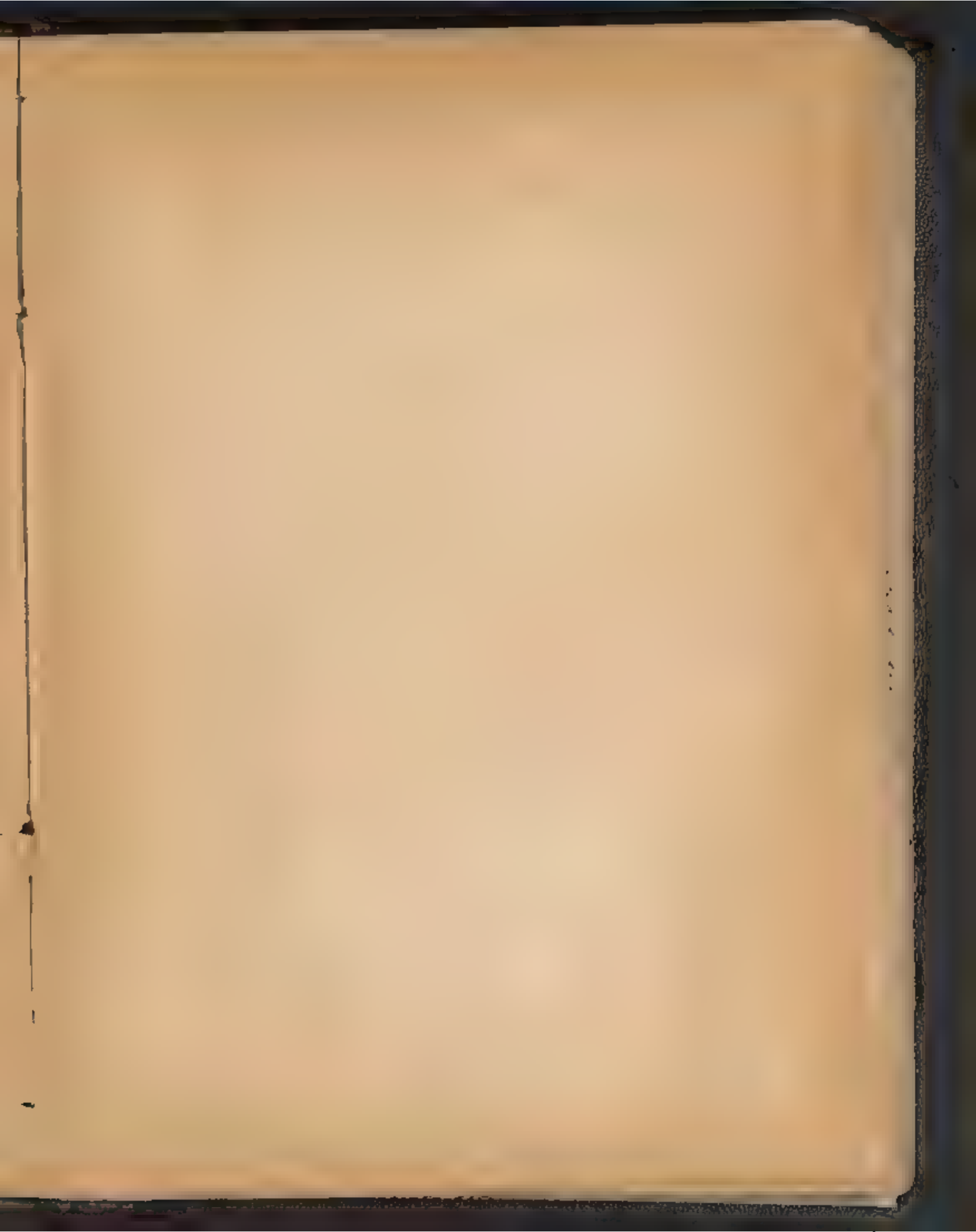


(١٢)

نسبة التبادل التجاري

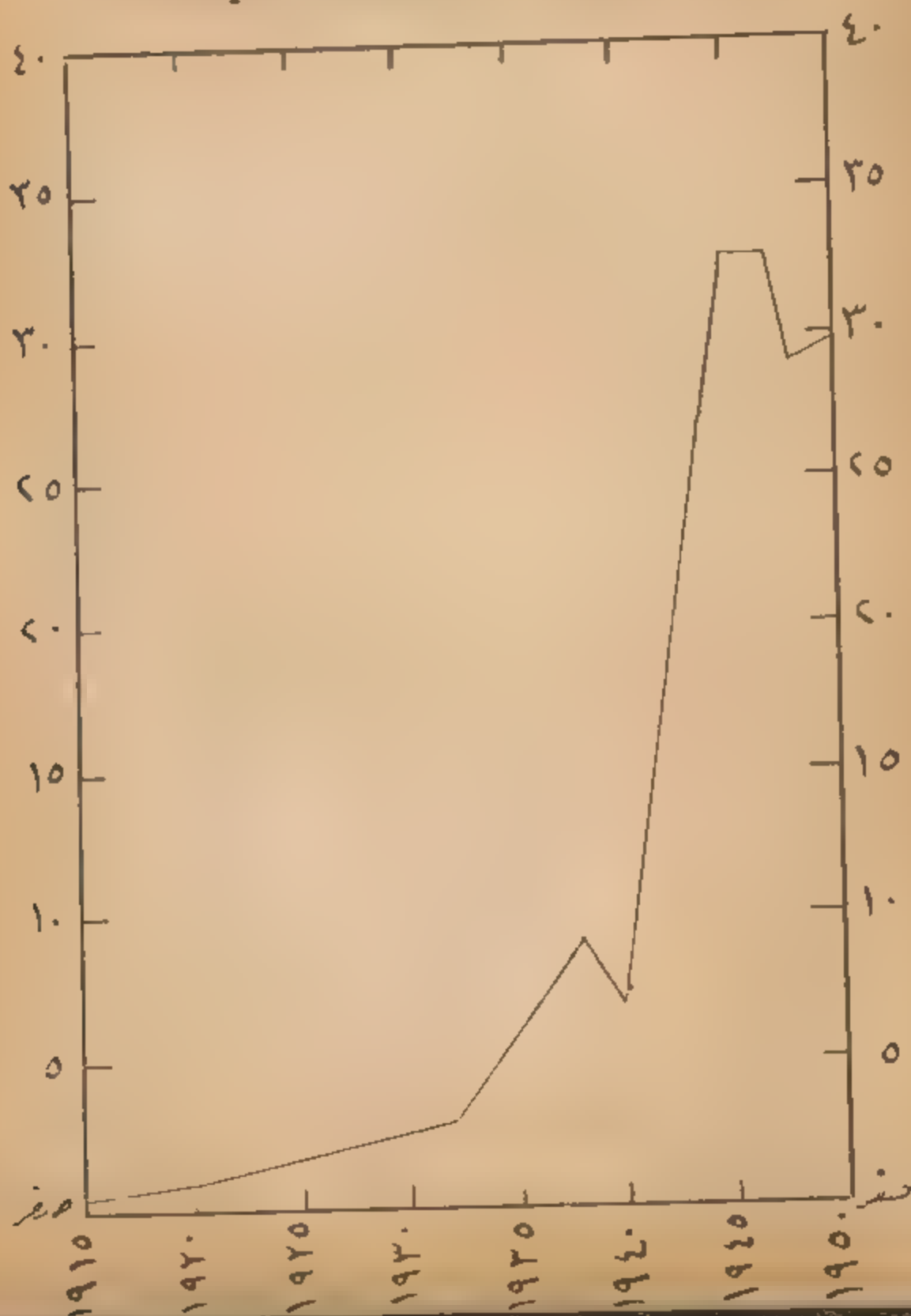
والنظام الفياضية لأسعار الواردات والصادرات

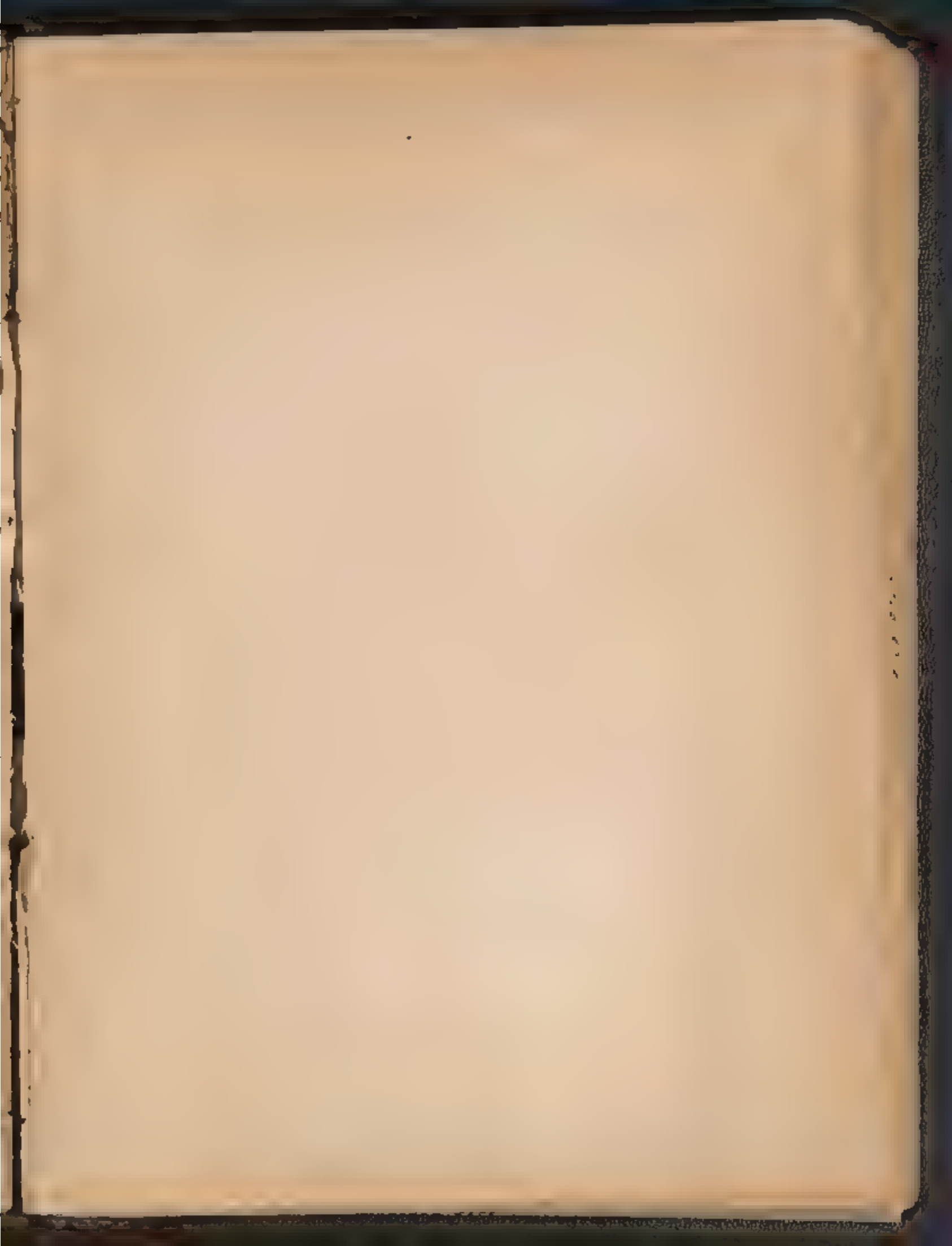




(١٣)

الباقى لحسن المودعين في صندوق توفير البريد
في آخر كل سنة بملايين الجنيهات





ملحق ١٧

من لأبحاث القسم في شهر حديث في موضوع البحر الأحمر
وتطورته في مصر ، بحث د. هـ. الأسدي Henri Meunier ونشر في مجلة
Revue D Egypte Economique et Financiere في الأعداد ٢٢ و ٢٣
و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ و ٥ و ١٢ و ١٩ و ٢٦ ، أيار سنة ١٩٥٢ م. راجع
سنة ١٩٥٢) .

وهي في مقتطفات من أبحاث التي قدمت بها أبحاث

1891-1892

W. Wilcock	4.	
I. Baxter, J. Craig	6.	
I. G. Lev		1 1/2
D. Jones, Baxter		1 1/2
Craig		1 1/2
	1 1/2	1 1/2
I. Craig	1 1/2	1 1/2
English Mission	1 1/2	1 1/2
E. M. Post	1 1/2	1 1/2
I. G. (Revue D' Egypte)	1 1/2	1 1/2
H. Azmi	1 1/2	1 1/2
G. D. Jones	1 1/2	1 1/2
	1 1/2	1 1/2
	1 1/2	1 1/2
	1 1/2	1 1/2

1. 2. 3.

[illegible]

(-) متوسط دخل الفرد معدلاً حسب التغير في القوة الشرائية للنقود

سنة	متوسط دخل الفرد بـ (مليون ليرة)	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل التضخم نسبة مئوية		معدل التضخم نسبة مئوية
			١٩١٣	١٩٥٠	
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٠	١٢٠	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
١٩٢١	٢٢٤	١٠٥	١٠٥	٢٢٤	٢٢٤
١٩٢٢	١٨٠	١٠٣	١٠٣	١٨٠	١٨٠
١٩٢٣	١٩٠	١٠٥	١٠٥	١٩٠	١٩٠
١٩٢٤	١٧٨	١٠٥	١٠٥	١٧٨	١٧٨
١٩٢٥	١٠٩	١٠٥	١٠٥	١٠٩	١٠٩
١٩٢٦	٩٩	١٠٥	١٠٥	٩٩	٩٩
١٩٢٧	١١٩	١٠٥	١٠٥	١١٩	١١٩
١٩٢٨	١٠٣	١٠٥	١٠٥	١٠٣	١٠٣
١٩٢٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٣٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٤٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٥٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٦٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٧٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٨٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩١	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٢	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٣	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٤	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٥	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٦	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٧	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٨	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
١٩٩٩	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢
٢٠٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١٠٢	١٠٢

تاسع جدول (ب)

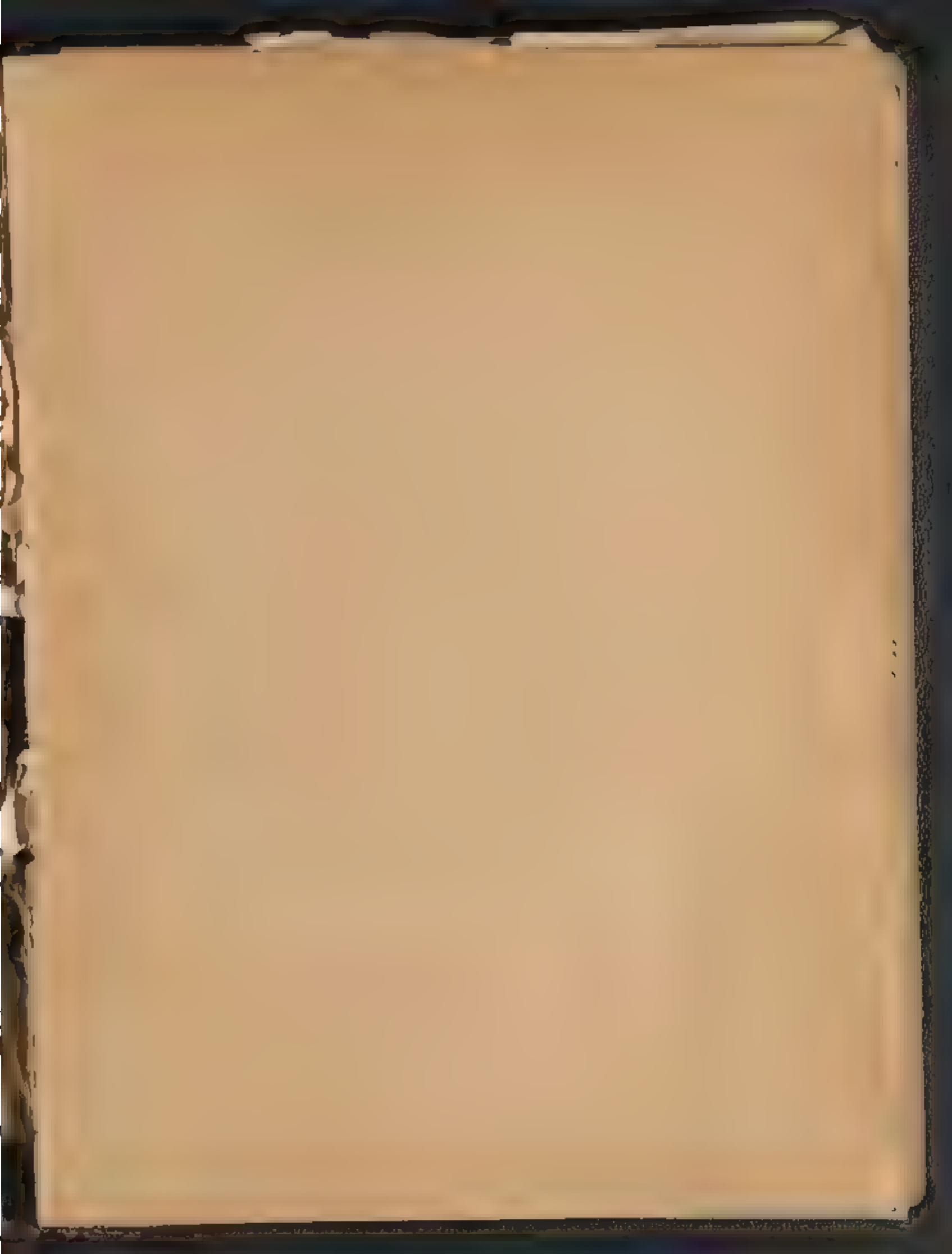
السنة	الدخول المأمور بإرفاق الخدمات	عدد السكان بإرفاق	مقدار المعونة ١٠٠ - ٩١٣	الحصول على حصة	
				شعبي	معدن
١٩٤٠	١٩١.٠٠٠	١٦.٧٣	١٤٣	١١٤	١٩
١٩٤١	٢٢٢.٠٠٠	١٧.٠٣٠	١١٠	١٣٧	١١
١٩٤٢	٢٢٦.٠٠٠	١٧.٢٢٧	٢٣٥	١٠٩	٨٠
١٩٤٣	٢٩٠.٠٠٠	١٧.٤٢٣	٣١٠	٢٢٤	٧٢
١٩٤٤	٤٦٤.٠٠٠	١٧.٣٦	٣٥١	٢٦٣	١٠٥
١٩٤٥	٥٠٢.٠٠٠	١٧.٩٢٢	٣٧٥	٢٦١	١٠٠
١٩٤٦	٤٧٥.٠٠٠	١٨.١٠٣	٣٧١	٢٦٠	٧٠
١٩٤٧	٥٢٠.٠٠٠	١٨.٥٠٠	٣٦٥	٢٨١	٧٧
١٩٤٨	٥٣٠.٠٠٠	١٨.٨٠٠	٣٦١	٢٩٨	٨٣
١٩٥٠	٦٧٥.٠٠٠	١٩.٤٠٠	٣٧٦	٣٤٨	٩٣

الدخل المحقق عن الدخل المص

رقم	الوصف	الدخل المحقق		الدخل المص	المجموع
		أ	ب		
١	٢	٣	٤	٥	٦
٧٢	١	٧٦	١٤	٩٠	٩٠
	٣	١١٢	٥٠٢	٦١٤	٦١٤
١٠٠	٢٠		٥٠	٥٠	٥٠
٢	٢٢	٢٠٢	٢٠	٢٢٢	٢٢٢

(۱) اذنه من قبله في سنة ١٢٠٥ هـ

الاسم	الرقم	الدرجة	المرتبة	العدد
١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠



FEB 1974

AUC - LIBRARY



DATE DUE

 12 JAN	 A.U.C. 7 MAR 2008
 A.U.C. 12 JAN 1997	
 A.U.C. 11 MAY 1997	
 A.U.C. 22 JUL 1997	
 A.U.C. 28 JUL 1997	

HB
3663
H8x
c.1

B12289735

I13603826



